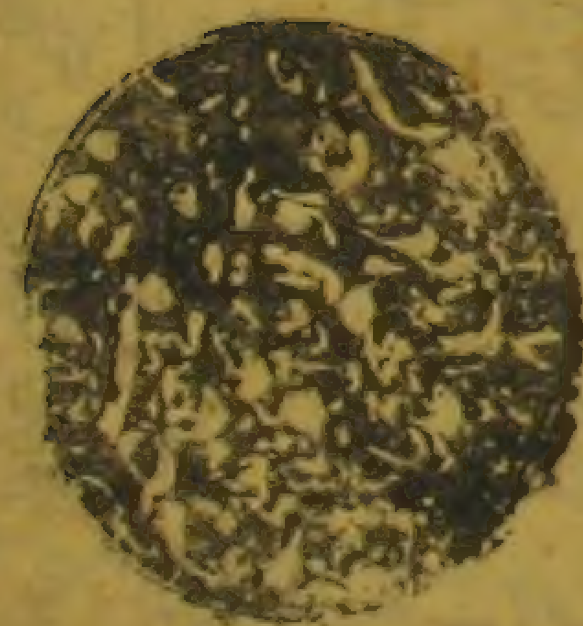



585
ASIM



السيد حافظ جمال الدين



قوله الصلوة من العبد طلب التعظيم لنبيه رسول صلى الله عليه وسلم وهو بتنوع تنوع الاجناس بالفصول سيأتي معنى الصلوة من المصنف تفصيلا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكريم والصلوة على سيد الاولين والاخرين محمد النبي النبيه الامين وعلى اله الطيبين الطاهرين اما بعد فيقول العبد المفتقر الى لطيف ربه المقتدر شيخ محمد بن محمد بن احمد حفهم بالطاف ربهم الصمد لما كان كتاب اظهار الاسرار للفاضل البركوي فخر الابرار رفع الله تعالى قدره الى حظيرة قدسه وسقاه من شراب بره وانسه مشتملا على عبارات معجبة رائقة والفاظ موجزة فائقة ومتضمنا على فوائد لطيفة حقائق وفرائد شريفة دقائق حتى صار كالمشكاة فيها المصباح بل كالفوق يطلع منه الصباح طوبى لمن استنشق من روائح ازهاره واستشق بين فروع ثماره وازهاره وكنت في اوان طلابي ووقت حداثة شبابي ابذل جهدي للاهتداء الى مرامه ومرادي وجدان ابكار معانيه وفوائده ووقفت لاجتناء ثماره بركض مطيتي في مضامير جوابل قلبي ان اذلل عن وجوه الفاظ صعابه واكشف عن وجوه معانيه نقابه على طرز يشتمل على فوائد تقربها العيون وفرائد يتعجب منها الناظرون فجاء بحمد الله تعالى على وجه يفتح الاسرار وينقبل ابرار واخيار كبار فسميته فتح الاسرار في كتاب الاظهار جعله الله تعالى وسيلة الى رضوانه في دار القرار ونفع به الطالبين

من اصحاب التحصيل انه نعم المولى ونعم الوكيل وانه قريب مجيب لمن يدعوه نعم المصيب افتتح بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى اقتداء باسلوب كتاب المجيد واداء لحق ما يجب عليه من شكر نعمه تعالى التي تأليفه اثر منها وصونا كتابه عن الاقطعية على ما قال عليه الصلوة والسلام كل امر ذي بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية بحمد الله ثم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا وعملا بقوله عليه السلام كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلوة على فهو اقطع محوق من كل بركة فقال بسم الله الرحمن الرحيم والباء فيه للملابسة والظرف مستقر حال من ضمير عامله المقدر او للاستعانة والظرف لغو اختار الاول صاحب الكشاف لانه ادخل في التعظيم لان فيه حماية اسم الله تعالى عن جعله كالالة والثاني البيضاوي لانه يشعر ان الفعل لا يتم الا بتصدير باسمه تعالى ويقدر متعلق مؤخرا للاهتمام والتخصيص ولما كان الاهتمام في قوله تعالى اقرأ باسم ربك بالامر بالقراءة قدم المتعلق واضافة اسم الله ان كانت لاختصاص الاسم به تعالى وضعا فهو لفظة الله وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى لان التبرك والاستعانة به لما كان لكونه اسما له يكون ابلغ في تعظيم المسمى المعنى ملابسا ومتبركا باسمه تعالى او مستعينا باسمه لا بغيره ابتداء او اصنف لان كل فعل قرنت التسمية به فمتعلق الباء ذلك الفعل مثل اقوم واقعد واكل

والشرب للشارب والآكل والقاعد والقائم والله علم لذات الواجب
الوجود على ما اختار العلامة الثاني سعد الملة والدين التفتازاني
اصله اله بمعنى معبود حذف همزته على خلاف القياس ثم ادخل
عليه الالف واللام وادغم اللام في اللام او ادخل لام التعريف
قبل حذف الهمزة ثم خففت الهمزة بنقل حركتها الى اللام وادغم
بحذف حركة اللام الاولى فحذف الهمزة في الوجه الاول خلاف قياس
لا الادغام وفي الثاني حذف الهمزة قياس والادغام شاذ لان
ما حذف قياسا فكالباقي فكان الادغام كالادغام مع الفاصل
بين المتجانسين وجوز سيبويه كونه من لاه يليه ليها اي تستر والظاهر
ان مراده انه ليه فقلب الياء الفا على خلاف القياس وعلى كل وجه فهو
خارج عن القياس كما ان نداءه خارج عنه حيث قالوا يا الله بلا
توسط شيء والرحمن فعلان من رحم بكسر العين بعد جعل
رحم بضمها ليكون لازما بمنزلة الغرائز والرحيم فعيل منه
ايضا بعد الجعل المذكور لكن الرحمن فيه من المبالغة ما ليس
في الرحيم ولذا يقال رحمن الدنيا والآخرة ويقال رحيم
الآخرة ولدلالته على المبالغة قدم على الرحيم ويقال لاختصاصه
تعالى صار حقيقا بان يكون قرينا للاسم الجليل وهما صفتان
للجلالة وعلى ان الرحمن علم يكون بدلا منها او عطف بيان
وكذا الرحيم واذا كان صفة والرحمن علم يكون صفة للرحمن
ولا يجوز ان يكون صفة للجلالة لعدم جواز تقديم البدل
والعطف على الصفة ويجوز ان يكونا مرفوعين على المدح

اذ هو

اي هو الرحمن الى آخره او منصوبين كذلك اعني الرحمن وجملة
بسم الله الرحمن الرحيم خبرية او انشائية الحمد لله والحمد مصدر
حمدت او احمد الله حمدا او حمد الله نفسه حمدا ثم حذف الفعل مع متعلقاته
لدلالة المصدر عليه فبقي حمدا فوقع الابهام في المفعول او
الفاعل فاعيد باللام الجارة لتبيين المفعول او الفاعل كما في
قوله تعالى فبعدا للقوم الظالمين وامثاله اي بعد القوم الظالمون
بعدا ثم ان الفعل اذا حذف مع المتعلق فاعلا او مفعولا ثم اضيف
المصدر الى ذلك المتعلق نحو سنة الله اي سن الله سنة
وضرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب ضربا او بين بادخال اللام
الجارة عليه كما في مثال المذكور اي بعدا كائنا للقوم الظالمين
بان قام بهم وقوله خلافا للكوفيون وغير ذلك اي خالفهم
الكوفيون خلافا فذلك الحذف واجب قياسي صرح به الفاضل
العصام فمعنى حمدا لله حمد الله الحامدون حمدا او حمد الله نفسه حمدا
ثم عدل من النصب الى الرفع ليدل على الدوام او الفعلية للحدوث
والاسمية للدوام وادخل لام التعريف الجنسي فافاد دوام جنس
الحمد لله تعالى المستلزم دوام افراده له تعالى او الاستغراق المفيد
دوام افراده له تعالى فعلى تقدير كون المعنى حمده الحامدون يجوز ان
الحمد مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق به تعالى وان يكون مبنيا
للمفعول اي كل محمودية له تعالى ويجوز ان يراد كلا معنييه
على طريق عموم المجاز اي ما يطلق عليه لفظ الحمد فيكون مقيد
الثبوت معنييه له تعالى فيترقى الى درجة الكمال وعلى تقدير

كون المعنى حمد الله تعالى نفسه يكون مبنيا للفاعل لا غير فيكون
المعنى كل حامدية له تعالى لا لغيره مختصة به تعالى لا تتأتى من غيره
تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عنه كانه قال لا احصى ثناء
عليك انت كما اثنيت على نفسك وهذا الحمد اعلى واجل كما لا يخفى
ثم الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري نعمة او غيرها والشكر ما يفيد
تعظيم المنعم فبينهما عموم من وجه فمورد الحمد هو اللسان والمتعلق يجوز
ان يكون نعمة وغيرها ومورد الشكر اللسان وغيره من الاركان ومتعلقه
نعمة لا غير فكل ثناء على النعمة حمد وشكر وكل ثناء على غيرها من الجميل
الاختياري حمد لا غير وكل تعظيم غير لساني على النعمة شكر لا حمد واللام
في قوله لله للاستحقاق وقصر كل حمد على كونه لله تعالى مستفاد من تعريفه
باللام الجنسي او الاستغراقي لان تعريف المسند اليه يكون لتخصيصه بالمسند
فحمد الحمد لله الاسمية انث ثبته كتب لله بلامين وان كان التلفظ بثلث
لامات لان كل لفظ اوله لام ودخله لام التعريف ولام آخر جارة
او غيرها تحذف منه لام التعريف خطا رب العالمين مجرور صفة للجلالة
فان اضافته معنوية مفيدة للتعريف او مرفوع على المدح او منصوب
عليه او بما دل عليه الجملة السابقة كانه قيل نحمد رب العالمين ولا يجوز
نصبه بالحمد لضعف اعمال المصدر المحلى باللام وللزوم الفصل بين
المعمول بالخبر ولكون له مفعول معنى في بعض وجوهه والرب
في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا
فشيئا وصف به الفاعل للمبالغة كالعدل في رجل عدل وقيل صفة
مشبهة من ربه يربه بعد جعله لازما بنقله الى فعل بالضم

كى

كما هو المشهور سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه وبهذا الا
عتبار اضافته الى العالمين من قبيل اضافة الصفة الى غير معمولها كرحمن
الدنيا تدبر ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ورب الدابة و
يمكن ان يكون رب مفتوح الاخر على ان يكون منصوبا والعالمين
مفعوله وفيه ضمير راجع الى الله والجملة استينافية وجعله حالا بتقدير قد بعيد
المقام والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به
غلب فيما يعلم به الصانع من المصنوعات يطلق على كل جنس
جنس منها كما يقال عالم الحيوان وعالم النبات وعالم الاشجار
وغير ذلك ويطلق على المجموع ايضا كما يقال العالم لجميع اجزائه محدث
وقيل هو اسم لاولي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لما سواه
بطريق الاستتباع وقيل اريد به الناس لانه لاشتماله على العجائب
يعلم به الصانع كما يعلم بما سواه والاول هو الحق واختير لفظ
الجمع لبيان شمول ربوبيته تعالى لجميع الاجناس وتعريفه
للاستغراق افراد كل منها ولو افرد لتوهم ان المقصود بالتعريف هو
الحقيقة من حيث هي او استغراق افراد جنس واحد منها ثم جمعه
بالواو والنون شاذ لاختصاص هذا الجمع بالذكور العقلاء لكن
هذا الشذوذ لا يقدح الفصاحة لوروده من الواضع وقالوا على
اعتبار دلالة على العلم مع اعتبار تغليب العقلاء على غيرهم فجمع جمعهم
والصلوة على محمد الصلوة في اللغة الدعاء او التعظيم ثم هو اذا
صدر من الاعلى يكون نوعا منه واذا صدر من المساوي يكون
نوعا آخر واذا صدر من الادنى يكون نوعا مغايرا لهما فلذلك

قيل تتنوع بالاضافة الى محالّها الى ثلثة انواع تنوع الاجناس
بفصولها فمن الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين
الدعاء وكل يتعظم من محله ثم نقلت في عرف الشرع الى العبادة المعروفة
لوجود التعظيم والدعاء فيها ثم اللام فيها للعهد الذهني اى بعض فرد
من افراد الصلوة كائن على محمد ولا يسع جعله للعهد الخارجي لعدم
الفرد المعهود ولا لجعله للجنس من حيث هو المستلزم لكون جميع الافراد
له عليه الصلوة والسلام ولا الجعل للاستغراق الذي معناه كل فرد من
افراد مدخوله لانه ليس كل فرد من افراد الصلوة على نبينا صلى الله
عليه وسلم لا حقيقة ولا ادعاءً اما حقيقة فظاهر واما ادعاء
فلانه اما بتنزيل غيرها من الصلوة على غيره صلى الله عليه وسلم
من الانبياء والملائكة وغيرهم منزلة العدم وفساده ظاهر واما
بان يراد بها افرادها المتبادرة بحسب التفاهم في العرف وليس لها
افراد متفاهمة حتى تكون مرادة بها ثم على في قوله على محمد في الاصل
صلة للفظ الصلوة مستدعية للنزول قال الله تعالى صلوا عليه ثم
فصل عنه وجعل خبر الافادة الدوام على ما عرفت وفصل الصلة عن المتعلَّق
قياس على ما افاده الشيخ الرضي نحو الدار بزيد والعبد عنه و
غير ذلك فحينئذ تقدير المتعلق من الافعال العامة اى الصلوة
كائنة على محمد والمرور كائن بزيد ولا حاجة الى تقدير نازلة فالحمد لله
ملهم الصواب واليه المرجع والمآب ومحمد اسم مفعول من حمّده
بمعنى كثّر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد له لكثرة افعاله المحمودة
ثم جعل علما لافضل الانبياء عليهم الصلوة والسلام لكنه تفاؤلا قال

قال

قال عصام الدين في شرح الشمائل سماه به جده عبد المطلب
لما اخبرته امه بما شاهدت ليلة مولده من الغرائب فعلم ان له
شأنا فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه
به بالهام من الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراد امته تفاؤلا
ولم يذكر السلام لان الصلوة متضمنة له واما لانه في الابتداء والتبرك
فيه والاحتراز عن الاقطعية في الكلام وذا يذكر الصلوة على ما سبق
من الحديث وفيه دلالة على عدم كراهة الاقتصار على الصلوة وآله
معطوف على محمد وانما عطف صيانة لصلوته عن البتراوية قال
عليه السلام لا تصلوا على الصلوة البتراء قالوا وما الصلوة البتراء
يا رسول الله قال يقولون اللهم صل على محمد ويمسكون بل
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وترك ذكر على مشيرة الى
جوازه وردا على من ادعى التزام اهل السنة ذكر على ردا الله
للشيعة فيما زعموا ان ذكر ما بين محمد وآله غير جائز وينقلون فيه
حديثا موضوعا قال في شرح التثبيت فيه اقوال زائدة زائدة على
خمسين وذكر ما هو المشهور منها لكن المختار منه عند المصنف
انه اتباعه صحابة او غيرهم وقد اختار هذا الازهري وغيره من
المحققين كذا في الفاسي فلذا ترك عطف الصحابة عليه او لترك
صلى الله عليه وسلم عند تعليم كيفية الصلوة عليه عليه السلام
حيث قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث بعد ما قالوا
كيف نصلي عليك وكثر اضافته الى الضمير الى رد من قال لا يجوز
اضافته الى الضمير بل يضاف دائما الى الاسم الظاهر قال الفاسي

في شرح الدلائل واحصر الصلوة اللهم صل على محمد واله نعم الاكثر
اضافته الى اسم الظاهر صرح به ابن امير الحاج وممن صحح اضافته الى
الضمير ابن حجر في شرح الاربعين ثم انه لا يضاف ال الا الى من له خطر
وشرف كال محمد او دنيوى كال فرعون للامام النووى مثلا بخلاف ال الحجام اجمعين تأكيد
للال لدفع توهم ان يراد به بعضهم بحمل اضافته على الجنس وللتنبيه على انها
للاستغراق هذا هو المشهور ويجوز كونه حالا منه لكونه مفعولا به غير
صريح بواسطة العطف ومنعه الفراء وقال لم يعرف اجمعين ولا جمع الا للتوكيد
واجازه ابن درستويه قال في القاموس وهو الصحيح وبالوجهين روى
فظلوا جلوسا اجمعين واجمعون انتهى واشار القاضي الى جوازه في
تفسير قوله تعالى وان جهنم لموعدهم اجمعين واما اجمع وجمعاء فقد حكى الفراء
اعجبني القصر اجمع والدار جمعاء بالنصب على الحال وبعد الواو اما قائمة مقام اما
اما ليست للعطف كما اقيمت مقام رب في وبلدة ليس بها انيس
وليست اما مقدرة كما ان رب ليست كما هو رأي الكوفيون او للعطف
واما موهومة لكثرة وقوعها في مثل هذا الموضع فالفاء في فهذه جوابية
ولا يجوز ان يكون اما مقدرة في الكلام بناء على ما هو مذكور في السنة
المعربين لعدم شرط تقديرها في هذا الموضع وهو كون ما بعدها جزاء منصوبا
بامر او نهي بعده مثل قوله تعالى وثيابك فطهر ونحو غلامك فلا تضرب
صرح به الفاضل العصام حتى قال فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم
فان الى اخره من انه بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي انتهى وبعد
مبني على الضم لانه اقوى الحركات فيكون جابرا للحذف المنوى على انه
مفعول فيه للواو او لاما الموهومة لانه قائم مقام مهما يكن من شيء ونحوه

قيل الفرق بين التوهم والتقدير ان التوهم حكم العقل بسقوط
الموهوم بان ما هو مذكور في نظم الكلام لا اثر له [illegible]
وان كان الحكم بكونه والتقدير حكم بان ما [illegible] مقدر ومراد في المعنى
كالملفوظ فافهم

معنى

معنى الفعل ولا يجوز تعلقه بمعنى الاشارة المفهوم من فهذه لان الفاء في مثل هذا
المقام مانع من تقديم معمول ما بعده على ما قبله بل لان الظرف لا يتقدم على العامل
المعنوى اذا لم يكن ظرفا صرح به الرضي ويمكن ان لا يعتبر قيام الواو مقام
اما ولا توهم اما فحينئذ بعد مفعول فيه لما بعده والفاء مثلها في وعلى الله فليتوكل
المتوكلون بمعنى انه شبه تقديم المتعلق على المتعلق بتقديم الشرط على الجزاء
في التعلق المعنوى فادخل الفاء في المتعلق كما في الجزاء على ما قدر ثعلب
اخرج قال فكأنه اخرج بعد الحمد لله والصلوة على محمد الى الغرض المقصود وكذا
في الفارسية فحينئذ يكون الابتدائية او للعطف فالجملة بعدها اما معطوفة
عطف جملة خبرية على جملة انشائية على قول من جوزه او على خبرية على
قول من جعل الحمد لله جملة خبرية او على تقدير اقول قبل الحمد لله اي اقول
الحمد لله الخ وبعد قولي هذا فاقول هذه رسالة او واخرج بعد قولي
هذا او على تقدير اخرج فالفاء في فهذه رسالة لتفصيل الغرض فهذه
اي الامور الموجودة في الكون هذا او المستحضرة في الذهن كتحضر الامور
التي سيذكر في كتابه مجملة ويستعمل فيها اسم الاشارة وان كان
وضعه للامر المحسوس تنزيل المخاطب كالشارة الى اتقانه تلك الامور المعا
المعقول حتى كانها لكمال علمه بها صارت مبصرة عنده وقادر على الاشارة اليها
او الى كمال فطنة الطالب بحيث صارت المعقولات عنده كالمحسوسات
حتى استحق ان يشار الى المعقولات بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة
حيث للطالب تحصيل المراد رسالة قال في القاموس الارسال التسليط
والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى ثم نقلت في العرف ابتداء او بعد نقلها
الى معنى المرسل الى طائفة من الالفاظ والمعاني مختصرة مشتملة على مباحث

علمية لوجود معنى الارسال والايصال فيهما فالامور التي اشتبر البها بهذه اللا الالفاظ او معان وعلى كل تقدير يجوز ان يراد بالرسالة الالفاظ او المعاني فان اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذالك واريد بهما المعاني فالحمل ظاهر وان اريد باحدهما الالفاظ وبالاخر المعاني فلا بد من تقدير مضاف في جانب المبتدا او الخبر والثاني اولى لكونه بعد الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلي لان بين الدال والمدلول مناسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالوجوه ثمانية فهذه الالفاظ الفاظ مختصرة او فهذه المعاني معان مختصرة او فهذه الالفاظ دوال معان مختصرة او فمعاني هذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني مدلولات الفاظ مختصرة او فدوال هذه المعاني الفاظ مختصرة او فهذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني الفاظ مختصرة قوله فيها اي في كتب يحتاج اليه اي الى تلك الاشياء والتذكير باعتبار لفظها كل معرب اي كل من يريد اعراب الكلام على القانون النحوي للجمهور ان جعل في فيه بمعنى اللام فلا يحتاج الى التكلف في الظرفية لكن بعد متعلق خاص اي رسالة مؤلفة او موضوعة لبيان تلك الاشياء فالظرف لغو على اختيار الجمهور منهم المصنف على ما اي وان كان بمعناه فان كانت الرسالة عبارة عن طائفة من الالفاظ فالظرفية مجازية اي رسالة كائنة في بيان الاشياء كالمظروف في ظرفه بحيث يحيط ذلك البيان الالفاظ ولا يشذ شي منها عن ذلك البيان وان كانت عبارة عن طائفة من المعاني فكذلك اي معان كائنة في تحصيل معرفة تلك الاشياء فلا يلزم ظرفية الشي لنفسه اشد الاحتياج اي الاحتياج كشد الاحتياجات منصوب مفعول

مطلق

مطلق لقيامه مقام موصوفه او لاجزائه المصدرية من المضاف اليه لان اسم التفضيل جزء من المضاف اليه ولهذا اريد به العموم اذا كان مفردا كما في قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بمعنى اول كفار به وتعواي ما يحتاج اليه كل معرب بشد الاحتياج ثلثة اشياء وهذه الجملة ابتدائية ليست معطوفة على ما قبلها والجملة الابتدائية في عرف النحاة كل جملة وقعت في ابتداء الكلام او بعد جملة مستقلة لا يصح عطفها عليها مصدرة بحرف العطف او لا بعد ان لا يكون لها اعراب وتسمى هذه الجملة مستانفة ايضا فالابتدائية والاستينافية واحدة عندهم وعند اهل التفسير ايضا قال المولى ابو السعود في تفسير قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جائت لا يؤمنون كلام مستانف وقال في تفسير قوله تعالى وكذالك جعلنا لكل نبي عدوا كلام مبتداء وغير ذلك مما لا يحصى واما الاستينافية عند اهل البلاغة فجملة ليس لها اعراب ولم تصدر بالواو وجواب لسؤال اقتضته الاولى فبين الاستينافية عندهم والاستينافية عند النحاة عموم فليتامل وفي اشياء ثلثة مذاهب مذهب الخليل وسيبويه انها في الاصل شيئاء على وزن فعلاء فقدم الهمزة الاولى موضع الفاء فصار اشياء على وزن لفعاء ومذهب الفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء جمع شيئ المخفف فصار اشيئاء فحذف الهمزة فصار اشياء على وزن افعاء فعلى هذين المذهبين غير منصرف لالف التانيث ومذهب الكسائي انها افعال جمع شي كفرخ وافراخ فهمزته لام وليست بالف التانيث ومع هذا غير منصرف لتوهمه ان همزته الف التانيث فهو عنده منصرف بالاجماع العامل والمعمول والحمل كل واحد خبر لمبتدا محذوف تقديره الاول

وقال الاخفش والفراء اصله اشيئاء جمع شيئ واصله شيئ كهين وابيناء كذا وهو ضعيف من وجوه احدها ان حذف الهمزة في اشياء اذن على غير القياس والثاني ان شيئا لو كان في الاصل شيئا لكان الاصل اكثر استعمالا من المخفف قياسا على اخواته فان بينا وشيدا وميتا اكثر من بين وسيد وميت ولم يسمع شيئ فضلا عن ان يكون اكثر استعمالا من شيئ والثالث انك تصغر اشياء على اشيياء ولو كان افعلاء جمع كثرة وجب رده في التصغير الى الواحد وجمعه على شيئات ومما يقوى مذهب سيبويه لان فعلاء الاسمية تجمع على فعالى نحو صحراء وصحارى الاول على صحراوات وجمع الجمع بالالف والتاء كرجالات وبيوتات غير قياس ويضعف قول الاخفش والكسائي قولهم اشاوى في جمع اشياء

ان ... قولهم رتبت بيته على بنيته او رتبته عقيبها فلو تعلقت كلمة بالترتيب لزم كون الرسالة عقيب
هذه الابواب الثلثة وليس كذلك فيحتاج الى التضمين بمعنى الاشتمال على

الاول العامل والثاني للمعمول والثالث العمل او مجموعها بعد انقى ثلث
ضرب لبنته او هو كلي الابدال من ثلثة تشبيها ابدال الكل ولا يصلح
لجعل العامل بدل البعض الا بتقدير العائد لانه لابد فيه وفي بدل
الاشتمال من عائد الى المبدل منه ويجوز ان يكون منصوبا بمفعول اعني
ولما كان المراد بالعمل الحاصل بالمصدر اي اثر العامل في المعمول لا نفس
المصدري الذي هو تاثير العامل في المعمول فلذلك احتيج الى بيان فقال
اي الاعراب ولم يقل اولا العامل والمعمول والاعراب لمراعاة الاشتقاق
الاوضح [illegible] اي المغيرة عطف بيان لما قبلها وقال بعضهم انها حرف
عطف فتوضيح هذا الكتاب الذي يبحث عن احوال العامل والمعمول والاعراب
لان الكلام لا يخلو عنها فمست الحاجة الى معرفته وكيفيته [illegible] ان وجد
[illegible] فيه حتى يمكن اجراء الاعراب عليه واما الحاجة الى معرفة غيرها فليست بهذه
المثابة ولهذا بحث عنها بحث اقتضاه المقام كتعريف الكلمة وتقسيمها الى
اقسام الثلثة وتعريفها وغير ذلك وبيان كون بعض الالفاظ معمولا وبعضها
غير معمول [illegible] بعض النواقص [illegible] والاصطلاحات النحوية كالمذكر
والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة والمبني وغير ذلك على ما يأتي تفصيلها
في محل يليق بها ان شاء الله تعالى ولما كان شدة الاحتياج اليها مقتضية
لكمال الاهتمام بها [illegible] لبيان [illegible] على حدة [illegible]
الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى الثبوت اي جعلها ثابتة
على ثلثة ابواب [illegible] على الاجزاء [illegible] الجدران والسقف [illegible]
[illegible]
[illegible] اي وجب جعل كل

قوله اي حصل بالمصدر وهو معنى الحاصل بعد صدور المصدر اعني
الايقاع [illegible] وتعلقه بالمفعول وهو الفاعلية القائمة بالفاعل
والمفعولية القائمة بالمفعول وكون الشيء مضافا اليه القائم بالمضاف
[illegible] ان لفظ المصدر [illegible]

من اجزاء الرسالة في مرتبة الثالثة [illegible] معنى [illegible]
تعلقها بكلمة القصر والاشتمال ويسمى هذا في اصطلاحهم التضمين
اي جعل ذلك المعنى في ضمن الاصل وفيه مذهبان جعل الاصل ثابتا
والمضمن قيدا في المعنى وعكسه اي وجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة
على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها على ثلثة ابواب مرتبة لا موضوعة كيف
ما اتفقت بل باعتبار مرتبتها قال في شرح التبيين قال السيد الشريف في حاشية
الكشاف وحقيقة التضمين ان يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى
آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته كقولك احمد
اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر
صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء
مجموع المعنيين فالمعنيان مقصودان معا قصدا وتبعا انتهى وفيه زيادة
بيان فيه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات
العرب لاجتمعت مجلدات ولما كان اشرف العامل لكونه مؤثرا في المعمول
العمل ولتوقف اكثر تعريفات المعمول عليه يقتضي تقديمه قدمه على المعمول
فقال الباب الاول في العامل واللام في الباب للعهد فالرسالة ان
اعتبرت لفظا فالباب لفظ لانه جزء من الرسالة وان اعتبرت معنى فا
فالباب كذلك لما ذكر اي اللفظ الذي مرتبته الاولية او المعنى كذلك
مدون في بيان احوال العامل او كائن في بيان احوال العامل او في
تحصيل معرفتها والتفصيل يطلب مما سبق ولما كان العوامل لفظيا
وذلك اما فعل او اسم او حرف وتتوقف معرفته على معرفتها الموقوفة
على معرفة الكلمة اراد ان يبينها اولا فقال اعلم تنبيها على ان البحث

اعلم ان يستعمل اعلم على ثلثة اوجه الاول بالفاء والثاني بالواو
والثالث بتجردها عنهما ونحوه فان استعمل بالفاء يكون تنبيها على ان ما قبلها
يجب الاصغاء اليه لوجود معنى التفريع فيه وان استعمل بالواو
يكون تنبيها على ان ما قبله وما بعده مما يجب الاصغاء اليهما لوجود
معنى الجمع في الواو وان استعمل بتجردها عنهما يكون تنبيها على ان ما
بعدها مما يجب الاصغاء اليه

الاتي مما يهتم بشانه ويصغى اليه ويحفظ ولا يضيع مما خاطبا للكل من
شانه العلم اولا اي قبل الشروع في المقصود في الصحاح اذا جعلت
اول صفة له تعرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعل صفة فرفعه
تقول لقيته عاما اولا انتهى وههنا ليس بصفة بل منون منصوب
على الظرفية ان الكلمة قد كثر تحقيقات كلمات الكلمة لكن اخترنا كلام المعم
ظنا بانه الحق وبالقبول احق لان غيره [illegible] ما يسلم من شيء قال لامها للجنس
من حيث هو هو ولا ان للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وهو هنا
ليس كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة
ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده
في ضمن البعض او الكل ولا تنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة ال
الشخصية الجزئية والجنس والوحدة الجنسية ليست معنى التاء والنوعية
احد معنييها في نحو اكرامة ودحرجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر
دخولهم التاء في نحو تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي
بل التغاير لان التمر اعم من ان يكون واحدا او كثيرا والتمرة خاصة بالواحد
ولما جعل اللام للاستغراق يتوهم ان المقصود الاصلي حينئذ هو
التقسيم والتعريف تبعي فهو فاسد جدا لان لام الاستغراق بمعنى
كل فرد من افراد الحقيقة فيكون المعنى حينئذ كل فرد من افراد الكلمة
ثلثة وهذا بين الفساد وايضا لو يفهم التقسيم بضم قيود الى
التعريف ليحصل اقسام يقتضي كون امر كليا نعم يقدر مضاف
في احد [illegible] اي اقسام الكلمة او معظم اقسام ثلثة قبل الكلمة
والكلام من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب

قوله الكلية اي غير المعينة احترازا عن الشخصية المعينة فانها
[illegible] ولو فرض [illegible] قبلها للزوم
ان لا يصدق الكلمة [illegible] على واحد منهما ولا تنافي بين
الشخصية المطلقة والكلية فان الشخصية كلي بل الجزئي
الحقيقي كلي لصدقه على زيد وعمرو وغيرهما وانما التنافي
بين المعين والكلي ومعنى كون الشخص والجزئي الحقيقي
[illegible] كون مفهومهما [illegible] من المفهوم الكلي
حاشيه [illegible]

وهي اللفظ جملة معترضة بين اسم ان وخبرها مصدرة بالواو
دفعا لتوهم كونها خبر ان ولم يقل اللفظة مع ان المبتدا مؤنث
لانه لم يقصد التانيث مع استواء التذكير والتانيث والتثنية والجمع في
المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الفاضل العصام نقلا عن الكشاف
في شرح الكافية وصرح الرضي انه اذا اريد به معنى المشتق يجوز مطابقته
للمراد انتهى وعليه قواعد الاصطلاحات النحوية وغيرها اي المصطلحات
واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت اي رميتها ثم
نقل في العرف منه قبل نقلا الى معنى الملفوظ او بعده الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما موضوعا او مهملا مفردا او مركبا فالتلفظ به الحقيقي كزيد
واضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب والمراد بتوقف حكما انه يقع
مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه وغير ذلك من احكام الحقيقي
وانه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض اعتبروه صونا للقاعدة
ان كل فعل او شبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كالخبر ومعدولية
عمر وعجمة اسامة وهذا هو المراد من قول من قال انه ليس من
مقولة الحرف والصوت وكلمات الله تعالى لفظ حقيقة اذ هي مما يتلفظ
به الانسان وكذا كلمات الملائكة مثل ما عبدناك حق عبادتك وكلمات
الجن مثل قبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في
عجائب المخلوقات من الجن نوع يقال له الهاتف صاح واحد منهم على
حرب ابن امية فمات فقال ذلك والمحذوف ايضا لفظ حقيقة لانه مما
يتلفظ به والدوال الاربع كالخطوط والعقود والنصب والاشارات
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وقال الرضي يجوز الاشتراك

بالجنس كما بالفصل او كان بينهما عموم من وجه كما هنا لان اللفظ
يكون موضوعا وغير موضوع والموضوع ايضا قد يكون لفظا وقد لا يكون
واللام في اللفظ للجنس او للحقيقة لان التعريف للحقيقة وبالحقيقة الموضوع صفة اللفظ ولذا عدل عن قولهم وضع الوضع المطلق تعيين
شيء لشيء متى ادرك الاول فهم منه الثاني للعالم به والوضع اللفظي نوعان
شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعل بازائه ونوعي
هو تعيين هيئة افرادية كصيغ الفعل والمشتقات او تركيبية كهيئة
المركبات كلامية كزيد قائم وقام زيد او غير كلامية كغلام زيد لمعنى والمتبادر عند
الاطلاق هو الشخصي وهو المراد هنا والاستعمال ذكر اللفظ ليدل
على المراد سواء كان ذلك المراد موضوعا له او متعلقه فهو فرع الوضع
وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والمحرف عن الوضع غلطا كالمشوم المحرف
من المشئوم ومقتضيات الطبع كاخ وبقي المجاز لان احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه
المستعمل لا الواضع واما لفظ المجاز فقد قال السيد الشريف في حاشية
المطول انه لا وضع فيه بكلا نوعيه نعم يقال ان المجاز موضوع بمعنى ان كل
لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في متعلقه لكن هذا استعمال لا وضع
ولو قيل تسميته وضعا فهو اصطلاح لا مشاحة فيه فظهر ان الوضع
يختص بالحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل
مصدر ميمي بمعنى القصد نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى
ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول
تخفيف مقنى فاستعمله الذي هذا او في الوجوه معنى لكن لا

يعتبر تخفيفه لكون اللفظ والمعنى مأخوذين في الوضع فذكرهما موهم مبني
على تجريد عنهما كما هو رأي المحشي قال المحشي الفاضل عبد الغفور وامر التجريد
شايع في امثاله او تعريض بما علم التزاما على ما قال به الفاضل العصام وفائدة
تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس للكلمة وفائدة
تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة
لان يركب منها كلمات والفاظ لا للافادة مفرد مجرور صفة معنى
ويجوز ان يكون مرفوعا حالا من ضمير الموضوع الراجع الى اللفظ او
بتقدير مبتدأ او منصوبا بالاغماض عن رسم الخط فحينئذ يكون
صفة للفظ في المعنى ويمكن ان يكون حالا من المعنى وهو وان كان
نكرة مخصصة الا انه مجرور وهذا يجوز عدم تقديم الحال عليها والمعنى المفرد
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه واللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
ولما كان للوضع تقدم ذاتي على معنوية المعنى وافراده كتقدم العلة
على معلولها لزم ان يكون معنوية وافراده بهذا الوضع فكان تحصيل
الحاصل بهذا التحصيل وذا جائز والمحال تحصيل الحاصل بغير هذا التحصيل
فلا يحتاج الى ارتكاب المجاز بما يؤول اليه لان زمان الوضع ومعنوية
وافراده واحد ولو كان حصول المعنوية والافراد بعد الوضع لا
لا حتيج اليه وليس فليس كما ان زمان القتل والمقتولية واحد في من
قتل قتيلا فله سلبه لان القتل يقع على القتيل بذلك القتل لا على الحي
وهو حي وبهذا القيد اخرج المركب كلامية او غيرها نحو مثل الرجل وفائدة
ويجري مما يدل جزؤه على جزء معناه ويعرب باعراب واحد لشدة امتزاجه
ولا يخرج مثل عبد الله علما مركبا من المضاف والمضاف اليه ورجل عالم

مركبا من الموصوف والصفة وكذا كل تابع مع متبوعه على نحو زيد وعمرو
وكل عامل مع معمول على نحو ضارب زيدا وحسن وجهه لكن بقوان يع
مع المتبوع تجرى اعراب واحد على الجزئين معا لدفع التحكم وفى الثانى على الاول
فقط والثانى مشغول بالحكاية اقسام ثلثة منحصرة فيها حصر استقرائيا
وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء قسم آخر وههنا كذلك لا عقليا وهو الذى
يمكن قسم آخر فى العقل على ما اختاره الرضى واحتمال قسم آخر وهو ما
دل على معنى بسبب غير لا يكون لفظا بل شيأ آخر من الاشارة الحسية
او غيرها يمكن عقلا لا يدفعه الاستقراء كذا ذكره الفاضل العصام ولا جعليا وهو
الذى يجعل الجاعل منحصرا مع احتمال آخر كحصر المص اجزاء الرسالة فى
الابواب الثلثة وبيانهم الانحصار بدليل دائر بين النفى والاثبات
ليس لانه عقلى بل للتقريب الى الفهم ولكون ثلثة مذكرا انيث تاؤه
ويجوز حذفه اذا حذف المعدود وللتخفيف لا كما كذا ذكره وصدر
الناس مشركا فى ثلث الماء والكلاء والنار فعل قال فى الامتحان سمى
بلسم مدلول التضمنى قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية لان كلامه فى
العامل وهو اصل فى العمل ركنه عامل بخلاف الاسم فانه تبع والعامل
بعضه دل دون المعمول وتميز كل قسم عن الآخر بما يراد جنس مشترك
بينه وبينه وفصول تميز كلا و هذا يسمى حدا عند الادباء لان الحد
عندهم ليس الا المعرف الجامع المانع وكان تجنبه الفعل بدلالته على
احد الازمنة الثلثة وكان عبارة القوم غير فائدة فيه محتاجة الى
تأويل ذلك الشيخ عدل عنها فقال وهو اى الفعل ما اى كلمة
دال منه كلمة لفظ باعتبار بعضها لان الشىء اذا كان ذا اعتبارين

يجوز اعتبار كل منهما وههنا كذلك اذ لفظه مذكر ومعناه وهى الكلمة
مؤنث لفظى يعتبر تأنيثه فى امر الضمير وان كانت معناها مذكرا
وهو اللفظ الموضوع لمعنى مؤنث كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظه
وتذكير معناه فلا يرد ما قيل العصام على الفاضل الجامى وان كان
ما قاله يمكن فى جوازه العصام جعل ما فى التعاريف عبارة من القسم
المسند مؤكدة وجعلها موصوفة او ... المبحوث ... غير
المبتدأ وقال الفاضل الهندى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل يريد
ان الموصولة تمامها بالصلة فلو جعلت موصولة صارت مع صلتها
كشىء واحد فى المعنى فاذا وقع الفصل بالصلة صار كانه وقع بالموصول
مع الصلة ويجوز ان تكون موصولة اى للكلمة التى دلت ودل
فعل ماض لا يريد به الاستمرار لان الافعال الواقعة فى التعاريف يراد
بها الاستمرار والدلالة كون الشىء بحيث يفهم منه شىء آخر بعد
العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبعية فالاولى هى الدلالة
العقلية والثانية هى الوضعية والثالثة هى الطبعية ويسمى الشىء
الاول دالا والثانى مدلولا بهيئته الهيئة والبناء والصيغة بمعنى
وهو الحروف المرتبة مع حركاتها وسكونها فضرب هيئته فعل
وهيئته يضرب يفعل وضعا اى دلالة وضع او زمان وضع او
دلالة وضعية او حال كونه موضوعا او وضعيا على احد الازمنة
الثلثة الماضى والحال والاستقبال بان دل بهيئته الافراد بعلية
بوضع نوعى كما دل بمادته وهى الحروف على الحدث بوضع
شخصى ولم يذكر هذه الدلالة القوم لانه لا حاجة اليه

في التمييز المذكور والفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة
فمعناه ايضا عند الجمهور فمعناه الباقي مجموع هذه الثلثة والتضمني
كل واحد منها وقال الفاضل العصام ان النسبة انما جاءت من الهيئة
التركيبية مثل ضرب زيد كما في الجمل الاسمية اولا يخفى على المصنف انه
لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا
فالفعل يدل على الحدث الزماني مستعدا لان ينسب الى الشيء فيلزم
اسناده الى الشيء للالتزام اقتصاره على هذا الوجه لفوائد يخرج
من هذا الحد الحرف لانه لا يدل على الزمان والاسم ايضا لان
بعضه لا يدل على الزمان اصلا كرجل وضرب وبعضه يدل لا بهيئته
كامس وغدا والان وكذا اسماء الافعال واسم الفاعل والمفعول
لان هيئاتها لم توضع للزمان حتى تدل عليه بل دلالتها عليه اما
بغلبة الاستعمال او اما حقيقا وكذا الاعلام المنقولة عن صيغ الافعال
كيزيد ويشكر لان الواضع لم يضع للزمان ولا يخرج الافعال
المنسلخة عن الزمان كعسى وكاد والمستعملة في العقود لان
لان صيغها وضعت للزمان وعرضت في الاستعمال والفعل لانه
لو سلم تشترك بين الحال والاستقبال ففي ضمن الاثنين واحد
فما يدل على الاثنين يدل على الواحد ولما كان تمييز افراد المحدود
بالحد عما سواها من خواص الخواص وكان اصعب
على المتعلم لم يكتف بذكر الحد وعقبه بذكر عدة من الخواص التي لها
مزيد شهادة في الاختصاص لتمييز به بسهولة عنده فقال ومن
خواصه اي بعض خواصه كل من تلك الامور التي تبة ولا

وجوه

ولا حاجة لجعل المجموع بعض الخواص بطريق عطف الجزء قبل الكل
لان المقصود كما عرفت تمييز افراد الفعل عن افراد الاسم وذلك
يحصل بكل واحد منها وليس المقصود بيان الخواص لذاتها حتى
يتجه ان بعضية كل من اوضح الواضحات لحصولها بالمشاهدات
وخاصة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره اما شاملة لجميع افراده
او لا والحد لا يكون الا شاملا والمتبادر ينتفع بالخاصة اكثر من الحد
الا انه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدم عليها ثم ان الخواص مع
كثرة للخاصة كالخصائص للخصيصة اختير عن الخصائص
مع انها بمعنى لكونه اكثر المستعمل لا بين الباحثين وتبيه بصيغة
الكثرة على كثرتها وما لم يذكر هنها تاء التانيث الساكنة والضمير
المرفوع البارز المتصل ونونا التاكيد ولو وحرف التحضيض ثم
ان قوله من خواصه ظرف مستقر خبر مقدم على المبتدأ وهو
قوله دخول قد ويجوز ان يكون من اسما بمعنى البعض مضافا
الى الخواص فيكون مبتداء والدخول خبره ذكره السيد السند
في مثله في حاشية المطول وانما اختصت به لانه لتحقيق الحدث
الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال
وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وذلك معلوم بالاستقراء
والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف ولذا عرف
بلام العهد وسوف قال في مغني اللبيب مرادف للسين
او اوسع منها على الخلاف كان نظر هذا القائل الى كثرة
حروفه لكنه غير مطرد ويقال سف وسو بالحذف وسي

بالقلب حكاها صاحب الحكم ويدخل اللام عليه دون السين
نحو لسوف يعطيك وجه اختصاصهما كونهما لتخصيص الفعل
المضارع بالاستقبال بالاستقراء وان لانه لتعليق مضمون جملة
بمضمون جملة فعلية وذلك بالدخول على الفعل ولم ولما لانهما لنفي
الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الفعل ولا النهي لانه لطلب ترك وشئ
منها لا يوجد الا في الفعل ولان اثر هذه الجوازم تختص بالفعل فلو دخلت
على غير الفعل لزم تخلف الاثر عن المؤثر ثم ان هذا اما بالاضافة
بتنكير المضاف بارادة واحد من افراده بلا تعيين او بتجويز نحو
حاتم الجود وباضافة اسم الذات المعينة الى ما يقوم به واما بالوصف
او البيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان وقال الفاضل
العصام لا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة وفي حاشية الكشاف
للسيد الشريف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد في اخرها الهمزة
كان زاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد وكله عامل باعتبار وضعه فلا يرد
مثل فلما وطالما بزيادة الكاف على ما سيجئ في بحث عامل القياسي
والاسم من السمو وهو العلو سمي به لعلوه على اخويه بكونه مسندا اليه
وتركيب الكلام وحده نحو زيد قائم بخلاف الفعل فانه لكونه مسندا ابدا
لا يتركب منه وحده الكلام بل منه ومن الاسم المسند اليه والحرف
لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وهو ما اي الكلمة او الكلمة التي
دل على معنى وضعا بقرينة كونه قسما من الكلمة التي اخذ الوضع
في تعريفها او اكتفى بما ذكره في تعريف الفعل والمراد بالمعنى المطابقي
لانه المتبادر عند الاطلاق والتقييد بالارادة عند عدم ...

عنه ولكن المراد بكون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة استقلاله بل
بالمفهومية وكان ذلك غير ظاهر من قولهم في نفسه عدل عنه فقال
مستقل بالفهم اي بالمفهومية عن تلك الكلمة تصريحا بالمقصود
وايضاحا للمرام يعني يفهم منها ذلك المعنى بلا حاجة الى انضمام شئ
اليه وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل بالمفهومية مثلا ذو
معناه مستقل لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة
لشئ فلا يحصل الغرض الا بذكره بعده فذكره ليحصل الغرض لا لحصول
الدلالة غير مقترن ذلك المعنى وضعا في اي في الفهم عن اللفظ الدال
عليه باحد الازمنة الثلثة اي يفهم اي لا يفهم منه معه وان كان واقعا
فيه في نفس الامر فالاسم اما دال بمادته على معنى هو الزمان فقط مثل
امس او على معنى غيره كالضرب وليس منه ما دل بمادته على معنى
وبهيئته على الزمان فخرج به الفعل ومن خواصه دخول التنوين وهو
نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل والمراد ما سوى الترنم
والغالي يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطربا متغنيا والمشهور
ان تنوين الترنم ما يلحق القافية المطلقة اي المتحركة التي تولد
من اشباع حركتها احدى حروف المد ولحوقها بهذه القافية انما
يكون بابدال حروف الاطلاق التي هي حروف المد المذكورة
كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن والتنوين الغالي ما يلحق القافية المقيدة اي الساكنة
كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن والقافية في هذا البيت القاف الساكنة تسمى بالغالي

وسيجئ والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل ...

بالغالي لخروج الشعر عن الوزن والغلو التجاوز عن الحد وهما يدخلان على الفعل والاسم قال الفاضل العصام والقياس ان يدخلا على الحرف وان لم يوجد ولم يستثنهما المص لكونهما في غاية الندرة حتى انهما لا يردان عند الاطلاق وما سواهما اربعة انواع تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية مدخوله في الاعراب اي اعربيته وهي في الاسم وتنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة وقال الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لهما فاذا سمي به خص بالتمكن والمعرفة والنكرة اسم والفارق بينهما لا يكون الا فيه وتنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه كيومئذ وحينئذ اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا والمضاف لا يكون الا اسما وكذا ما فيه عوض عن المضاف اليه وما في نحو جوار فمحمول عليه طردا للباب وتنوين المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كتنوين مسلمات والجمع السالم في الاسم وكذا ما يوجد فيه هذا عند ابن حاجب لانه جعل نحو عرفات ومسلمات علما غير منصرف للتانيث والعلمية مع وجود التنوين فيه فلم يكن للتمكن لانه لا يوجد في غير المنصرف وعند الزمخشري نحو مسلمات علما منصرف وتنوينه للتمكن ما وجود وعنده لتنوين المقابلة لان تاءه غير متمحض للتانيث لدلالته على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء او حرف الجر لان

اثره الجر مخصوص بالاسم لانه لاصالته في الاعراب اعطوه الحركات الثلث التي هي الاصل في الاعراب على سبيل ان شاء

الرفع

لا بد منها وتنقصوا من المضارع لكونه فرعا في الاعراب فحط المرتبة فلو لم يدخل حرف الجر على الاسم لتخلف المؤثر عن اثره ولام التعريف وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم قصدوا به لام التعريف اعتمادا على اشتهاره وقد نبه المص انه لا يكون قرينة للمبتدي ولو قال حرف التعريف لكان يشتمل لدخول الميم فيه في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له ولانه من الاني لم نذكر هنا ولانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام ووجه اختصاصه به انه لتعين المعنى المطابق المستقل بالاستقلال او هو في الاسم لا غير ثم ان فيه اشارة الى ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن او للفرق بينه وبين لام الابتداء في بعض المواضع هو المختار عنده لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة زيد بعدها اللام للفرق بينه وبين همزة الاستفهام ثم عومل معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال كما في ايمن عند الكوفيين ولا ما ذهب اليه الخليل من انه ال كهل وكونه مبتدا او جاعلا حصتها بالذكر ولم يقل وكونه مسندا اليه مع كونه اخصر واشمل تنبيها على انها الاصل في المسند اليه والبواقي فروع وقدم الاول اشارة الى ان حقه التقدم وحق الثاني التاخر وعدل عن قولهم الاسناد اليه لان المراد به كونه مسندا اليه وهو معنى التنزاي له ولى الحقيقة اولى واظهر وجه الاختصاص ان الافادة لا تكون الا بالكلام وهو من مسند ومسند اليه والفعل لا يكون الا مسندا بالوضع وا

والحرف لا يكون واحدا منهما فلزم اختصاصه بالاسم
ثم ان الظاهر ان ضميره كونه راجع الى الاسم باعتبار جنسه
الاعم كما اشار اليه الفاضل الجامي بقوله اي كون الشيء مسندا
اليه لا باعتبار خصوصه النوعي فلا يرد ان الاختصاص يفهم
من الاضافة الى الضمير فلا يفيد الحصر ومضافا كون الشيء مضافا
معنى ولفظا اما اختصاص المعنوية فلانها مفيدة للتعريف
او التخصيص وشيء منهما لا يكون الا في الاسم لاختصاصهما
بمستقل المعنى المطابقي وذا لا يوجد الا في الاسم واما اللفظية
ففرع المعنوية فتختص بما يختص الاصل وبعضه عامل كالاسم
الفاعل والاسم للمفعول والصفة المشبهة على ما سيجيء في العامل
القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي فان شيئا منها
لا يكون عاملا في شيء من المعمولات وحرف وهو في اللغة الطرف
والجانب سمي به لانه في جانب مقابل للفعل والاسم حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما سيبين وهو الا
في الاصطلاح ما اي كلمة او الكلمة التي دل على معنى شامل
للفعل والاسم ويخرجان بقوله غير مستقل بالفهم اي بالمفهومية من الدال عليه بل يحتاج انفهامه منه الى ضم
معنى آخر اليه هو المتعلق فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الدلالة
لا لتحصيل الغرض من وضعه كما في الاسماء اللازمة كما سبق
واليه اشار بقوله بل آلة وتابع لفهم حال معنى غيره وهو
المتعلق بيانه ان وضع الحرف على المذهب المنصور من قبيل

الوضع

وضع العام والموضوع له الخاص وذلك بان يلاحظ ويتعقل
امر عام مشترك بين المشخصات ثم يوضع اللفظ لكل واحد
من هذه المشخصات بخصوصه مثلا اذا وضع الواضع لفظ
ان لاحظ اولا معنى التحقيق الكلي العام لكل واحد واحد
من افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيدا قائم وعالمية زيد
في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع ذلك اللفظ بازاء كل واحد
بخصوصه وتشخصه بوقوعه في تركيب مخصوصة وكونه في هذه
التراكيب فدلالة ان على تحقيق قيام زيد مثلا لا على التحقيق
الكلي الذي له افراد بل ذلك معنى لفظ التحقيق مصدر
حقق فملاحظة ذلك الكلي عند الوضع ليكون آلة للوضع
للجزئيات لا لانه الموضوع له وكذا لفظ من وضعه الواضع
بملاحظة الابتداء الكلي لكل واحد من جزئياته المتشخصة مثل
ابتداء السير من البصرة في سرت من البصرة وابتداء الدرس
من اول الكتاب في درست من اول الكتاب فمعنى ان تحقيق
مضمون جملة دخلت عليها فهو غير مستقل بالفهم بل يحتاج
في انفهامه عنه الى ضم ذلك المضمون اليه بضم تلك الجملة اليه وآلة
لفهم حال ذلك المضمون من كونه محققا ثابتا عند المتكلم
وكذا معنى من الذي هو الابتداء الجزئي لا يفهم منه ما لم ينضم
اليه المتعلق مثل البصرة فهو آلة لفهم حال البصرة وهو المبتدئية
فملاحظته بعد ملاحظة البصرة وتابعه لملاحظتها والابتداء الكلي معنى
لفظ الابتداء الملحوظ قصدا والمتعلق تابع لملاحظته فمعنى

الاسم ملحوظ اصالة فمعنى الحرف تبعا فيقع الاول محكوما عليه
وبه دون الثانى وبعضه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل
وقد ولما كان المقصود بيان احوال العامل وبيانها موقوفا على بيان
ذاته لان الشىء ما لم يعرف لا يبحث عن احوال اراد ان يبينه
فقال ثم العامل بثم الدالة على التراخى الذكرى او الرتبى لان بيان
الكلمة واقسامها بيان الموقوف عليه قال الفاضل العصام فى
شرح الكافية قد يجيء ثم لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى
درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى فى الذكر ثم الاولى من غير اعتبار
التراخى والبعد بين تلك الدرج كقوله انى من ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده ثم الظاهر ان هذه الجملة جملة معترضة وهى جملة
مستقلة لا اعراب لها متوسطة بين متصلين واجاز الرضى وقوعها
فى الآخر ويجوز ان تكون استينافية وقد صرح الدمامينى فى شرح المغنى
بان ثم حرف ابتداء او معطوفة على جملة الباب الاول فى العامل
او على جملة اعلم عطف خبرية على انشائية او على مقول ان عطف
شيئين على معمولى عامل واحد اى بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما
يتعلق بها اعلم ان مفهوم العامل اظهر فى مقام الاظمار لسبق مرجعه
اما لبعده وتعيين المراد او للتنبيه على مغايرته لما سبق اذ المراد به
هنالك ما صدق وهنا المفهوم وما قيل الشىء اذا اعيد معرفة فهو
عين الاول المراد منه اذا لم يوجد صارف وهنا كون المقام مقام
التعريف صارف فهو ما اى شىء لفظا او غيره اوجب اقتضى كون
آخر الكلمة منصوبا اوجب اسما او فعلا حقيقة او حكما مثل زيد قائم

ابوه او ابوه قائم اى قائم الاب موجبة او مبنية على وجه اى طرز وطريق
لفظيا او تقديريا او محليا مخصوص مشخص معين كائن من الاعراب
فمن بيانية والتقدير من وجوه الاعراب رفع ونصب وجر وجزم
فمن تبعيضية عدل عن تعريف ابن الحاجب لانه كما صرح به الفاضل
العصام تعريف عامل الاسم والمصنف فى بيان مطلق العامل فاحتاج
الى تعريف شامل لما يحصل المقتضى به ولما لا يحصل به فقوله بواسطة
لئلا ينتقض التعريف بما لا يوجبه ايضا من قرينة والعامل موجب
بعيد وسيظهر ان شاء الله تعالى وليخرج ياء المتكلم لانها وان اقتضت
كسر ما قبلها الا انه ليس بمقتضى الاعراب بل بالمجانسة ولما كان
المراد بالواسطة غير ظاهر للمبتدى الذى التصنيف له اراد ان يبينه
فقال والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب لكن لزم ان يخرج
العامل ما هو عامل بالمحل على الاصلى كالحروف الجارة الزائدة و
المضاف بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضى
فلزم ان يخص التعريف بالعامل الاصلى ويكون البحث عنها
مستطردا بما مع انه اصلى ولو زيد بعد قوله من الاعراب او محل عليه
لاصيب ويمكن ان يقال اخراجها عن التعريف وادخالها فى البحث
اشارة الى انحطاط رتبتها وهو اى مقتضى الاعراب فى الاسماء
حال من المبتدا على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز الحال عن
المبتدا او بعد تأويله بما هو المفهوم من الكلام اى حكمت
على المقتضى حال كونه فى الاسماء بانه تواردوا المعانى المختلفة
اى الفاعلية والمفعولية والاضافة عليها اى على الاسماء ثم

ثم لفظ المصدر بمعنى اسم الفاعل واضافته من قبيل جرد قطيفة لان المقتضى
المقتضى هو المعانى لا توار دها كما سيظهر او بمعناه والنسبة مجاز باعتبار
ان اقتضاء المعانى الاعراب عند توار دها عليها ومعنى توار دها عليها
مجيئها عليها متعاقبة على طريق البدلية وظاهر ان هذه العبارات ليست
من انقسام احاد الجمع الى احاد الجمع كما في امسحوا برؤسكم اى ليمسح
واحد منكم براسه على ان يكون لكل من الماسحين رأس واحد من الرؤس
وليس المعانى مع الاسماء منقسمة حتى يكون لكل اسم من الاسماء معنى
واحد من المعانى بل يكون لاسم واحد معان ثلثة متعاقبة مثل ضرب
زيد وضربت زيدا او ضرب غلام زيد وللاسماء الكثيرة معنى واحد منها نحو
ضرب زيد واكرم عمر واهان بكر فانها اى معانى المختلفة امور خفية
لانها لا تدل الا بالعقول تستدعى علائم اى تقتضى كل واحد منها علامة
على حدة من العلامات التى هى انواع الاعراب على ما سيجىء وهذا
مبنى على انقسام الاحاد الى الاحاد وهو ظاهر ظاهرة اذ لم يمنع
مانع من ظهورها فان منع فان كان المانع حالا فى الاخر غير الاعراب
الحقيقى فتلك العلامة تقديرية وان فى نفس الكلمة او الاعراب المذكور
محلية كما سيجىء فى الباب الثالث لتوقف تلك الامور لان الخفيات
تدرك بعلاماتها ثم اراد ايضاح ما ذكر فقال مثلا بمعنى مثالا مفعول
به لفعل مقدر اى اذكر مثالا او مفعول مطلق لا مثل لك مثلا اى تمثيل
لانه اسم بمعنى التمثيل ففى الاول جعل بمعنى المفعول وفى الثانى بمعناه
او قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب عامل لانه اوجب كون اخر زيد
بمنزلة الكلمة فى التركيب مضموما بمنزلة وجه مخصوص فيه ايضا

واو

و آخر غلام باعراب يحكى مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية اى با
الفاعلية الواردة التى هى الواسطة على ان يكون اضافته الواسطة
بيانية من قبيل شجر الاراك واضافة ورود من قبيل جرد قطيفة وله وجه
آخر كما مر على زيد بواسطة ورود المفعولية على غلام وهما معطوفان
على الفاعلية وزيد عطف شيئين على معمولى عاملين مختلفين وعلى زائدة
كما هو مذهب الواو او المضاف مقدر وعلى متعلق به وهو المعطوف
على ما قبله بسبب تعلق ضرب بها متعلق بالورود وتعلق القيام بزيد
او الوقوع على غلام واوجب غلام جملة معطوفة على جملة ضرب لا على
جملة اوجب لعدم صحته ايضا مصدر آض الواجب الحذف سماعا
بمعنى عاد اى عاد الحكم المذكور الذى هو الايجاب ههنا عودا كون آخر .
عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اى على عمرو ولما كان
الاضافة معنيان كونه مضافا وكونه مضافا اليه وكان المراد ههنا
الثانى اراد ان يبينه عليه فقال اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب
تعلقه به فالعامل يحصل ويوجد المعانى الخفية فى الاسماء بسبب تعلقه
بها حفظه الجملة فذلكة ما سبق من الكلام وهى اى المعانى الخفية تقتضى
نصب علائم هى الاعراب الذى هو اثر العامل فى المعمول لا المعنى
المصدرى الذى هو كون الشئ معربا وهو احد معنييه ايضا كما
سيظهر فالعامل يحصل الاعراب بواسطة تلك الامور قال الفاضل
العصام التحقيق ان الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة
بل الالة هى اللسان لكن النحاة جعلوا الالة هى العامل كانها الموجدة
للمعانى وعلاماتها وهو كما يقال فى الافعال التى المشابهة التامة فقوله

منصوب على مصدر مطلق لفعل
تعلق ضرب بها الا الفعل تعلق
بعد حرف المعنى

الشابهة خبر لمبتداء محذوف بقرينة السابق والجملة معطوفة على جملة
معدة الاسماء تواردا لي وليس من عطف معمولين على معمولي عاملين
لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجار في المعطوف مع تقدم
الجار في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر
في مثل هذه العبارة ويشهد له مورد السماع من قوله اكل
امرء تحسبين امراء ونار توقد بالليل نارا او غيره ويمكن
ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزه مطلقا للاسم اي
لاسم الفاعل كما سيصرح به وهي اي المشابهة الثابتة كائنة في
المضارع فقط لا في سائر الافعال ولتحسين المقابلة بقوله في
الاسماء قال اولا في الافعال بصيغة الجمع واحتاج الى بيان المراد
ثانيا الفاء في فقط جزائية وقط اسم فعل بمعنى انته وسيجيء
اعرابه فانه مشابه لاسم الفاعل مفعول به لمشابه واللام زائدة
لتقوية على لفظا مصدر مشابه اي مشابهة لفظا او مشابهة
لفظية او تمييز من نسبته او ظرف تنزيلا وكذا قوله ومعنى
واستعمالا اما التشبيه الاول وهو الشبه لفظا فكاتفاق الموازنة
اي لموازنة المضارع له اي لاسم الفاعل واللام فيه كاللام
في لاسم الفاعل في الحركات اي في مطلقها وافق في نوعها اولا
والسكنات في عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع هنا اما بالنظر
الى الافراد او للمثل كله او لتعدد السكون في بعضها وارادة
ما فوق الواحد بالجمع كمستغفر ويستغفر نحو ضارب ويضرب
ومدحرج ويدحرج مثل بمثالين من المجردين ولو مثل بمثالين

او الثلاثي الخ احدهما

أحدهما من الثلاثي والآخر من السداسي اشارة الى ما ذكر لكان
وجه واما الشبه الثاني وهو الشبه المعنوي فلقبول كل منهما الخ
المضارع واسم الفاعل الشيوع اي الانتشار والاحتمال لما يصدق
عليه على سبيل البدل ولعدم العموم فيهما اذ العموم احاطة الافراد
وليس فيهما تلك الاحاطة عدل من التعبير بالعموم مع ارتضائه
في كلامهم ولعلهم ارادوا به معنى الشيوع والخصوص لبعضها فان اسم
اي اسم الفاعل عند تجرده عن اللام الموصول يشير بتعبيره باللام
الى ان اختلاف الجاري في حرف التعريف جار فيه ايضا كما صرح به الفاضل
وان المختار مذهب سيبويه بقيد الشيوع بين الافراد وعند
دخول حرف التعريف عليه يتخصص اي يصير خاصا للبعض الافهم
الذي اقتضاه الظاهر وعند دخوله بالضمير العائد الى اللام لعله
اشار الى انه يجوز التعبير عنه به لكون صورته صورته ولذا لم يقل
اولا حرف التعريف ويمكن ان يقال انه اشار الى مذهب من
يجعله حرف التعريف لان المقام بيان المشابهة بين المضارع واسم
الفاعل الذي دخله اللام فعل في الحقيقة عنده كما سيجيء نحو ضارب
فانه يحتمل زيدا او بكرا او عمرا وغيرها والضارب فانه يختص بمعين
اعتبر اللام اسم موصول او حرف تعريف لانهما سيان في افادة
التعيين كذلك المضارع خبر ومبتداء وقوله عند تجرده عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف ولن والى لكي ولام الابتداء
عند الكوفيون والزمخشري وابن مالك وغيرهم وفي التنزيل
اني ليحزنني ان تذهبوا به اي قصد ان تذهبوا به هذا اذا لم تدخل

على سوف واوا دخلت عليها تمحضت للتاكيد مثل ولسوف يعطيك
متعلق بقوله يحتمل الحال والاستقبال وهو وما عطف عليه بدل
او عطف بيان الجملة كذلك المضارع ويحتمل ان تكون استينافية
قدم الحال لشرفه عند النحو ولكان السبق نحو يضرب وعند
دخولها اي دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال
نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم معطوفة على القبول
اي والشبه المعنوي لمبادرة الفهم فيهما اي في اسم الفاعل والمضارع
عند التجرد عن القرائن الدالة على احد الازمنة حالية نحو
تذهب او انت ذاهب الى مكة لمن يتهيأ له او مقالية كوف
الاستقبال والحال في المضارع وامس والان وغدا في اسم الفاعل
الى الحال لاقتضاء مفهومها الوقوع واما الشبه الثالث وهو
الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر واما
في التحقيق فالصفة الفعل وفاعله وكذا اسم الفاعل وفاعله فاطلاق
الصفة عليهما على المسامحة او التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء
نحو جاءني رجل ضارب او يضرب ولدخول لام الابتداء عليهما نحو
ان زيدا لضارب او ليضرب ولوجود المشابهة الثالثة بني على
الحركة مع ان الاصل في البناء السكون ولم يعرب لعدم المشابهة
الثانية ولقد احسن المصنف في اعتباره المشابهة الثلث بين المضارع
واسم الفاعل والقوم اعتبروا المشابهة الثانية بينه وبين اسم الجنس
كلفظ رجل فلم يتم المشابهة من الجانبين على اعتبارها بينهما
ثم من جانب من الجانبين فهذه المشابهة بعض المشابهة لفظا ومعنى

والمشتمل

ولمشتمل لا تقتضي تطفل المضارع اي تبعيته للاسم اي لاسم
الفاعل فيما اي في شيء هو الاسم اصل فيه اي في ذلك الشيء وهو
الاعراب والمراد المعنى المصدري بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف
العاملة لفظا او تقديرا ويقابله البناء والاسم في البناء متطفل وتابع
للفعل والحرف ليس باصل فيه لانه اثر العامل كما في سبق كي تقتضي تطفل
اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل في
المفعول به اذا كان بمعنى الماضي فاعرابه ليس كائنا بالاصالة اي
بكون المضارع اصلا فيه فاذا قلنا لن يضرب وكذا لم يضرب ويضرب
فلن وكذا لم والعامل المعنوي اوجب كون اخر يضرب بمنزلة الكلمة
في التوبيف منصوبا او مجزوما او مرفوعا بمنزلة على وجه مخصوص
من الاعراب فيه بواسطة المشابهة لاسم الفاعل اي بالمشابهة
التي هي الواسطة فالاضافة بيانية او وصل التنوين الى بيان
ما بيان هو المقصود من الباب وهو احوال افراد العامل قال
ثم العامل اي بعد بيان مفهوم العامل وما يتعلق به والمراد به
هنا ايضا المفهوم لان التقسيم للماهية كما عرفت وصرح به المعرب
في بعض نسخه نظرا لبعد المرجع على ضربين لفظي اي منسوب
الى اللفظ لكونه لفظا ومعنوي اي منسوب الى المعنى لكونه
امرا عقليا فاللفظي ما يكون للان ظرف مستقر خبر ليكون
قدم على الاسم او حال منه قدم عليه لنكارته فالخبر قوله فيه
ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في فيه لعدم جواز تقديم
الحال على العامل الظرف مطلقا على ما هو مذهب سيبويه او

او بلا تقديم المبتدا كما هو مذهب الاخفش او ظرف ليكون او
لحظ وعلى تقدير الخبر لكان فقوله فيه حال من المستكن فيه او من
حظ قدم عليه لنكارته او ظرف للخبر او ليكون او لحظ وقوله حظا اسم
يكون او يكون تامة وحظ فاعله والظرفان حالان منه او الثاني حال
من ضمير الاول ولا يجوز تعلقه او متعلقان بيكون وجعلها من
التنازع يجوز عند المص لانه لم يشترط تاخر المعمول على العاملين وا
ابن الحاجب ومن تبعه شرطوه فلا يكون مما تنازعه يكون وحظ
وهو اى اللفظى على نوعين عامل سماعى وعامل قياسى فالعامل السماعى
في اصطلاح النحاة هو العامل الذى يتوقف اعماله على السماع بخصوصه
على السماع من العرب ولا يمكن ان يذكر فيه علم فائدة كلية مشتملة على
افراد غير محصورة قدمه على القياسى لسهولة ضبط افراده المقصود
معرفتها لاجراء الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف القياسى
ولان بعض القياسى يتوقف على معرفة حرف الجر منه كالا
كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال ولان الفعل وشبهه ومعناه
قد تحتاج فى العمل فى بعض المعمولات الى حرف الجر وهو اى العامل السماعى
ايضا اى كاللفظى على نوعين الاول عامل فى الاسم والثانى
عامل فى الفعل المضارع والعامل فى الاسم ايضا اى كالسماعى على
قسمين احدهما عامل فى اسم واحد وثانيهما عامل فى اسمين اعنى
بالاسمين المبتداء والخبر ملحوظين فى الاصل اى باعتبار الاصل
اى قبل دخول العامل عليهما ويسميان بعد دخول العامل
عليهما اسما وخبرا له اى يسمى المبتدا اسما والخبر خبرا للعامل

والعامل فى اسم واحد من السماعى قدمه لكون معموله واحدا ولكونه
اكثر استعمالا حروف تجره اى الاسم الواحد لتناسب اثرها اللفظى
اثرها المعنوى الذى هو جر معنى الفعل وافضاؤه الى مدخولها وحمل
عليه ما لا يكون الجر فيه تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودها
فى ما هو معناه وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او المؤول
به ولكون اثرها الجر وهى عشرون قدمه لبساطته ولكونه اكثر
استعمالا هو للالصاق وهو الاصل فى معانيه ولذا خصه بالذكر
ولانه ليس مراده تعداد معانيه بل بيان عاملية نحو مررت بزيد وله معان اخر ومن قدمه ليوافق معناه ولكثرة استعماله هى للابتداء
فى المكان عند البصريين ومطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما عند الكوفيين
والرجح المؤيد باستعمال العرب مذهبهم وعلامة صحة وضع الى او ما يفيد
فائدتها فى مقابلتها كذا قالوا وله معان غيره والى عقب من به لمجيئه فى مقابلته
هو للانتهاء فى الزمان والمكان وغيرهما نحو سرت الى المسجد واتموا الصيام
الى الليل وانتهت الى زيد وعن قدمه على على لمناسبته لمن من حيث
انه يجوز ان يستعمل كل منهما فى محل باعتبار انه مبداء وبعد نحو
سقاه من العطش وسقاه عن العطش هو للبعد اى بعد الشيء
عن مجروره نحو ادبت عنه ومن ذكر الدماميني انه لم يذكر البصريون له
الا هذا المعنى والى وزنه اى مجاوزة الشيء عن مجروره بعد بينه كما فى
مثال المذكور اولا كما فى اخذت عن كتب ذى العلم وسواء وصل
الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد اولا كما فى
مثال الاول وعلى قدمه على اللام لمناسبتها لعن فى جواز كونهما

وقد استثنى ابن برهان تقديم الظرف على العامل الظرفى وكلمة ان تقديم الظرف يكون فيه اتفاقا ...

قال ان من المحققين ... المعنى ... يكون فى معنى ...

وا ١٠٢

اسبان هو للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء اما حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كأنه ركبه الدين وهو يحمل ثقله واللام قدمه لبساطته هي للتعليل اي لبيان كون مجروره علة وغرضا مثل ضربت للتأديب او خارجية نحو قعدت عن الحرب للجبن والعلة الذهنية ما يكون علة في الذهن معلولا في الخارج كالتأديب مع الضرب والخارجية علة في الذهن والخارج والتخصيص وخصوصها هنا بمعنى ارتباط شيء بالمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل في هذا لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب وليس معنى التخصيص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد بناء على لام التخصيص ذكره الفاضل العصام وفي قدمه لكثرة معانيها اي حرف جر ولدخوله على المظهر والمضمر معا للظرف اي للظرفية وهي كون الشيء ذا بالمحل فيه حقيقة نحو المال في الكيس والماء في الكوز او تشبيها او تنزيلا نحو نظرت في الكتابة لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ونحو النجاة في الصدق والكاف قدمه لبساطته ولكثرة استعمالها للتشبيه اي لان يشبه شيء بمجروره نحو زيد كالاسد وحتى قدمه لاصالته في الى رتبة وجاءت حتى بمعنى الى تعليل وقراءة ابن مسعود ليسجننه حتى حين بمعنى للغاية اي لكون مجروره غاية للحكم بمعنى انه لا يتجاوزه نحو اكلت السمكة حتى رأسها فالرأس مأكول وينتهي عنده ولا يصل اليه نحو نمت البارحة حتى الصباح فالنوم ينتهي عنده ولا

الصباح ولا يصل اليه والاصل فيه ان مدخوله اما جزء اخير مما قبلها او شيء يلاقي الجزء الاخير ففي الاول يدخل المجرور في الحكم وفي الثاني لا هذا هو الحق وقال عبد القاهر ومن تبعه يدخل مطلقا وعند الاكثر لا يدخل مطلقا فلا يجوز كون مدخولها الجزء الوسط بخلاف الى فان المجرور بها يجوز ان يكون جزءا وغيره والجزء يجوز ان يكون الوسط وغيره وغيرها لا يدخل المجرور في الحكم الا بالقرينة ورب قدمه لعدم بدليته عن شيء بخلاف الواو والتاء فانهما بدلان عن الباء وهي للتقليل اي لانشائه وشاع استعمالها في التكثير الى ان صارت حقيقة عرفية فيه ومجازا في التقليل قال الفاضل العصام لو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يحمل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقي والتنزيلي فيستوفي معنى رب انتهى ويقع في صدر الكلام لانشائيته والاكثر دخولها على النكرة الموصوفة عند المبرد وابن السراج وابن علي خلافا للاخفش وقد يدخل على المضمر المبهم المفرد المذكر مميزا بنكرة منصوبة والكوفيون جعلوه ضميرا راجعا ساقطا لا يقال للمرجع ويلحقها ما فان كانت كافة يجب دخولها على الجمل وان كانت زائدة تدخل على الاسم ايضا وتجره نحو قوله ربما ضربة بسيف صقيل والجملة التي تدخل عليها فعلية ماضوية في الاستعمال والجزولي يقول تدخل على مطلق الجمل قال الرضي يحذف رب قياسا مع بقاء عملها في ضرورة الشعر وبعد الواو والفاء او بل وفي غيرها شاذ ولو في الشعر

نحو رسم دار وقفت في طلله و والقسم وتاؤه قدمها لعدم
خروجها عن الجارية ولم يذكر باء القسم ههنا لذكره مطلقا
الباء فيما سبق ويجب حذف فعلها ولا يكونان للسؤال فلا يقال
والله اجلس ويدخل الواو على الاسم الظاهر والتاء على لفظة الله و
الباء اعم منهما في الجميع وحاشا قدمه لعدم خروجه على العاملية
وان خرج عن الجارية فهو للاستثناء اي عن سوء لا مطلقا بخلاف
خلا وعدا فلا يقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن
القوم حاشا زيد ذكره الرضي وذهب سيبويه واكثر البصريين
الى ان حاشا للاستثناء حرف جر دائما وانكروا فعليته لامتناع
دخول الموصول عليه والاخفش والمازني والمبرد والى انها تستعمل
كثيرا حرف جر وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى
الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ
ومذ ومنذ وقد يكسر ميمهما قدم مذ لخفته ولكونه لغة عامة
العرب ومنذ تختص بالحجازيين صرح به الفاضل العصام في بحث
الظروف وما نقل من قولهم ان اصله منذ لم يرتضه الرضي وقدم
منذ لقلة خروجه عن الجارية بخلاف خلا وعدا للابتداء في الزمان
الماضي يعني انهما اذا اريد بمجرورهما الزمان الماضي بان يكون
زمانا ماضيا لم يبق منه جزء يكون معناهما ان ذلك الزمان
الماضي مبدأ زمان الفعل الذي قبلهما مثبتا مثل رأيته مذ
او منذ يوم الجمعة اذا كان يوم ماضيا او منفيا مثل ما رأيته
مذ يوم الجمعة ففي الاول ابتداء الرؤية من يوم الجمعة وفي
الثاني

وفي الثاني ابتداء انتفائها منه ويكونان للظرفية بمجرورهما للفعل
المذكور اذا اريد به زمان لم يمض جميعه وانت في بعض اجزائه
نحو رأيته وما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا ومذ حيوة زيد اي
جميع زمان رؤيتي او عدم رؤيتي هو ذلك الشهر او اليوم
او زمن الحيوة ولا يستعملان في الاستقبال نص عليه
عصام الدين قوله وقد يكونان اسمين سيتضح اذا جيء
تمام بيانهما في المبني ان شاء الله تعالى وخلا قدمه لتقدم
الخاء وعدا قدمه لعدم الاختلاف في عامليته في الاستثناء وبعد
بعض النحاة لم يجعل خلا مع انها بعدها حرف جر بل مصدرا
مضافا ذكره الفاضل العصام ويكونان فعلين وهو الاكثر
وسيجيء تمام تحقيقه في المستثنى ان شاء الله تعالى ولولا قدمه لا
لان عليه في الفاظ كثيرة وهي انواع الضمير المجرور وهو لامتناع
شيء به جوابه لوجود غيره فهو عند قوله يجرها او اتصل بها
ضمير اي ضمير كان كما سمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه ثم
قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى
والكاف بالظاهر وقال الاخفش غير جارة والضمير المجرور واقع
موقع المرفوع عكس ما انا كانت ولا انت كانا فسيبويه والجمهور
تغير قوي لا حيث جعلوا غير العامل عاملا لئلا يلزم التصرف في الفاظ
كثيرة وهي انواع الضمير والاخفش في الضمير حيث جعله بدلا من غيره
وابقى لولا على حاله وهو عدم العاملية وكي قدمه لعدم شذوذ
عمله بجرها اداة الحصل دخل على ما الاستفهامية هو للتعليل

ان فهي جارة وكذا اذا وقع بعدها

دفاز الحنبل والاضعش اذا دخل على المضارع بقدر ان وكى
جارة وعند البصريين اذا وقع بعدها ما المصدرية يقال كيما تضرب
اى لتضربك ولعل هو للترجى تكون جارة فى لغة عقيل بضم العين
مصغر ذكره الدمامينى كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابى المغوار منك قريب قال فى مغنى اللبيب هو
محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم انتهى فلا اعتداد لما
قيل ان الظاهر ان الجر فى هذه اللغة ايضا شاذ ولهذا تاولوا
البيت بحمله على الحكاية اذا تسمى الرجل ابى المغوار بالياء فلا يعرف
صرح المحشى بالرد عليه فى هامشه على المتن ولما فرغ من بيان
حروف الجر شرع فى بيان احكامها من لزوم المتعلق وجوازا
الحذف وغير ذلك فقال ولا بد لهذه الحروف اى لا فراق حاصل
لحروف الجر من متعلق بفتح اللام والظاهر ان بد فى هذه اى هذه العبارة
شبه مضاف لمجئ ما يتم معناه به بعده فيكون معربا فيلزم
نصبه اى لا بدا واعتذر عن بنائه بانه قطع عن التعلق وجعل
مع مجروره خبرا لانه لان كل مصدر له صلة من الحروف الجارة
ويجوز قطعها عنه وجعلها خبرا لانه كما فى قوله تعالى لا تثريب عليكم
وعند ابن مالك هو منصوب سقط تنوينه تشبيها
بالمضاف ومن متعلق بالضمير المستتر فى الظرف المستقر لان
الضمير الراجع الى المصدر يجوز تعلق الجار به لا لانه فى معنى الفعل
وهو المذهب صرح به الفاضل العصام فى شرح التلخيص ويجوز
تعلقه بالظرف المستقر نفسه وما حكى عن بعض البغداديين

من جوا

من جواز تعلق بالنفى المبنى لم يستحسنه الرضى لوجوب
اعراب المشبه بالمضاف والجملة ابتدائية او اعتراضية او معطوفة
على جملة وهى شيء من فعل او شبهه وهو الاسماء المتصلة
بالفعل بالاشتقاق او معناه وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
الفعل كاسماء الافعال الا الزائد منها مجرور بدل من قوله
هذه الحروف او منصوب مستثنى منه نحو كفى بالله فاعل كفى و
وبحسبك درهم مزيد فى المبتدا والزائد من الحروف الجارة الباء و
ومن واللام والكاف وصرح فى المغنى بزيادة عن وعلى والزائد
ما لا يخل اسقاطه باصل المعنى والا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا
ولعل فان لها بدالها من المتعلق فانها اى هذه المستثنيات لا
تتعلق اصلا بشئ من الفعل او شبهه ومعناه اما الزائد فلان
تعلق حرف الجر بشئ منها لكونه يقتضى معناه الى مجروره حيث
لا يكون بدونه نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة والزائد
لما لم يكن له معنى وكان المتعلق يتعدى الى مجروره بلا توسط
نحو كفى الله فى كفى بالله وحسبك درهم فى بحسبك درهم والقى
يده فى القى بيده لم يتعلق بشئ وكذا رب فى رب نال يلعبه الان
يقال يعلن الزان ثالب وكذا ربه رجل كريم لقيته يقال رجلا
كريما لقيت وكذا ان قيل التقدير رب رجل كريم لقيته حصل
فقيه ان رجلا فى المعنى فاعل حصل فلا معنى لتوسط بينه وبين
رجل الا افادة معنى التقليل قلنا لتوسط لك هذا عرفت انه لا وجه
لا وجه لاختيار الفاضل العصام لما ذهب اليه الكوفيون من

من كون رب للسما مضافا الى ما بعده مفيدا معنى التقليل نقيض كم التكثيرية
وللوجه المذكور في الزائد ورب لم يتعلق لولا ولعل واما حروف ال
الاستثناء فقد اختلف فيها اختار المص عدم تعلقها وتبع فيه
ابن هشام قال في مغني اللبيب انها لا توصل معناها الى المجرور
بل تزيله عنه كالا ولم يتعلق فلم تتعلق وقيل متعلقة ورجحه الدما
الدماميني في شرحه قال معنى التعدية جعل المجرور مفعولا به لذلك
الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه
يقتضيه الحرف وههنا مفيدة لانتفائه عنه ولا يلزم من عدم تعلق
عدم تعلقها لان كون حرف بمعنى حرف لا يستلزم مساواته
له في الاحكام الا ترى ان الا لا تعمل الجر وحاشا تعمل انتهى قال
المص فيما علقه على المتن اعلم ان معنى تعلق الجار بعامل كونه آلة
ووسيلة في وصول معناه وتعديته الى الاسم لا يتعدى اليه بنفسه
والاصل في حروف الجر هذا ولذا عرفوها بانها ما وضع لافضاء الفعل
او معناه الى ما يليه وعملت الجر لتناسب عملها اللفظي عملها المعنوي وليس
في سائر الحروف هذا الجر والافضاء واما الجر بحروف لا تتعلق بعامل
فغير اصلي بل لعارض اما الحروف الزائدة فلمشابهتها الحروف
الجارة في الصورة والحرفية وتقصير معانيها فيها بضرب من التأويل
واما حاشا وخلا وعدا فللفرق بين كونها افعالا وكونها حروفا واما رب
ولولا ولعل فللتنبيه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم
ان تعمل الاعراب المختص به واما الدليل على ان هذه الحروف لا
تتعلق بعامل فهو ان العامل في الحروف الزائدة ورب يتعدى بنفسه

الى مجرورها

الى مجرورها وشرط التعلق عدم التعدي بنفسه كما مر ولولا ولعل معناهما
جارين كمعناهما غير جارين ولم يقل احد بالتعلق بالمعنى المذكور وهو
المعنى الاصطلاحي بين النحاة في غير حروف الجر واما حروف الاستثناء
فلانها تزيل معنى العامل عن مجرورها وهي ضد معنى التعلق والا
يصال ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا والحاصل
ان هذه الحروف سوى الزائد دالة على معان غير الايصال كلام التوبيخ
والابتداء وغيرهما وقد قيل لا يقال لهذه انها متعلقة بشيء كذلك
الحروف واما التعلق بمعنى ان معانيها غير مقصودة بالملاحظة بل هي
روابط وادوات للمعاني الاسمية والافعال فعام لكل حرف
فلا كلام فيه اذ الكلام في معنى الاصطلاحي من التعلق لا اللغوي وبما ذكرنا
ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدا بمثل بحسبك درهم
ولولاك لكان كذا ولعل زيد قائم ورب رجل كريم لقيته وليت
زيدا قائم بان يقال المراد المجرد بحسب اللفظ عن عامل لفظي عمل
لذاته بان يقوم المعنى المقتضي للاعراب لا لامر عارض ولام الابتداء
قد قطعت زيدا عن علمت بحسب اللفظ لاقتضائه صدر الكلام
انتهى كلامه فمجرور الزائد ورب تفصيل لاحوال المجرورات المنتبات
باق على ما اي حال كان المجرور عليه اي على تلك الحال قبل
دخولهما اي الزائد ورب من كونه مرفوعا فاعلا او مبتدا او اسم
ونحو ما من رجل قائم او خبرا نحو هل زيد بقائم او منصوبا مفعولا
نحو ولا تلقوا بايديكم او خبرا نحو ما زيد بقائم وفائدته اما تحسين
للفظ او التاكيد ونحو مثل رب رجل كريم لقيته مرفوع مبتدا او

كلام

هذا ما يقتضيه سوق الكلام فيكون ذكر احوال المجرورات ما عدا احاديها والثلاث منها ويمكن ان يكون تفصيلا لاحوال المجرورات كلها

او منصوب مفعول لفعل مقدر بعده لوجوب صدارته ولذا لا يجوز
ان يكون فاعلا وفائدته التعليل او التكثير ومجرور حروف الا
الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما سيجئ
من وجوب النصب في كلام موجب تام نحو هلك الناس حاشا
العالم او جوازه واختيار البدل نحو جاءني القوم حاشا زيد او اعرابه على
حسب اعراب المتبوع وفائدتها تنزيه المجرور ومجرور لولا ولعل مبتدأ
مرفوع المحل فاذا عطف على مجرور لولا اسم ظاهر نحو لولاك وزيد وجب
رفعه لانها لا تخفض الظاهر وما بعده كنفسا نحو لولاك بالشعر بزرى
لثبوت او تقديرا خبره نحو لولاك موجود لهلك زيد ولعل زيد
قائم ومجرورها اي حرف جر عدا ذلك الحروف هذه السبعة منصوب
المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ما تعلق به ان كان الى في للظرفية
او ما كان بمعنى في افادة الظرفية كالباء نحو صليت في المسجد او
بالمسجد هذا رأي ابن الحاجب وتبعه المصنف واما رأي الجمهور
فكل ما دخله حرف جر يتعلق بشيء وليس مرفوعا على انه نائب
الفاعل نحو مر بزيد فهو مفعول به غير صريح سواء كان الجار في
او اللام او غيرهما او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لا ما للام
للتعليل او ما بمعناه كمن وفي والباء نحو ضربت زيدا للتأديب و
ولكنه عصيت وعذبت امرأة في هرة ونحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا
حرمنا او مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد
هذا كله اذا لم يسند المتعلق الى الجار والمجرور وقد يسند المتعلق
الى الجار والمجرور معا او عداهما كما هو الظاهر فنقل كون ما له خارج

اضافة الحروف الى الاستثناء ... وهي حاشا وخلا وعدا ... سه

خارج عن هذا المبحث ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد الى
مجموع الجار والمجرور باعتبار ان الجار كالجزء الاول من المجرور فيكون
من تتمته وباعتبار ان المتعلق لا يتعدى الى المجرور الا به يكون من تتمته
كالهمزة والتضعيف ففي هذا الجار فائدتان ايصال المتعلق الى المجرور
والدلالة على ان الاسناد الى مجموع الجار والمجرور وحينئذ يجب تذكير الفعل
وان كان المجرور مؤنثا او مثنى او مجموعا نحو مر بهند وسيجئ زيادة بيان
ان شاء الله تعالى وانكر بعضهم اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وقال في
مثل مر بزيد انه مسند الى ضمير مصدره المعروف قيل مررت بزيد
فعلت مر بزيد اي مر المرور المسؤول عنه لانه يلزم في المصدر ال
النائب عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفعل والا يكون مشتملا
وكذا الزمان والمكان فلا يقال ذهب ذهاب او زمان او مكان
بل يقال ذهب ذهاب شديدا والذهاب المعروف او يوم
الجمعة او فرسخ او امام المسجد او تجرد الفعل عن الدلالة على الحدث
كما اذا اتلت ذهب بمعنى اوقع ذهاب والحق في كل موضع يجوز
فيه اسناد العامل الى المصدر والى المجرور جواز الامرين فيكون
اي المجموع كما هو الظاهر او المجرور على ما هو المراد مرفوع المحل على
انه نائب الفاعل نحو مر بزيد وري عن القوس وضرب للتأديب
وذهب في يوم الجمعة ويجوز تقديمه اي الجار والمجرور الذي عداه
هذا اي نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت
وفي يوم الجمعة سرت وللتأديب ضربت لانه فضلة ولم يمنع
من تقديمه مانع ولما نائب الفاعل فلما اخذ حكم الفاعل امتنع نحو

اى ان لم يكن زيادة على ما دل عليه الفعل بجهة

وان كان مفهوم كلام المصنف مخالفا لما في ظاهر كلام صاحب الكشاف اراد ان يدفعه بتاويل فقال

تقديمه كالفاعل وما وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى اولئك
كان عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه مؤول بانه كان
هكذا في اصل المعنى وقدم عليه فكان فاعلا للمفسرة وقد يحذف المتعلق
وذكره اكثر ولذا اتى بقد فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا
وتخصيصه به اما اشارة الى اختيار مذهب الاكثر قيل لهم البصريين
وقال الفاضل العصام اى اكثر النحاة من البصريين والكوفيين
في الظرف المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا في العمل و
مذهب الاقل وهم الكوفيون او اقلهم منهما ان المقدر صفة
مشتقة لكون المفرد اصلا في الخبر وغيره ولكل وجه ولكن الحق وبا
بالقبول احق ان يقدر فعل ان اريد الدلالة على الزمان ولا
فغيره ولا خلاف في الصلة وجواب القسم انه فعل لانهما لا
يكونان الا جملتين ولا فيما بعد لما او اذا انه صفة لاختصاصهما
بالمفرد نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد واما الفعل
لاكتفائه به لانه الاصل ويجوز ان يراد بالفعل ما يدل على الحدث
عاما لكل فعل كالكون والوجود والحصول والثبوت والاستقرار
والوقوع يقال كان الاكل والضرب وغير ذلك متضمنا في
الجار والمجرور اى مفهوما معنا منهما والتضمن لازم للعموم يوجد
حيث وجد العموم يسميان اى الجار والمجرور ظرفا مستقرا
اى مستقرا فيه والظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان او
المكان ثم تسامحوا فاطلقوه على الجار والمجرور وايضا فوجه
تسميتهما ظرفا تعدد واما كونه مستقرا فيه فلاستقرار

معنى

وعند البصرة لا ينتقل شيء منهما اليه

معنى الفعل وعمله وضميره واعرابه فيه بانتقال كل منها اليهما على ما يأتي
ان شاء الله تعالى نحو زيد في الدار بعده اى حصل او حاصل وان لم يكن
المتعلق المحذوف كذلك اى فعلا عاما متضمنا في الجار والمجرور بل خاصا
او لم يحذف متعلقه اى اى الجار والمجرور ولو عاما يسميان ظرفا لغوا
اى ملغى اى فضلة غير ركن من الكلام لعدم انتقال شيء
مما ذكر نحو زيد في الدار اى اكل اى آكل بقرينة حالية او مقالية
كما اذا قيل اين اكل فقلت في الدار ومررت بزيد هذا مذهب
عامة النحاة وحقق بعضهم ان المتعلق المحذوف في الظرف المستقر
قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه ذكره
الفاضل العصام وقال في مغني اللبيب واشتراط النحويون الكون
المطلق اى الفعل العام انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه انتهى
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى
السكون لا بمعنى الحصول العام كذا في حاشية العصام وقد
يحذف الجار والاكثر ان يذكر وهو على نوعين النوع الاول
حذف قياسي يمكن لبيانه قاعدة كلية بحيث يرجع اليها المعرفة
جزئي من جزئياتها ولا يحتاج الى السماع فيه بخصوصه مثل كل
زمان يجوز حذف في يعرف منه حذفه من نحو سرت يوم الجمعة
وصمت شهرا والنوع الثاني حذف سماعي اى لا يضبط
بضابط كلي بل يحتاج في كل جزئي الى السماع وسنبين كلا
ان شاء الله تعالى فالقياسي من الحذف في ثلثة مواضع الموضع
الاول المفعول فيه فان حذف في منه لا ما بمعناه اذ لا يقدر الا

الا ما هو ان يقع والا يقع في الظرف فيه في كما ان الا يقع في التعليل
اللام وجوز الفاضل العصام تقدير ما هو بمنزلة منه فيابس اي فعاسى
ان يكان المفعول فيه ظرف زمان قال الفاضل العصام من اضافته
الى مدلوله فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان للمفعول فيه
يسمى ظرفا ايضا مبهما كان او محدودا ويجوز رجوع ضمير كان
الى الظرف فابهامه بابهام مدلوله الذي هو الزمان والى الزمان كما
قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا والمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدود
نهاية كالحين والوقت والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل
والشهر والسنة ثم المراد بظرف الزمان منظاره كما هو المتبادر لا
مظهره فانه لابد فيه من الظهار في واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير
فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع ووجه حذف في من
المبهم كونه جزء معنى كالمصدر فيقبه انتصابه به بلا واسطة كا
المصدر وشبهه ومعناه محمول سلبه والمحدود ومحمول على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الا
الاول للاول والثاني للثاني وقد يعتبر المصدر زمانا توسعا كورفعا
ونصبا وجرا في عبارات القوم اي في الرفع الخ او كان ظرف مكان
مبهما للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهامية بعضهم فسر
المكان المبهم بالنكرة ورد بدخول بيت ومسجد فيه مع كونهما
محدودين وخروج نحو لدى مكان واجيب عنه بعدم تعرف الجهات الست
مثل فيه ومثل دفعه وبعضهم كالزمان المبهم ورد بخروج المقادير
المتعدية مع جواز حذف في منها فيابس وبعضهم بالجهات

الست

بالجهات الست فاضطر الى القول بان ما عداها محمول عليها فعدل
المص عن كل منها واتى بتعريف جامع ومانع ولمستثنى ما المستثنى ولقد
اصاب فقال وهو اي المكان المبهم ما اي مكان ثبت له اي لذلك المكان
اسم وهو ظرف المكان بسبب امر وهو ما نسب اليه ذلك المكان
غير داخل اي ذلك الامر في مسماه اي مسمى ذلك الاسم اي
غير جزء منه بل خارج عنه فظرف المكان ذلك الاسم ويجوز رجوع
الضمير الى ظرف المكان فحينئذ يجب تقدير المضاف اما في جانب
الخبر اي اسم ما او في جانب المبتدا اي ومسماه فحينئذ الا وضح الا
الاوجز ان يقال وهو اسم ثبت لمكان بسبب امر غير داخل فيه
كالجهات الست وهي تسميته بالمسمى وهي امام وقدام وخلف
ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت نحو جلست امام فان المكان
الذي جعل الامام اسما له بسبب زيد مكان خارج عنه زيد وقس
عليه الخلف وغيره وكعند اعيد الى التعيين المعطوف عليه نحو جلست
عندك اي فيما حولك او ما في جانبك فان عند مختص بالحضرة
بل يعمها وما في الجانب كالدار ولدى بمعنى عند لكن يختص بالحضرة
والفه يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع المضمر كالفي الى
على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ودو
وسط بسكون السين بمعنى بين في الصحاح كل موضع يصح فيه
بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم لما بين القوم و
دوين وازاء وحذاء وتلقاء وهذه الثلاثة بمعنى الجهة وكالمقادير
الممسوحة اي المعلومة بالمساحة المقادير جمع مقدار وهو القدر

وقدر الشيء ومبلغه ثم اطلق على ما يدل على ذلك القدر نحو فرسخ وهي
مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وتلك وهي ما بين القدمين
المساحة غير داخلة فيها ومثل ذلك ثلث الفرسخ وبريد وهو اربعة فراسخ
فرسخ الاجانب استثناء من ظرف المكان المبهم يعني يجوز في باب
من ظرف المكان المبهم الاجانب وجهة ووجها كلها بمعنى وسطا
بفتح السين وهو المكان الذي يستوي اليه المساحة من الجوانب
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والاكل اسم مكان وهو في
الوقف اسم مشتق لمكان بزيادة الميم لا يكون ملتبسا بمعنى
الاستقرار بان لا يدل على القرار ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب
والمأكل فانها ظرف مكان مبهم لان المكان يسمى مقتلا ومضربا
ومأكلا وغير ذلك بوقوع الحدث هو القتل والضرب والاكل وغيره
ذلك فيه وكل واحد منها غير داخل فيه والحكم كذا ان كان اسم
ملتبس بمعناه اي معنى الاستقرار ولم يكن متعلقه اي عامله ملتبسا
بمعناه اي بمعنى الاستقرار نحو مقام ومكان فان القيام والـ
والكون يستلزمان القرار ولو في الجملة فان هذه المستثنيات
لا يجوز حذف في منها بالاستقراء نص عليه سيبويه مع كون
كل منها ظرف مكان مبهما لصدق تعريفه عليه لانك اذا قلت
الكلت في جانب الدار فالجانب ثبت لمكان بسبب زيد وهو
خارج عنه وكذا غيره ولعل السر في عدم جواز حذفه في نحو الجانب
عدم الواقفية في الظرفية لانه يستعمل كثيرا في غيرها فلا بد من في
للتنصيص على الظرفية وفي اسم المكان عدم الدلالة على القرار
اذ

اذ ظرفية الشيء لكونه متوا للآخر فما لم يدل على القرار ضعف الظرفية
فاحتيج الى في وما يدل عليه منه وان ظهر ظرفية الا انه لما لم يكن متعلقه
بمعناه لم يظهر ظرفيته له لا يقال اكلت جانب الدار او جهة البيت
او غير ذلك مما ذكر او مضرب زيد او مقامه بل يقال اكلت في جانب الدار
او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخير وهو ما يكون
بمعنى الاستقرار ملتبسا بمعنى الاستقرار يجوز حذف في منه لوضوح ظرفيته
لمع دلالته على القرار فلا حاجة الى تنصيص الظرفية بادخال في عليه
ما فوقين من حدث واحد او كل من حدث نحو قمت مقامه ونحو قعدت
مكانه اعلم ان النحاة اختلفوا في مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان فقال الرضي وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب
اما ما دخلت عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب
الشرط محذوفا مدلولا عليه والمعنى مهما يكن من شيء ان كان
المتوفى من المقربين فجزاؤه روح به وقال آخرون ان الجواب
الشرط والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى
فان كان الاية فلما حذف المتوفى حذف الفاء لئلا يلزم اجتماع اداتي
الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فنقول ان عبارة المص
هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يؤت بالفاء في الجواب والتقدير
واما عامل القسم الاخير فان كان الخ فلما كان حذف اظهر بعد كان
ويمكن ان يحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مدخوله
فاقول يجوز حذف في وان كان المفعول فيه ظرف مكان محدودا
وهو ما ثبت له اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه حل هذه

العبارة مثل ما سبق نحو دار وبيت وخان وبلد فان هذه سميت لمواضع
بسبب امور دخلت فيها كالبيت في الدار والجدران في البيت والبيوت
والسور وغيرها في البلد فلا يجوز حذف في من مجرور اذ لا يحمل على الزمان
لعدم جهة الحمل ولا على المكان المبهم لانه يكون كالاستعارة من
المستعيرة فلا يقال صليت دارا بل يقال في دار الا ما بعد اي من مكان
وقع بعد دخل ونزل وسكن ونحوها كادخل وانزل وغيرها نحو قوله
تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والبعدية اعم من ان تكون رتبية
نحو الدار دخلت وانما قيدنا الوصول بالمكان لانه لا بد من اظهار
في في غيره نحو دخلت في الامر وفي مذهب ابو حنيفة رحمه الله واستعمال
الدخول باظهار في في المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت
في الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه وفي الرضي ان حذف في لكثرة
استعمالها وقال عصام الدين لكمال المشابهة مدخولها المفعول
به حتى ظن الجرمي انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون
المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا
يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه
كون مصدره على فعول وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيض
الدخول وهو الخروج لازم بالاتفاق نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت البلد والموضع الثاني من المواضع الثلثة التي يحذف
حرف الجر فيها قياسا المفعول له يحذف منه اللام وقيل او ما بمعناها
قياسا اذا كان مدلوله فعلا احترازا عما اذا كان غير فعل مثل جئتك
للتيوار وجئتك للعسل كائنا لفاعل الفعل الاصطلاحي فانتفى

مع انه

عن شبهه الفعل او المراد الدال على الحدث فيشمل ايضا مثل انا خارج
من الدار خوفا المعلل به بان فعلهما فاعلا واحدا وشرط بعضهم كون ذلك
الفعل فعل غير الجوارح ومقارنا اي ذلك الفعل له اي لفعل المعلل عطف
على لفاعل لا على فعلا في الوجود بان يتحد زمانهما او يكون زمان احدهما
بعضا من الاخر كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان القعود بعض
زمان الجبن وشهدت الحرب ايقاعا للصلح فان زمان ايقاع الصلح
بعض زمان الشهود ثم المراد بالمقارنة في الوجود اعم مما في نفس
الامر ومما في قصد المتكلم فقط فيصح المثال الاخير وان لم يوقع
الصلح فالمقارنة الخارجية ليست بشرط بل يكفي المقارنة في القصد
وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه يشبه المصدر فيتعلق بالفعل
بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل واحد منها ولم يشترط
التنكير كما اشترط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما
ان الغالب في المجرور التعريف نحو ضربت زيدا تأديبا اي ايقاعا
للادب فاعل الضرب والتأديب المتكلم وزمانهما واحد والضرب
وسيلة للتأديب كالشتم والصيحة الفضيحة وغير ذلك في الرضي
يصح ان يقال الضرب هو التأديب قال العصام فيه نظر لان
التأديب تحصيل الادب وما يليق بالشخص والضرب هو
الوسيلة كالشتم وغيره بخلاف اكرمتك لاكرامك باضافته
الى الفاعل لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي الامس
لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين المفعول فيه والمفعول
له المذكورين اذا حذف الى ينتصب المجرور على انه مفعول فيه

او مفعول له لانهما كانا منصوبى المحل لعمل الجار فى لفظه فلما حذف
الجار ظهر النصب الذى فى المحل بعم حد النصب اللفظى وغيره كما فى لدى
لانه موجب عند الرضى فنصبه تقديرى ومحلى واذا فنصبها محلى لكن ا
انتقل من المحل البعيد الى المحل القريب لزوال الجر عنه ان لم يكن نائب الفاعل
ويرفع ان كان نائبه يعنى لا يبقى مجرورا لا قياسا ولا شذوذا بالا
بالاتفاق وظاهر عبارته انهما يقعان نائب الفاعل وقد حقق الرضى
ان المفعول له لا يقع مطلقا وعليه ظاهر كلام ابن الحاجب فعلى
هذا فكلام المص فرضى لا وقوعى واما المفعول فيه فقد اختلف
فى لازم الظرفية قال بعضهم لا يقع كالمصدر المؤكد فنحو سيق
زيد مسند الى ضمير المصدر ورجحه المص فى الامتحان ومنهم من
جوزه مع بقاء نصبه ابقاء على ما عليه فى اكثر الاستعمال وعليه
قولهم ان معه فى المفعول معه نائب الفاعل ويرفعه وعليه قراءة
لقد تقطع بينكم بالنصب والرفع ونفوا حجتهم بانه فاعل على كلا التقديرين
فاطلاق كلام المص فى هذا الكتاب محمول عليه ووجه عدم وقوع
المفعول له ووقوع المفعول فيه ان النصب قصد العلية والظرفية
ولو فات النصب فى المفعول له فات علامة العلية فلا يعرف كونه
مفعولا له فان علته وقصدنا انما تعرفان بالنصب بخلاف المفعول فيه
فان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعرف قصد الظرفية
ولا بأس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما ظرفيته
فمعلومة من نفس الكلام كذا ذكره الفاضل العصام ثم ان فى
فى قوله وفى هذين الموضعين متعلق بينتصب المقدر المفسر
بالمذكور

بالمذكور لان اذا المتضمنة معنى الشرط مانع لتقديم معمول ما بعده
عليه واذا ظرف لحذف عند المحققين يقولون ان اذا منصوب
بشرطه ثم فيه قولان ان غير مضاف او مضاف الى جملته نظير من
الشرطية الذى عامله الشرط المعمول له اولا ثم تعلق على ما عليه الجمهور
من انه عامل فى الشرط ومنصوب بجوابه وان اشبه تجرده من معنى الشرط
فتعلقها بينتصب المذكور والجملة الشرطية او الجزائية مستأنفة
او معترضة والموضع الثالث من المواضع الثلثة ان المصدرية وان
بتشديد النون ولو بعد التخفيف نحو سرورى ان قد اكرمك زيد
فالجار يحذف منهما قياسا اى حذف قياس او حذفا قياسيا لانهما
حرف موصول طويل بصلته فاجاز فيهما التخفيف بحذف حرف الجر
نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى وقوله
تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد لله ونحو اياك ان تضيع وفتك
اى من ان تضيع واياك انك مضيع وفتك اى من انك والحذف
السماعى فيما اى فى موضع عدا ذلك الموضع من هذه المواضع الثلثة
المفعول والمفعول له المذكورين وان وان كائنا مما اى من موضع
سمع من العرب فى القرآن او غيره اى يلزم فيه السماع فيحفظ ما سمع
ولا يقاس عليه اى لا يجرى قياس عليه ثم اى بعد بيان مواضع
الحذف مقتضى القياس على الاولين بعد الحذف اى حذف الجار رفع
غير الاولين اى المفعول فيه والمفعول له وغيرهما الثالث من
القياسى والسماعى اذ قد عرفت ان الاعراب المحلى فيهما يظهر
ولا بقاء على الجر بالاتفاق ان لا توصل انت متعلقه اى الى ر

الى المجرور اى تعلق فيه بلا واسطة ونعطيه الاعراب الذى جاء منه كما
المشار بقوله فتظهر اثت الاعراب المحلى فيه ان لم يمنع مانع من المحلى
الظهور كما فى ان مع صلته وبعض السماع لزوال المانع منه
وهو شغل لفظه بالاعراب الحقيقى وهذا مذهب سيبويه لانه
تعين فى الاولين ذلك فيحمل عليهما غيرهما لابهام حاله او لقلته
وقال الخليل والكسائى يبقى على ما كان عليه من الجر قال الرضى
والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن
نادر وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى
اى ما ذكر من الحذف وغيره حذفا وايصالا لوجودهما فيه نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وقولهم مال مشترك
وهو كاستغفرت الله ذنبا اى من ذنب او لذنب ونعاه الخبر اى له
ونحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه
ومستقر فيه حذف الجار وانتقل رفعه من المحل البعيد الى المحل
القريب الذى هو محل الجر قبل حذف الجار وان مع صلته فى ان
جاءه الا مى منصوب مفعول له لعبس لا مجرور بلام مقدرة
وفى نحو عجبت ان تغضب وعجبت من ان تغضب مرفوع على
انه نائب فاعل لا غير وقد يبقى الجر دائما اذا كان المقسم به لفظ
الله عند البصريين والكوفيون يجوزون فى كل مقسم به حذف
جاره وان كان بلا عوض نحو رب الكعبة لافعلن على الشذوذ
ان كان بلا عوض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع
لفظ هاء التنبيه وهمزة الاستفهام كقول الحجاج للحسن البصرى

آلله ليقومن عبيد من عبيدى فيقولن كذا وكذا او فى تعلا لفظ
الهاء اربعة اوجه اثبات الف هاء وحذف همزة الله مع الساكنين
الجائز اجتماعهما وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقطع همزة الله
لدفع الساكنين وقلب الف هاء همزة كما فى الضالين فى قراءة
ابى ايوب السختيانى والترتيب فى الحسن كالترتيب المذكور
وتمام بحثه فى شرح الكافية للرضى نحو الله لافعلن بالجر اى
والله هذا اعلى وفق ما فى شرح التسهيل وقال وتبعه عصام
الدين لا يحذف من ادوات القسم الا الباء لاصالة ولا يجوز
تعلق الجارين ملفوظين او مقدرين او مختلفين الكائنين
بمعنى واحد كائنين بدون العطف والابدال او بتعلق بمتعلق
اذ بهما يحصل نوع مغايرة نحو ضربت بالعصا وبالسوط ومررت
ومررت بزيد باخيك وعجبت من زيد من يده او من علمه بفعل
واحد متعلق ايضا بقوله تعلق من قبيل الكلمة من تمره من تفاحه
لان عمل العامل يتحقق اقتضائه المعمول فاذا عمل فى نوع من المعمول
لم يبق له اقتضاء الى غيره من هذا النوع واما اذا لم يكونا بمعنى واحد
فيجوز تعلقهما بفعل واحد لانهما ليس من نوع واحد فيقتضيهما
فعل واحد نحو ضربت بالعصا للتأديب فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل و
بعمرو مثال للكون الجارين ملفوظين والمجرور مفعول به غير صريح
ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت بل ويوم السبت
والجار فيه مقدر والمجرور مفعول فيه هذا ان ملتبسان بخلاف
ضربت يوم الجمعة امام المسجد بتقدير الجار والكلمة من تمره

من تفاحه بذكره وانما عكس الترتيب ليكون المخالف اقرب لما -
خالفه بقدر الامكان وانما جاز هذان لان الجارين لم يكونا بمعنى
واحد فى الاول بل الاول للزمان والثانى للمكان صرح به الرضى فى ورثت
فى البلد فى يوم الجمعة وفى الثانى وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلق
بفعل واحد بل الاول تعلق به حين الاطلاق والثانى بعد ما قيد بالاول
فكان المعنى وقع الاكل المبتدئ من الثمر من التفاح بخلاف المثالين
فانه لا يصح وقع منى ضرب يوم الجمعة يوم السبت ولا ولا وقع منى
المرور بزيد بعمرو وهكذا يستفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوى
فى قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية ومن كلام العلامة
التفتازانى فى شرح التلخيص وصرح السيد السند فى حاشيته ويمكن
اعتبار هذا فى المثال الاول ويمكن ان يجعل من تفاحه بدل البعض
باعادة الجار قال الشيخ الرضى قولك فى العراق فى بغداد وفى رمضان
فى الخامس بدل الجزء من الكل ويستغنى من الضمير لشهرة الجزئية
والعامل فيهما اى المبتدأ والخبر فى الاصل سميا اسما وخبرا بعد
دخولها كما سبق على قسمين ايضا اى كالعامل فى الاسم منهما قسم
منصوبه قبل مرفوعه رتبة وقسم منهما على العكس اى مرفوعه قبل
منصوبه القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن فى اختيار جمع القلة
ستة منها تسمى حروفا المتاخرا قال المصطلحا كان لتلك الحروف
مفهومات كلية مثل ما شبه بالفعل وعلى عن الوعى ونحوه وكانت لتلك
المفهومات افراد معينة لوحظت اجمالا لا اعتبر عنها بجمع الكثرة و
وقيل غير ذلك مشبهة بالفعل لفظا ومعنى ولتشبيه لا انها لفظا

نعال

قوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء والفاء فى الحقيقة داخلة فى العامل المضمر كما فى قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اى فذهب الثمن صاعدا
اى زائدا والتقدير هنا فيذهب او فزيد الواو صاعدا فلا وجه لما فى شرح الوالدى لكمال باشا زاده من ان الفاء ولا يناسب المقام لان المراد
تشريك ما فوق الاثنين بالاثنين فى الحكم المذكور والاداة الواو وهذا اللفظ لا يتغير سواء كان حال من مذكر او مؤنث ثم ان مثل
هذه الحال كما يكون مصدرا بالفاء كذلك يكون مصدرا بثم كقولهم قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا وثم زائدا

اى ذهبت الزيادة زائدة ان كانت كل يوم
فى الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا
نحو قعد قائما اى قصورا الثمن صاعد
اى صعودا اشرح عن سعد الدين

فكأنه لكونها على ثلثة احرف فصاعدا اى فذهب عدد حروفها
عن الثلثة صاعدا الى الفوق لا سافلا الى التحت فالمعطوف بالفاء
محذوف عامل فى الحال اى ثلاثيا ورباعيا وخماسيا مثل الفعل او لكون
صورها على صور الفعل وان كنّ وكان كقطعن ولكن لـ
كضاربن وليت كليسن ولعل فى بعض لغاتها وهى لعلن كقطعن وفتح
اواخرها ولحفظ حركات اواخرها بنون الوقاية كالفعل واما معنى فحاصل
لوجود معنى الفعل وهو الحدث فى كل منها فان وان بمعنى حققت
وكان بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل
بمعنى ترجيت واما استعمالا فلملازمتها الاسماء وبالفعل المتعدى
معطوف على ما قبله شبها واستعمالا لان بينها وبين الفعل المتعدى
خاصة لوقوع مرفوع ومنصوب بعدها ولذا عملت على الفرعى وهو تقديم
المنصوب على المرفوع ايذانا بفرعيتها وايضا لما شابهت بالمتعدى
عملت اولا عملا الخاص به وهو النصب والرفع عام لكل فعل ان وان
للتحقيق اى تحقيق مضمون جملة دخلتا عليها بعد جعلها فى تأويل
المفرد فى انّ ولذا تستعملان فى مقام التحقيق وكان حرف برأسه
على الصحيح وقال انها مركبة من الكاف وان للتشبيه اى لتشبيه اسمه
بخبره وقال الزجاج هذا اذا كان الخبر جامدا وان كان مشتقا فللظن
والحق ما قال العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص من انها تستعمل
فى التشبيه والظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا فانك اذا اردت
تشبيه زيد مثلا بالاسد قلت كأن زيدا اسد واذا اردت تشبيهه
قاعدا بشخص قائم قلت كأن زيدا قائم اى كان زيدا فى حال قعوده
شخص واذا رأيت شخصا وظننته زيدا قلت كأن هذا زيد

اى اظنه بوا واذا رايت شخصا وظننته قائما قلت كان هذا قائم
اى اظنه قائما والنص لكونه فى مقام تعداد العامل لا فى تفصيل المعانى
اقتصر على ما هو الاغلب ولكن هو عند البصريين للاستدراك اى
لدفع توهم نشاء من الكلام السابق فاذا قلت جائنى زيد فكان
السامع توهم انه جاء عمرو ايضا لما بينهما من الالفة التامة بحيث
لا يتغير فاذا دفعته بقولك لكن عمرو لم يجئ فلذا تقع بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا لفظا ومعنى كالمثال المذكور او معنى فقط كما اذا قلت
زيد حاضر لكن عمرو غائب قال الفاضل العصام هذه الاربعة لا تخرج
عن الاخبارية انتهى فقولهم فى تفسير التشبيه فى معنى كان اى لا
لانشاء التشبيه ليس على ما ينبغى او يحمل الانشاء على معناه اللغوى اى
الدلالة على التشبيه وليت هو للتمنى اى لانشاء محبة حصول
شىء ترقبت حصوله ام لا فيدخل على الممكن نحو ليت لى مالا
فاحج وعلى الممتنع نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء والكسائى
نحو ليت زيدا قائما والفراء يؤل باتمنى زيدا قائما والكسائى بليت
زيدا كان قائما وتمسكهما بالليت ايام الصبا رواجعا والمحققون
على ان رواجعا حال من ضمير الخبر المحذوف اى ليت ايام الصبا
لنا رواجعا وقد تدخل على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم
فيقول سيبويه ان مع معمولها سادة مسد اسم ليت وخبرها
والاخفش يقدر الخبر مثل علمت ان زيدا قائم ولعل للترجى
اى لانشائه وهو توقع ممكن لا وثوق بحصوله مرجو نحو
لعلك تعطينا او مخوف نحو لعله يموت الساعة واضطرب

قولهم

قولهم لعل الواقعة فى القران العظيم لاستحالة انتظار غير الموثوق
بحصوله عليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء
والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى
فالمعنى اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون واجاز الاخفش
دخولها على ان المفتوحة قياسا على ليت كما فيست فى جواز نصب
المضارع بان مقدرة بعد الفاء ولا يتقدم معمولها عليها لانها عاملات
ضعيفة فلا تقوى ان تعمل فيما تقدم عليها ولا معمول معمولها لئلا
يبطل الصدارة فى غير ان المفتوحة وفيها لمصدريتها لانها مع معمولها
فى تأويل المصدر وجب لها اى للحروف المشبهة بالفعل صدر الكلام
اى الجملة التى دخلت عليها من حيث انها جملة فلا يرد ان ان لها
صدر الكلام دخلت عليه فلا يحتاج الى الاستثناء وهذه الجملة اعم
من ان يكون ملفوظا او مقصودا الذاته نحو ان زيدا قائم او لا نحو
زيدا انه عالم وانما وجبت لها الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام
من اى نوع تأكيدى او تشبيهى او غير ذلك غير ان المفتوحة
لكان الاستثناء من الوجوب وهو لا يدل الا عدم الوجوب
وهى لا تقع فى الصدر احتاج الى بيان المقصود فقال ولانه
تقع فى الصدر اى صدر الكلام اصلا اى لا بالنظر الى دخولها
لخروجه عن الكلامية ولا بالنظر الى كلام جعلت مع مدخولها
جزء منه لالتباسها بالمكسورة ولما لم يلتبس فيما بعد اما ولولا
فى صدر كلام جعلت جزء منه نحو اما انك عالم فحسن ولولا انك
جاهل لاكرمتك لانه لا تقع بعدهما المكسورة وتلحقها ما الكافة

عن العمل فتلغى عملها وسمع اعمال ليت نحو الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا او نصفه فقد والقياس الكثير واذا اتصلت فما زائدة حرفية
كما فى قوله تعالى فبما رحمة من وروى ابو الحسن الاخفش اعمال انما و
انما ولم يسمع فى العلماء وكانما ولكنما ويجوز القياس على ليتما عند
الكسائى وقال ابن درستويه ان ما نكرة مبهمة بمنزلة
ضمير الشان فتكون اسما لها والجملة بعدها خبرها وتدخل حينئذ اى
ويجوز دخولها حين الالغاء على الافعال لانها لما لم تعمل لم يلزم
كون مدخولها صالحا للعمولية وهذا فى غير ليت واما ليت فلا
يجوز دخولها على الفعل فلا يقال ليتما قام زيد الا عند الربيع في
ظاهر القول وهى كذا فى مغنى اللبيب نحو انما ضرب زيد وانما زيد ضرب
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة اى لا تجعلها فى حكم المفرد بل تؤكده
ولذلك جاز العطف على اسمها بالرفع بشرط تقدم الخبر على المعطوف
لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا نحو فانى وقيار بها لغريب
ودخول لام الابتداء على الخبر او على الاسم المفصول او على
معمول الخبر الذى بين الاسم والخبر كما عرفت اجتماع اداتى التاكيد
وتمام تحقيقه فى شروح الكافية وان المفتوحة مع جملتها اى
مع اسمها وخبرها اللذين كانا جملة قبلها فالتسمية مجاز كونى وفيه
الفاضل العصام بل حقيقة عرفية فى حكم المصدر اى ان المفتوحة
تغير معنى الجملة وتجعله كالمصدر نحو حق انك قائم اى قيامك
ولذلك لا يجوز العطف والدخول المذكوران فيها خلافا للفراء
فانه يجوز دخول اللام فيها وذلك بان تجعلها كانها مع

مصدر

مصدر مضاف الى الاسم فى الخبر المشتق او مصدر كذلك بالحاق
ياء مشددة فى آخره كما فى اعجبنى ان زيدا انسان اى انسانيته او
او مصدر من مادته كما فى حقوان زيدا اخوك اى اخوته لك فى الجامد
وان كان الخبر مركبا يؤخذ مصدران احدهما مضاف الى الاخر
المضاف الى الاسم نحو اعجبنى انك لا تكرم اى انتفاء اكرامك او من
الخبر صفة له مصدرا ان كذلك كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم
لا يفقهون اى بانتفاء فقاهتهم او من جزاء الجملة الشرطية الو
الواقعة خبرا نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه مصدر
مضاف الى المضاف الى الاسم اى شكر ابيه وقت اعطائك او
الى الاسم نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك اى شكره اياك
او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم ماخوذ من خبر الخبر نحو
يعجبنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه ومن ثمة اى من اجل
كون ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره وجب
الكسر اى كسر همزة ان اى ان او الكسر بمعنى المكسورة اى
المكسورة فى موضع الجمل فى موضع يختصها الجملة الاول مواضع
الجملة يجئ المفرد او اوراد الجمع كما فى قوله والفتح فى موضع المفرد اى
موضع يقع فيه المفرد ولم يستوى الحال الى التفصيل فالكسر
اى ان خبر فى موضع الاثنين واى خلافكسر وهو ابلغ من لفظ الله
كما تقرر فى محله او فتحت بالكسر حال كونها فى الابتداء اى فى ابتداء
الكلام وذلك بان لم يكن من تتمة كلام قبله بان لا يكون لفظ قبله
نحو ان زيدا قائم او كان ولكن لم يجعل جزءا منه بل استوانف نحو

نحو قوله تعالى وانقوا الله ان يحب المتقين وجه الكسر فيه ظاهر وفي
مقام جواب القسم يعني اذا كانت جواب القسم لانه جملة
خلافا للكوفيين والمبرد اذ لم يكن في خبرها لام الابتداء فانهم
يجوزون الفتح حينئذ نحو والله ان زيدا قائم وفي مقام الصلة يعني
اذا كانت صلة للاسم الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة وسيأتي
نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة و
في موضع الخبر عن اسم عين اي عن اسم مدلوله ذات علما نحو زيد
انه قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كريم لانه يلزم الاتحاد بين المبتدا
والخبر ولو فتحت يلزم التباين بينهما فلا يصح الحمل ولو كانت خبرا
عن اسم حدث وان كان صحة المعنى بالكسر تكسر نحو العلم
انه حسن والجهل قبيح وان بالفتح تفتح نحو مأمولي انك جواد
وفي مثل دخلت على خبرها اي ان لام الابتداء لانها على ما تجامع
مع المكسورة لا المفتوحة نحو علمت ان زيدا لقائم ولو لم تدخل
اللام وجب فتحها لكونه مفعولا وفي حال كونها بعد القول و
ما يشتق منه فبعد ظرف مستقر منصوب محلا معطوف على ما سبق
من الحال وبقيد الافظي حكاية ما جاء من عامله العري عن الظن
الغير الدال على معنى الظن اي الكائن بمعنى التلفظ لان تعلق
تعلق القول بشيء انما هو لحكايته فلا يتصرف في مضمون
الجملة مع انها مفعوله لان المفعول هو الملفوظ والمعنى باق
على حاله ولذا لم يدخل في قوله مفعوله لان المراد بوقوعها مفعوله
وقوعها ... معناها واتى وصف بالعري عن الظن لانه لو لم يجعـ

تحـ

عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده نحو قل ان الله تعالى
واحد وبعد حتى الابتدائية اي المنسوبة الى الابتداء بان ابتدى
الكلام بها لا العاطفة والجارة لانهما تدخلان على المفرد فوجب
الفتح بعدهما نحو اتفعل ذلك حتى ان زيدا يقول وحتى حقه ان يجب
ان تكون مدخولها مسببا عما قبله وبعد حروف التصديق
وهي نعم وبلى واجل وجير وان لاختصاصها بالجملة سوى فانه
مختص بالقسم نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال زيد او ازيد قائم
وبعد حروف الافتتاح اي حروف يفتتح بها الكلام وهي الا و
اما وهما لاختصاص الاولين بالجملة وهما كذلك الا انه يدخل
على اسم الاشارة خاصة ايضا نحو الا ان زيدا قائم وها ان
زيدا قائم وبعد واو الحال لانها لا تدخل الا على الجملة نحو قوله تعالى
وان فريقا من المؤمنين لكارهون وجاءني زيد وان غلامه راكب
وفتحت فاعلة ان اي ان وقعت حال كونها مع مدخولها فاعلة
نحو بلغني انك قائم وان ... اما داخلة فيها لكونها في حكمها او
في مفعوله لانه في الاصل مفعول ومفعوله نحو علمت ان زيدا قائم
ومبتدأة نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث
ان زيدا جالس لوجوب افراد هذه الامور والمضاف اليه لحيث
جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخل ان تفتح لامي له
صرح به الرضي وكذا مثل يوم مما يضاف الى الجملة نحو خرجت يوم
انك وارس لانه ايضا واجب الفتح صرح به الفاضل العصام
وقيل ان ما بعد حيث ينبغي ان يكون مما يجوز فيه الامران

لجواز ان يقع بعده جملة ومفرد وحال كونها بعد لولا لانه اى ما بعده
فاعل لاختصاص لو بالفعل والفاعل مفتوح خلافا للكوفيون
حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو يحتمل كونه
مبتدا عندهم نحو لو انك قائم لكان كذا والجمهور النشر موالفعل
فى خبر ان بعد لو اذا كان مشتقا وجوزه ابن مالك غيره فمثل
المص سيبويه على مذهبه لا على مذهبهم اى لو ثبت قيامك و
بعد لولا الامتناعيه والتعميم الى التخصيصيه لا يساعده قوله لانه
مبتدا غير محتاج الى الخبر لتضمنه المسند والمسند اليه وقيل مبتدا
محذوف الخبر قيل يقدر متقدما وقيل مؤخرا وهو الاظهر وذهب
المبرد والزجاج والكوفيون الى ان بعد ما لولا عنه فاعل الفعل
المقدر كذا فى المغنى نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اى لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اى المنسوبة الى التوقيت بدلالتها
على الوقت ونيابتها عنه صرح به فى شرح الكافية او بتقدير زمان
مضاف قبلها صرح به ايضا فى موضع آخر منه لانه اى ما بعدها فاعل
لاختصاص ما المصدرية توقيتية او لا ولذا اظهر فى مقام الاضمار
قبل تقييدها بها اولا لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان
بل تقع التوقيتية خاصة لان ان تفيد المصدرية فلا حاجة
الى ما وكان يقع فى قلبه ان كلا من ما وان تفيد مصدرية مد
مدفوع فى الفرق فيه ثم رأيت ان بعض التفسير قالوا بمثل قوله
فى قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وفى كلام المغنى
ما يدل عليه فلا بد بالفعل الماضى لفظا او تقديرا ثبت

او منفيا

او منفيا بلم قوله تهتدون مالم تمغنى ومعناه الاستقبال عند
سيبويه ونقل كون فعلها مضارعا قال الرضى وجوزه
الاسمية وهو الحق وان كان قليلا كانه فصيح البلاغة يقوى الدنيا
ما الدنيا باقية نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما ثبت ان
زيدا قائم واشار بقوله بمعنى مدة ثبوت قيام زيد الى
توقيتية ما ومصدريتها ومصدرية ان وبعد حرف الجر اية
حرف كانت نحو عجبت من انك قائم لاختصاص حروف الجر
بالاسم وبعد حتى العاطفة للمفرد هذا قيد تحقيقى لا احترازى
لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به غير واحد من النحاة
وذلك لانه يشترط فى معطوفها كونه جزءا مما قبلها او كجزء منه و
لا يتأتى ذلك الا فى المفردات قال فى مغنى اللبيب هذا هو الصحيح
وزعم ابن السيد فى امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم
فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت
بهم ويحتمل ان المصنف اختاره وحينئذ يكون ما بعد حتى العاطفة
مما يجوز فيه الامران نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ
ومنذ الاسميين والظرفان واخلان فى حرف الجر الا انهما مبتدا
وان مع جملتها خبر بتقدير زمان مضاف وقيل بالعكس
نحو ما رايته مذ انك اى مذ زمان انك قائم وحيث جاز التقديران
جاز الامران اى تقدير الجملة وتقدير المفرد جاز الامران الكسر
والفتح فى ان الكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها جملة والفتح
على تقدير جعلها معها مفردا اذا كان التى وقعت بعد فاء الجزاء

اواذا المفاجاة نحو من يكرمنى فانى اكرمه او اذا انى اكرمه فان كسرت
انت فضمير المفعول محذوف اى اكرمه او الفعل المجهول والضمير المستتر
المستتر فيه لان والكسر اولى لانه لا يحتاج الى تكلف الحذف
ورجحانه لا ينافى جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحوج الى
الحذف مع صحة الكسر المستغنى عنه قال الفاضل العصام فالفتح
فانه اكرمه لان للمكسورة لا تغير المعنى وان فتحت انت اوان اى
قرأيت بالفتح او قرئت به فالمعنى فاكرامى اياه ثابت فان مع
اسمها وخبرها مبتدا محذوف الخبر كذا فى الرضى وتقدير الخبر مؤخرة
مؤخرة بيان المعنى لا يوجب تأخيره اذ الفتح بان حتى يرد ان الخبر
ان الخبر اذا كان خبرا عن ان يجب تقديمه ويجوز ان يكون معناه
فجزاؤه انى اكرمه بتقدير مبتدا اى ذكره الى مى وارتكاب الحذف
قبل الحاجة سير قليل فى كلامهم وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء
ثابت فى كلام المجز مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم وتخفف ان المكسورة بحذف النون الثانية مع حركتها لكثرة
الاستعمال وثقل التشديد فيلزم اللام اذا لم يكن بعدها نفى
اولم يقتض المقام الاثبات سوء علت نحو ان كلا لما ليوفينهم
بتخفيف ان ولما ولا يجوز اهمال المخففة عند اكثر الكوفيون
والآية حجة عليهم والقبت نحو وان كانت لكبيرة اما مع الغاء
فللفرق بين هذه وان النافية واما مع الاعمال فللوقف ايضا
فى غير الاخفش وفيه لا حاجة وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر
النحاة فانهم قالوا مع الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق

بالعمل

بالعمل فى خبرها سواء كان خبرا لها اولا وخلت عليه اوفرع
عن الخبرية كما عند دخول افعال القلوب عليه لانه وان خرج عن الخبرية
لها لفظا الا انه خبر لها معنى لان معنى ان نظن زيدا القائم ان
زيدا القائم فى ظننا ولذا اعيد لا فى غيره لان اللام بعد التخفيف
لا يدخل فى الاسم ومعمول الخبر وان كان بعدها نفى تمتنع اللام
يقال ان زيد لن يقوم وان اقتضى المقام الاثبات نحو ان الله
ولعله يجوز تركه لعدم الالتباس ويجوز الغاؤها لفوات بعض
المشابهة كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل والغالب الغاؤه التصريح
برجحانه وجوز بعضهم تقدير ضمير الشان قياسا على المفتوحة
ومنعه ابو على كذا فى الرضى وحينئذ يجوز دخولها على الفعل فاذا
دخلت عليه يلزم دخولها على فعل من افعال المبتدا والخبر كما
الافعال الناقصة وافعال القلوب عند البصريين لئلا تخرج عن
اصلها بالكلية نحو قوله وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
الكاذبين وقوله ان قتلت لمسلما ث عندهم والكوفيون
تمسكوا به وبامثاله وحكموا بجواز دخولها على الفعل مطلقا وروى عنهم
انهم جعلوا المخففة نافية واللام بمعنى الا ومعنى ان قتلت لمسلما
ما قتلت الا مسلما وتخفف المفتوحة فتعمل فى ضمير شان مقدر
وجوبا لانه اكثر مشابهة من المكسورة مع انها وجد فى الاسم
الظاهر ولم يوجد فيها تقدير عملها فى الضمير لئلا يلزم ترجيح الا
الاضعف هذا هو المشهور وقد اجاز سيبويه الغاؤها
لفظا وتقديرا كالمكسورة قال الرضى وهذا ليس ببعيد و

وجاز اعمالها في الضرورة قال فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وروى في السعة رواية
ويجوز ان يكون قبلها اسم نحو قوله وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
ويلزم ان يكون قبلها اي المخففة فعل من افعال التحقيق يعني
انه اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من هذه الافعال اي من
افعال دالة على التحقيق كالعلم والتبين والتيقن وما لانا
نكث ف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق
الذي في ان ولا يذان من اول انها هي المخففة لان ان الناصبة
لا تجيء بعد فعل التحقيق واذا قبلها ما يدل على الظن يجوز ان
تكون ناصبة لعدم الدلالة على اليقين وان تكون مخففة لدلالة
الظن على الرجحان فيقرب من العلم نحو ظننت ان زيدا قائم وتدخل
اي ويجوز دخول المخففة على الفعل مطلقا غير مقيد بكونه من
افعال الابتداء بل يجوز ان يكون منها ومن غيرها مما ليس فيه
معنى الطلب وضعا كالامر والنهي هذا بالاجماع وكذا ان المفسرة
لا تدخل على فعل على الافصح واجازه سيبويه كذا في الرضي
والحاصل يجب ان يكون ما بعد ان المخففة قبلا لان يكون
تفسير الضمير ان المقدر جملة فعلية او اسمية ويجوز ان يكون
الفعل متصرفا وشرطا ودعاء ويلزمها اي المفتوحة المخففة مع
مع الفعل لا الجملة الاسمية نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله المتعرف
حال كونه غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه حرف النفي
تا ولا ولم ولما ولن وان نحو علمت ان لا تقوم وقوله تعالى

افلا

38

افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا بالرفع وتبينت ان ما تقوم و
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وعلمت ان لم تقم او لما تقم او ان
ان تقوم او السين نحو قوله علم ان سيكون او سوف نحو واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو علمت ان قد
يقوم لتكون كالعوض من النون المحذوفة ولذا تسمى
التي هي حروف التعويض وللفرق بينها وبين الناصبة فانها لا تدخل
بينها وبين منصوبها سوى لا وفيها يفرق بالفعل وان كان
الفعل منصوبا كما في قراءة ان لا يرجع بالنصب فهي الناصبة
والا فالمخففة ولو كان الفعل الذي دخلت المخففة عليه غير متصرف
بان لا يجيء منه مضارع ولا غيره من الامثلة او شرطا بان دخل
عليه ادوات الشرط او دعاء بان استعمل فيه وان وضع لغيره
لا يحتاج الى احد هذه الحروف لعدم الالتباس بالناصبة حينئذ
لعدم دخولها على واحد منها مثال غير المتصرف نحو قوله تعالى
وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم ومثال الشرط قوله
تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ومثال الدعاء
قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في الخفيفة وعليه
غضب وتخفف كان فتلغى على الافصح وقد جاء وصدر مشرق
اللون كان ثدييه حقان على الاعمال والمشهور نحو كان
ثدياه حقان بالالغاء وقيل فيها ضمير الشأن مقدر كما في ان
المفتوحة المخففة وقال الرضي ويجوز ان لا يعتبر لعدم
الداعي اليه كما في المفتوحة لكن لزوم ما لزم في المفتوحة من

من حروف التحضيض للفعلية بعدها يقوي اعتباره فيها ايضا
نحو قوله تعالى كأن لم تغن بالامس وقوله كان قد وزوت الاظعان
وتخفف لكن فيجب الغاؤها لما بينها العاطفة لفظا ومعنى كما مرت
بجراها وليست لسائرها ما يدل على جراها مجالم تعمل واجاز الاخفش ويو
ويونس اعمالها مخففة قال الرضي ولا يعرف له شاهد ويجوز دخول
الواو عليها مشددة ومخففة وهي عاطفة او اعتراضية نحو جاءني
زيد ولكن عمرو حاضر ويجوز حينئذ اي حين او خففتا والغيتا دخولها
اي كان ولكن المخففتين على الفعل لانتفاء المانع منه بالالغاء نحو كان قد
كان قد قام زيد ونحو ما قام زيد ولكن قعد والسابع من الاحرف
الثمانية التي تنصب ما قبل مرفوعها الا الواقع في المستثنى المنقطع
اذ العامل في المتصل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا عند
البصريين وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامه معنى المستثنى
وهو المستثنى المنقطع الذي لم يخرج على صيغة المجهول من متعدد لعدم
دخوله معنا في المستثنى منه بحسب المفهوم كما في مثال المتن او
المراد كما في جاءني القوم الا زيدا عند عدم دخول زيد في القوم
قبل الاستثناء بان يراد به جماعة خالية عن زيد والعامل فيه ما
قبل الا من الكلام عند سيبويه كالمستثنى المتصل والمتأخرون
لا يرونه بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن واليه
الاشارة بقوله لكونها بمعنى لكن اي تنصب الاسم وترفع
الخبر لكونها بمعنى لكن .. وخبرها في الاغلب محذوف فيقدر
له الخبر نحو جاءني القوم الا حمارا لكن حمارا لم يجئ وقد لا يحذف

لا يحذف نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم والثامن
من الثمانية لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وذكره في لا التي
في الاضافة لادنى ملابسة وعملها لمشابهتها بان في افادة المبالغة
فان تفيد معنى المبالغة في الاثبات لانها للتحقيق ولا في النفي
لانها لنفي الجنس وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة لعدم الجنسية
التي هي مدار عملها في المعرفة مضافة او شبيهة بها لانها لو كانت
مفردة تبنى على ما تنصب به من الفتحة والكسرة والياء والمشبه بالمضاف
ما يأتي بعده ما يتم معناه به وهو معموله مرفوعا نحو لا حسنا وجهه
او منصوبا نحو يا طالعا جبلا ونحو لا حسنا وجها ونحو لا عشرين درهما
او مجرورا بحرف من الحروف الجارة نحو لا بعدا منك ولا خيرا منك ومعطوفه
الذي لا يفيد بدونه نحو لا ثلاثة وثلاثين لانه لو سكت على ثلاثين لا
يفيد بخلاف لا رجل وامرأة غير مفصولة عنها لانها لو كانت
مفصولة لا تقوى للعمل فيها لضعفها نحو لا غلام رجل جالس
عندنا ظرف للخبر كما هو الظاهر وفائدته الاحتراز عن لزوم
الكذب بنفي جلوس جنس الغلام ويجوز ان يكون خبرا
بعد خبر اشارة الى جواز تعدد الخبر وظرفيته والقسم الثاني وهو
ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان ما ولا المشبهتان بليس
في كونهما للنفي وعند ابن الحاجب شبهها ما اكثر لانه لنفي
الحال كما ان ليس كذلك عنده وقال الرضي والحق انهما لا
للنفي المطلق بخلاف لا فانه للنفي المطلق او للاستقبال وفي
الدخول على المبتداء والخبر نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم بالنصب

ويندفع لزوم الكذب بان يقدر ... الخبر

ونحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله و
واقيا قال ابو علي والزمخشري بامتناع دخول الباء على خبرها
عند بني تميم لانهم لا يعملونها عمل ليس واجازه الاخفش قال الرضي
وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا فيكون دخول
الباء في الخبر من وجوه مشابهة ما بليس ويشترط عملها اي ما ولا ان
لا يفصل بينها وبين اسمها بين نائب الفاعل فيجوز اسناده الى ال
النصب للزوم ظرفيته ورفعه لفظا كما قالوا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم و
يجوز ان يكون مسندا الى ضمير مصدره المستتر فيه اي لا يقع فصل بان
بان يليها ان الزائدة عند البصريين والنافية المؤكدة عند الكوفيين
وتسمى عاملة والتميمية لا يذكر من المبطلات الا لعمل ما وقال الاندلسي
ينبغي ان يعتبر هذه الشروط المعتبرة لعمل ما في لا بل هي فيها اولى
وانها اضعف من ما والمعرب سلك هذا المسلك وجعل الشروط
لها وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله معه
قياسا ولا يجوزها بان تقدم الخبر على الاسم خلافا لبعضهم فيه
مطلقا ولبعض في تقديم الخبر على الظرف قياسا على ان ولا يجوز
غيران والجر من معمولات الخبر الا الظرف بان يتقدم ذلك على الا
الاسم فلا تجوز ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله
تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وانما اشترط عدم الفصل لانها
عامل ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل وان لا ينتقض النفي في
الخبر ولو انتقض في البدل لا يضر العمل السابق نحو ما زيد بشيء الا
شيء بالا او لا او بمعناه ولم يذكره لندرة الاستعمال قيده بالا لانه

لو

لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل العمل بل يبطلان فيه نحو زيد غير
قائم ولا رجل غير حافظ واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض
فكانه تمسك بقول الشاعر وما الدهر الا منجنونا باهله وما
طالب الحاجات الا معذبا وجعلوه من قبيل ما انت الا سيرا اي الا
جعلوا المنجنون وهو الدولاب بمعنى الدوران والمعذب بمعنى التعذيب
او فاسرها على ليس وليس بصحيح لانها عملت لمعنى لا للنفي فلا اثر
لنقضه لبقاء ما لاجله عملت وما ولا عملتا للنفي وقد انتقض
ويشترط في لا مع ما اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض كون
اسمها نكرة لان الاصل في لا كونها لنفي الجنس وقد شرط فيها
كون اسمها نكرة فهذه اولى خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى
قولهما ظاهر قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا
الحمد مكسوبا ولا المال باقيا كذا في المغني نحو ما زيد قائما ولا
رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة من عدم الفصل
وعدم الانتقاض وكون الاسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفي
او كان الاسم معرفة لم تعملا وقد بين وجهه نحو ما ان زيد قائم
ولا ان رجل حاضر مثال للفصل بان وما قائم زيد ولا حاضر رجل
مثال للفصل بالخبر ومثال الفصل بغيرهما نحو ما عمرا زيد ضارب
ولا بكرا رجل ضارب وما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر مثال
لانتقاض النفي بالا ومثال انتفاء نكارة الاسم لا زيد حاضر
ولا يتقدم معمولهما عليهما لضعفهما ولضعفهما في العامل
في الفعل المضارع من العامل اللفظي السماعي على نوعين

ناصب وجازم اذ لا جار له والرافع معنوي كما سيجي فا
فالنواصب اربعة احرف بالاستقراء ان هي المصدرية
قد عرفت ان ان بعد فعل التحقيق ليس الا مخففة فان المصدرية
لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدي معنى القول وما بعده ان المفسرة
نحو وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا بل بعد فعل غيرهما
او لا يكون فعل نحو قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم وان
تصوموا خير لكم وقد يجي غير عاملة اما للحمل على ما المصدرية او
او على المخففة كما يجي ما ناصبة للحمل على ان نحو كما تكونوا يولى عليكم بالنصب
ويسمى هذا تعارض اللفظين وثانيها لن مذهب سيبويه
انه غير متغير من اصل بل هو موضوع هكذا اولا وليل لرده
الى اصل قال الفاضل العصام ولو رد الى اصل فالظاهر انه
لا فا دخل به النون الخفيفة فحذف الالف فصار لن وعند الفراء
اصله لا كما اصل لم لا ابدل الالف في احدهما نونا وفي الآخر ميما و
وقال اصله لا ان فقصر فصار لن كما يشعر به اي شي
للنفي المؤكد في الاستقبال اي لنفي مضمون الفعل مع
تاكيده مستقلا في زمان الاستقبال وقال المعتزلة للنفي
المؤبد والغاية في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي
حجة عليهم ولا يستعمل الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل
في الدعاء حرف النفي الا لا ويجوز تقديم معمول معمولها عليها
وثالثها كي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها في الخارج بان
يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لتحقق ما بعدها او سببية

بعدها

لان نواصب اربعة مخففة وناصبة للمضارع ومفسرة
لا يكون بعدها فعل مضارع ... المذكور وقد يكون
مفعول به مقدر غالبا كما ان المذكور في ما يوحي
... لا يلفظ ... اذ اوحينا الى امك ما يوحى
ان قذفيه ... بعد ...

ما بعدها لما قبلها في الذهن بان يكون تصور ما بعدها سببا لو
لوجود ما قبلها او سببية كل للآخر احدهما في الخارج والآخر في ال
الذهن نحو اسلمت كي ادخل الجنة مذهب الاخفش ان كي
حرف جر دخلت على ما الاستفهامية او على المضارع وانتصاب
الفعل بتقدير ان وكذا مذهب الخليل لانه ناصب للفعل الا
ان عنده ومذهب الكوفيون انها ناصبة للمضارع والما في
كيمه عصيت الفعل المنصوب بكي مقدر وما الاستفهامية منصوب
به فالتقدير كي تفعل ماذا وبلزمهم حذف المنصوب مع بقاء الناصب
وحذف الف ما بغير جار وبطلان الصدارة لما ومذهب البصريين
انها ناصبة تارة بنفسها كان وجارة اخرى فتقدر بعدها ان فان
تقدمها اللام فهي ناصبة بنفسها نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا والكلام
والتعليل مستفاد من اللام وان تأخرت كما في قوله تعالى كي لتفقه
رقبة ما ومتى فاللام بدل او زائدة فان جاء بعدها ان فهي جارة
لا غير بمعنى اللام نحو جئتك كي ان تكرمني كما في كيمه ولا غير بما
الاسم الصريح الا في كيمه وقال الفاضل العصام كي هي ناصبة وان
بدل منها او زائدة وقد يلحقها ما نحو كيما يضرب بالرفع فيقال
ما كافة ويقال مصدرية وكي جارة اي لغرب ولا يتقدم معمول
معمولها عليها والرابع اذن عند اهل مذهب سيبويه والمروي عن
الخليل تقدير ان بعدها قال المازني لا يجوز الوقف عليها بالالف لا
لكونها حرفا فلا يصح كتبها بالالف كا وهو المختار عند المصنفين
حتى اتفقوا على كتبها بالنون ونقل عن المبرد انه يجوز الوقف

عليها بالالف والنون وقال الفراء اذا الغيت تكتب بالنون
لئلا يلتبس باذ الظرفية واذا اعملت تكتب بالالف لان العمل يميز
للشرط والجزاء في الغالب وقد يجرد كما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا
من الضالين اي لافادة كون ما تقدمه لغضا او تقديرا شرطا
لمضمون مدخوله ومدخوله جزاء له كما اذا قلت لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة فالاسلام شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه فهما في
كلامي متكلمين وقد يكونان في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن ادخل
الجنة لمن لا يرضى باسلامه صرح به الفاضل العصام وشرط عمله
ان يكون فعله مستقبل الداخل هو خبره فلا ينتقض بنحو اكرمك
اذن بتاخير اذن فانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه مستقبلا
بان يدل على حدث مستقبل لا حال اذ الغالب في الشرط والجزاء
كونهما مستقبلين واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على الحال الغالب
ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهي لا يمكنان الا في الاستقبال
اراد الحصر بالنظر الى الحال لا بالنظر اليه والى الماضي بقرينة المقام
فلا يرد عليه نحو ان كنت فعلته فقد علمته غير معتمد على ما قبله اي غير
متعلق فعله بما قبله ليسلم من المعارض قال الرضي للاعتماد فيجب
في تلفظه بالاستقراء كون ما بعده خبرا لما قبله وربما ينصب مع ذلك
نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمني اذن اكرمك بالجزم
وكونه جواب قسم نحو والله اذن لا خرجن واذا اعتمد بالواو و
الفاء فالوجهان اعتبار تجرد الاعتماد واعتبار ضعفه ويجوز الفصل
بينه وبين منصوبه بالقسم نحو اذن والله اكرمك كما وبالنداء نحو

اذن

اذن يا زيد اكرمك وبالدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك لكثرة
دور هذه الاشياء في الكلام واجاز بعضهم بقول الفعل نحو اذن
زيدا اكرم بالنصب وخصه بعضهم بالظرف وان اريد به اي بفعله
الحال او اعتمد فعله على ما قبله من الاشياء المذكورة لم تعمل اما في
ارادة الحال فلعدم كونه على غالب الحال واما في الاعتماد فلضعفه
وجود المزاحم نحو اذن اظنك كاذبا بالرفع لمن قال قلت هذا
الفعل مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك لمن قال
مثال للاعتماد ويجوز اضماران وتقديره قد خص خاصة على انه
مصدر بمعنى خصوصا او حال كونه مخصوصا من بين النواصب
بجواز الاضمار لانه اصل والبواقي فرع له فينتصب المضارع به
اي بان المقدر ويغمر قياسا بعد حتى بمعنى كي او الى اذا كان فعله
مستقبلا بالنظر الى ما قبله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت
سرت حتى ادخل البلد وبعد لام كي مثل اسلمت لادخل الجنة
وبعد لام الجحود التي لتاكيد نفي كان نحو وما كان الله ليعذبهم
لان هذه الحروف لا يجوز دخولها على الفعل وبعد الفاء السببية
اذا كان قبلها امر نحو زرني فاكرمك سواء اريد به حقيقة الامر
او الدعاء او الالتماس او نهي نحو لا تذهب فتندم او استفهام نحو
هل عندكم ماء فاشربه او تمن بليت او بلو او لعل نحو ليت لي مالا
فاصبح ونحو لو يأتيني حبيبي فانظر ونحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه
الذكرى بالنصب او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا او نفي صريح
نحو ما تاتينا فتحدثنا او غير صريح بان يستعمل اللفظ في معنى النفي

بالجر عطف تفسير لاضماران لا بالرفع عطفا على ان يكون مبتدا وخبره قد خص لفساد المعنى لان ينفي ح

بعد ان لم يكن للنفي نحو فلما تكرمني فتسرني بالنصب ويندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل وبعد الواو الدالة على مقارنة المعطوف للمعطوف عليه اذا كان
قبلها شيء مما ذكر نحو اكرمني واكرمك ونحو لا تنه عن خلق وتاتي
مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وكذا غيره من الامثلة بابدال
الفاء بالواو وانما اشترط ان يكون قبلها احد هذه الاشياء
ليبعد بتقديمه او بعضها من النفي المستدعي جوابا من توهم كون
ما بعدهما جملة معطوفة على الجملة السابقة بل بعدهما في تأويل
مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبلهما فنحو زرني فا
كرمك او واكرمك في تأويل ليكن منك زيارة فاكرامي او اكرامي
اياك وهذا هو المشهور بين الجمهور لكن الشيخ الرضي اختار
كون الفاء جوابية والواو حالية بتقدير خبر واجب الحذف فنحو
زرني فاكرمك بتقدير ان تزرني فاكرامي اياك ثابت وزرني
فيجوز فاكرامك باتصال الضمير
واكرمك بتأويل زرني واكرامي لك ثابت وبعد او بمعنى
الى عند الجمهور او بمعنى الا عند سيبويه فنحو لالزمنك او تعطيني
حقي في تقدير الى ان تعطيني حقي او الا وقت ان تعطيني حقي فما
بعدها مجرور في الاول ومنصوب بتقدير مضاف في الثاني هذا
هو المشهور لكن الحق وبالقبول احق ما قال الفاضل العصام
من انه يمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وسيبويه
انه بمعنى الا بل المراد انه لاحد الامرين وما بعده حين التكلم به غير
محقق وما قبله محقق فالحكم بان احد الامرين محقق لا محالة

يستلزم

يستلزم ان ما قبله محقق الى ان يتحقق ما بعده او ان ما قبله
محقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده فلا حذف على شيء من
المعنيين واو باق على اصله فلذا لم يعدوها من حروف الجر ولا
من حروف الاستثناء وممن صرح بالعطف ابن هشام في مغني
اللبيب وبعد الحروف العاطفة مما ذكر او غيره اذا كان المعطوف عليه
اسما والجازم من العامل في المضارع مطلقا خمس عشرة كلمة اربعة منها
اي من الخمس عشرة حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما لنفي
الماضي الى النفي وجوه ومضمون مدخولهما في الزمان الماضي اي
يدخلان المضارع ويقلبانه من الاستقبال الى الماضي ويختص لما
بانه لا يجوز انقطاع نفيها وبالاستغراق نفيه الى زمان التكلم
ويجوز دخول ادوات الشرط على لم دون لما ويجوز حذف
فعلها في السعة وفي لم في الضرورة والغالب فيها نفي المتوقع
كما ان قد لثبوت المتوقع غالبا نحو قولك لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب او لما يركب ولام الامر وهي مكسورة وفتحها لغة
وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذورهم وفليعلموا مع
ثم ليقضوا لانه يحصل من اجتماع الواو والفاء مع اللام المكسورة
وحرف المضارعة مثل كتف فيخفف بحذف الكسرة كما في كتف
او لفظ كتف
واما ثم فمحمول عليهما ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى
المخاطب المجهول وعلى المعلوم قليلا نحو فلتفرحوا في قراءة
وعلى المتكلم نحو ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها في السعة في
مثل قل له يفعل ولا الناهي باضافته لا بارادة معنى بلا واجاز

الرضي مع بقاء التعريف ويدخل في المضارع معلوما او مجهولا
غائبا او مخاطبا على السواء وعلى المتكلم قليلا وهي ما يطلب اي لا
لطلب الفعل او ترك الفعل او تفرعا او التماسا واحد عشر
منها اي من تلك الجنس حينئذ تجزم فعلين لفظا او تقديرا او محلا
نحو ان يضرب وان يمد وان ضربت اذا كان مضارعين بلا فاء
وسيجيء بيان ما لم يكن مضارعا او مع فاء وتسمى كلم المجازاة
قال الفاضل العصام للمجازاة هي الجزاء على ما في القاموس اي
كلم تقتضي الجزاء فاضافة الكلم الى المجازاة كاضافة الادوات
في قولهم ادوات الشرط وهي ان هي للشرط والجزاء اي لاقتضائها
لان كلم المجازاة لسببية الاولى للثانية فدلالتها على سببية الاولى
اقتضتها وعملت فيها ولدلالتها على مسببية الثانية اقتضتها و
عملت فيها كما عملت ان وان وخبرها في المسند اليه والمسند
لاقتضائها لهما الشرط الجملة الاولى سميت به لتوقف الثانية
عليها والجزاء الجملة سميت به لترتبها على الاولى ترتب الجزاء
على الفعل والمركبة من الجملتين شرطية تغليبا وقد جاء ان
غير عاملة حملا على لو نحو قراءة فاما ترين بسكون الياء وفتح
النون وقيل بل لو حمله فيجزم بها ولا تجزم الا مع ما وهي
فيه كافة من الاضافة لتعيينه بها فتناسب ان الشرطية المحتملة
للوجود والعدم في الابهام وحسن تقضيها اياها واين تجزم
بما نحو قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وبدونها نحو اين
تكن [illegible] اكن فما ليست بكافة بل زائدة لزيادة الابهام

وذكرها بدونها لدلالته على ان الجزم معها بالطريق الاولى
واني كل من هذه الثلاثة للمكان ويجيء حيثما للزمان ذكره في
مغني اللبيب واذ ما لا تعمل الا مع ما وهي كافة من طلب
الاضافة كما في حيث كما يفهم من كلام المص حيث جعله
للزمان وهو اختيار مذهب المبرد وقال السيرافي ما علمت
احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده
غير مركبة من اذ وما في نفي فعلي كما ان مهما فعلي واذا ما لا
لا تجزم بلا ما الا قليلا وطرده ابو حنيفة لوجوده في بعض
الاشعار نحو قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقال النحاة
انه للحمل على متى لحمل متى عليه في عدم العمل كما في الحديث ان ابا بكر
رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وما كافة
عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافته الى
الشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافته وهي
مع ما الزائدة لتأكيد الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كما
كل من هذه الثلاثة للزمان ومهما عدم ذكره مع متى يدل
على انه ليس للزمان كما زعمه ابن مالك واستدل عليه بقوله
وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم
اجمعا قال في مغني اللبيب لا دليل فيه لجواز كونها للمفعول به بمعنى اي
اي اعطاء والزمخشري شدد الانكار على من قال به في تفسير
قوله تعالى مهما تأتنا به من آية قال هذه الكلمة في عداد الكلمات
التي يحرفها من لا يد له في علم العربية وما ذكره هنا او

ايضا يدل على انه ظرف زماني كما هو المشهور وذهب الفارسي
وابن مالك الى انه ظرف زماني كما هو الظاهر في قوله تعالى فما
استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي مدة استقامتهم قال في
المغني وليس بقطعي لاحتمال كونه مفعولا مطلقا فالمعنى اي
استقامة استقاموا ومن في ذوي العلم واي مع ما وبدونها اعلم
ان كلم المجازاة قسمان قسم لا يكون معمولا اصلا وهو ان
وقسم معمول دائما وذلك القسم قسمان قسم ظرف وهو
ما للزمان والمكان وذلك القسم منصوب مفعول فيه بحكم
الاستواء وقسم لا بد له من قاعدة يعلم حكمه منها وهي انه ان كان
قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور نحو عما تسئل اسئل عنه
وغلام من تضرب اضرب والا فان كان فعله الذي هو الشرط
غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه كان منصوبا معمولا بحسبه
من مفعول به نحو ايا ما تدعوا ومن يضلل الله ومفعول مطلق نحو
مهما تأتنا بمعنى اي اتيان تأتنا والا فهو مبتداء لا خبر له اصلا
وقيل الخبر الشرط وحده لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب وحده
لان الفائدة به تمت ولالتزام عود ضمير منه اليه على الاصح و
قيل مجموعهما وكان شيخنا ذو العلامة يرجح هذا ويقول ان
قولك من يقم قم اصالي يكن تاجيا في تقدير زيدا وعمروا
وبكر ان يقم قم الى آخره ولو صرح هكذا يكون الخبر الشرطية
وكذا ما في حكمه وتجويز انها ان قد خص خاصة لاصالتها
في هذا النوع ولكثرة استعمالها فيجزم المضارع بها اي

بان

اي بان المضمرة وتضمر اذا كان قبلها شيء مما كان قبل الفاء
في اضمار ان المصدرية سوى النفي فالمنصوب بعد الفاء
ينجزم بعد سقوطه ولذا اذا عطف على المنصوب بعد الفاء مضارع
بلا فاء ينجزم نحو قوله تعالى فاصدق واكن كالامر نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا
تكفر وامتنع لا تكفر تدخل النار لان النهي قرينة النفي خلافا
للكسائي والعرف يشهد له لانك تقول لا تدن من الاسد
يأكلك مع ان التقدير ان تدن والحق التفصيل والحوالة على القرينة
فان دلت على النفي فذاك فان على الاثبات فذاك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه اي ان يكن والتمني نحو ليت لي مالا
انفقه اي ان يكن والعرض نحو الا تنزل تصيب خيرا اي
ان تنزل وانجزامه بها اذا كان صالحا لان يكون مسببا لما
تقدم ومقصد سببيته له حينئذ يؤخذ مضارع مما تقدم يجزم
به وانما خص تقديران بما بعد هذه الاشياء لانها تدل
على الطلب وهو يتعلق غالبا بمطلوب يترتب عليه فائدة
ويكون ذلك المطلوب سببا لها فاذا كان المقصود تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها
قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المقصود جزاء فيجزم
بها واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع على
انه صفة ان امكن كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
على قراءة الرفع او حال ان امكن الا ان يكون صفة مثل قوله تعالى ثم ذرهم في

في خوضهم يلعبون اي لا يبين او المستأنف نحو قوله وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
لما فرغ من السماعي شرع في القياسي فقال والعامل اللفظي
القياسي ما اي عامل لا يتوقف اعمال فرد منه بخصوصه على السماع
بل يكفي السماع في نوعه ويمكن ان يذكر في حق عمله او لبيان
عمله قاعدة كلية اي حكم كلي منطبق على جزئيات يعرف بها
احكام كل جزئي منه بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى
وتلك القاعدة كبرى كما اذا اردت بيان عاملية ضرب قلت
انه فعل وكل فعل يعمل فيعلم منه ان ضرب يعمل موضوعها اي
افراد موضوعها والمراد بالموضوع ما كان مسندا اليه مثل كل
فعل في كل فعل يعمل غير محصور اي تلك الافراد غير محصورة
في عدد كالسماعي ولما كان مذهب المصنف في السماعي والقياسي
خلاف ما ذهب اليه البعض من ان القياسي ما لم يكن مختصا
ببعض الاحكام والسماعي بخلافه اراد ان يبين ما هو الحق
عنده فقال ولا يضره اي القياسي اي قياسيته اختصاصه ببعض
الاحكام مثل كون صيغه سماعية كالصفة المشبهة فان
صيغها ست عشرة على ما بين في علم الصرف واختصاص
العامل ببعض الاحكام مثل لزوم نوعه باللام وغيره
كما في افعال المدح والذم والتعليق كما في كل فعل قلبي ولو
اعتبر مثل هذا للزم ان يرتفع القياسي من البين اذ ما من
نوع منه الا وهو مختص ببعض الاحكام كالمتعدي ممتاز

بالتعدية

ممتاز بالتعدية الى مفعول واللازم بعدمها والصفات
بلزوم الاعتماد والقاعدة المذكورة مثل كل صفة مشبهة ترفع
الفاعل فان افراد موضوعها غير منحصرة بل المنحصر صيغها بخلاف
السماعي فان افراد كل نوع منه محصورة كحرف الجر كما عرفت
وهو اي القياسي انواع سبعة النوع الاول الفعل مطلقا كل
فعل متصرف وغير متصرف تام وناقص لازم ومتعد معلوم
ومجهول ماض ومضارع وامر وفعل تعجب يرفع اي يعمل
الرفع في معمول واحد فاعل او نائبه او اسم لان النسبة الى
المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا على ما هو المشهور فلا يكون
بدونه الا اذا كف بما الكافة وذلك في ثلثة افعال قل وكثر
وطال وذلك لشبههن برب ولا يدخلن حينئذ الا على جملة
فعلية صرح بفعلها وقال الاندلسي لا يكف الا الحرف وما في هذه
الافعال مصدرية مع مدخولها فاعل وينصب معمولات كثيرة
مفاعيل او غيرها كالحال والتمييز والمستثنى والخبر المنصوب والا
اللازم لا ينصب المفعول به بل غيره وسيصرح به وجوز تقديم
منصوبه عليه لقوته في العمل وكون المنصوب فضلة وما يجيء
من عدم جوازه بوجود مانع من التقديم لا بالنظر الى فعليته
وهو اي الفعل على نوعين لازم ومتعد فاللازم من الفعل قدمه
لكونه مفردا به وجوديا ولقلة بحثه بالنسبة الى المتعدي ما
اي فعل يتم فهمه اي فهم معناه بغير ما اي معمول المفعول به و
وقع عليه اي على معناه الفعل الاصطلاحي اي معناه او الحدث

او الحدث نحو قعد زيد وتوقفه على مكان القعود وليس على ما و
قع عليه الفعل بل على ما وقع فيه وهو مشترك بين الا
الافعال سوى فعل الله تعالى ولا ينصب الفعل اللازم المفعول
به بغير حرف الجر والنصب بحرف الجر يعم اللازم والمتعدي
ولا يختص بواحد منهما وسيجئ نحو مررت بزيد وضربت زيدا
بالعصا فصل اي من الفعل اللازم افعال المدح والذم لصدق
تعريفه عليها واضافتها الى المدح والذم لاختصاصها بانشائهما
فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح به وليس المدح
موجودا في الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا بئس بخلاف
مثل مدحت وذممت فانه للاخبار عنهما لا لانشائهما
باللفظ المذكور فيخرج منها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيبي
او اللقبي اي الافعال المشهورة بهذا اللقب لانه مبني على المعنى
التركيبي وانما فصله بقوله فصل لان لها احكاما خاصة كما سيظهر
وانها غير متصرفة حتى عدها بعضهم من الاسماء لهذا فافردها
بالذكر اهتماما بها وتصريحا برد من الغيه ولما كان المقدار
المفهوم من الاضافة مغنيا عن التعريف وكان المقصود
ضبط افرادها قال وهي نعم وما عطف عليه من بئس
وساء وحبذا فهي مبتدا ونعم وما عطف عليه خبره او بحذف
الخبر اي فهي اربعة وما بعده بدل منها بعد التعاطف او كل
منها خبر مبتدا محذوف اي احدها وثانيها الخ الموضوعة
للمدح او خبر مبتدا محذوف اي هو للمدح وبئس للذم

فنعم

فنعم من نعم فلان اذا اصاب نعمة وبئس من بئس فلان
اذا اصاب بأسا فنقل الى المدح والذم فتغيرا الحروف فلم ينصرفا
فاصلهما فعل كعلم وقد اطرد فيه اذا كان العين حرف حلق اربع لغات
في بني تميم احدها هذه وهي الاصل واتباع الفاء للعين وكسرها
وفتحها مع سكون العين والاكثر فيهما كسر الفاء مع سكون العين
قال سيبويه اتفق عامة العرب على لغة بني تميم وجاء في نعما هي
بفتح الفاء وكسرها مع كسر العين ولا يجوز اسكانها ولم يأت في
القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وشرطهما اي شرط صحتهما لها
لا شرط احدهما لانه يوهم انهما يستقلان بالفاعل لو فقد الشرط و
ليس كذلك الا انه الاظهر ان يقال بئس وساء للذم وشرطهما
بارجاع الضمير الى الثلثة ولعله اراد التنبيه على اصالتهما في هذا الباب
وقيس ساء وحبذا اجمال حكمه على بئس ان يكون الفاعل اي فاعلهما
معرفا باللام قال الفاضل العصام والحق انه يصح الحمل على الاستغراق
بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة جميع افراد الجنس وعلى الجنس
بادعاء انه متحد مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا وعلى الجنس
في ضمن فرد ما باعتبار انه للجنس اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له
الا اياه فاي فرد فرض فهو هو والمص اختار الاخير لان فيه ابهاما
ثم تفسيرا فيكون مناسبا للمقام او مضافا اليه اي الى المعرف
باللام بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام
الرجل ولو اعتبر التعميم لكونه بالواسطة او بدونها في المعرف باللام
لاستغنى عن ذكر المضاف او مضمرا مميزا على صيغة المفعول بنكرة

بنكرة ليحصل الاجمال ثم التفصيل والضمير مفرد ومذكر ابدا اتفاقا
ويتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال نعمت امرأة حكى الكسائي
نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان يدلان على فعليته لان التاء الساكنة
والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل ولم ينقل اوبما حكى
في الكافية لكونه نكرة اولذهابه الى مذهب سيبويه من انها تامة
بمعنى الشيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم تثبت
في غير هذا الموضع وجوز المبرد وابو علي الفارسي كون فاعل نعم اسما
موصولا جنسيا لا يراد به معين ونذر الفصل بين نعم وتمييز المضمر
الضمير بالمخصوص وجاز بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا
ولا يجوز بغيرهما وقل ترك التمييز ومنه قوله عليه السلام من توضأ
يوم الجمعة فبها ونعمت اي فهو بالخصلة اخذ ونعمت الخصلة وجاء
زيادة الباء في المخصوص منه حديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح
ونذر كون الفاعل علما مثل نعم عبد الله زيد ويذكر بعد ذلك الفاعل
الموصوف باحد الاحوال المذكورة المخصوص بالمدح او الذم
ليبين المراد بالفاعل المذكور فلهذا ناسب له ان يكون بعده وله
جهة اخرى بها يجوز تقديمه كما سيأتي مطابقا ذلك المخصوص
في الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث للفاعل
اي الذي كان فاعلا في المعنى سواء كان فاعلا في اللفظ
ايضا اولا مثل نعم رجالا الزيدون فالزيدون مطابق له
للفاعل المعنوي الذي هو تمييز الفاعل وهو اي المخصوص مبتدأ

وما قبله وهو جملة نعم وبئس خبره والرابط ادعاء كون الفاعل
عين المخصوص وقيل لام التعريف ولا يحتاج في الضمير المبهم
وقيل خبر مبتدأ محذوف هو هو وقيل مبتدأ محذوف الخبر اي الممدوح
او المذموم نحو نعم الرجل زيد مثال للفاعل المعرف باللام المفرد
ونعم غلام الرجل الزيدان مثال للمضاف المثنى ونعم رجلا زيد
مثال للمضمر المميز بنكرة وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب اي ايوب بقرينة ان
الكلام فيه وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل وهذا يؤيد
كونه مبتدأ لان تقديمه لكونه مبتدأ ولذا اختاره المصنف ويدخل
عليه النواسخ من كان وغيرها نحو كنت نعم الرجل وقد يقال
نعم الرجل كنت كذا في الرضي نحو الزيدون نعم الرجال وساء
اصله سوء بفتح العين ثم نقل الى فعل بالضم قال الرضي يلحق
بنعم وبئس كل فعل على فعل بالضم اصلا نحو ظرف الرجل زيد
او نقلا نحو رمو الرجل زيد وقضو الرجل عمرو وبشرط تضمنه معنى
التعجب هو مثل بئس في المذكور كله نحو ساء الرجل زيد وساء
غلام الرجل زيد وقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا وحبذا
هو للمدح من حب كظرف لازم بمعنى صار حبيبا وادغم باسكان
الباء الاول اما بحذف حركته او نقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع
ذا الا مفتوح الحاء صرح به في التسهيل وفاعله ذا من الاسماء الاشارة
التي هي من المبهمات ليحصل الابهام ثم التفسير لا المرفوع بعدها
كما ظنه قوم بتوهم ان حبذا بتمامه فعل جعلها لشدة الامتزاج

كلمة واحدة وغلب الفعل المقدم على الاسم وازال اسميته ولا بتغيير
اى ولا للفاعل او حبذا بتغيير ولا بالافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث بسبب كون المخصوص واحدا منها بل هو مفرد مذكر
دائما لانه يجرى مجرى الامثال ويذكر بعده المخصوص ولا يجوز تقديمه
كما في نعم على ما ذكره الرضى والفاضل العصام واعرابه اى مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم مرفوع مبتدا على ما اختاره المص لا كما
زعمه المبرد وابن السراج من ان الاسم غلب على الفعل حتى صار المجموع
اسما مبتدا والمخصوص خبرا نحو حبذا زيد وقد يجيء قبل المخصوص
او بعده تمييز او حال من الفاعل نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا
ومع هذا يطابقان المخصوص لا الفاعل ولما فرغ من اللازم
شرع في المتعدي فقال والفعل المتعدي ما اى فعل لا يتم فهمه
اى فهم معناه بغير ما اى شيء وقع عليه اى على ذلك الشيء الفعل
اى الحدث الذى يدل عليه المتعدي ولذا اظهر ويجوز ان يكون
المراد به الفعل الاصطلاحي بتقدير مضاف اى معنى الفعل والمراد
بالوقوع عليه تعلقه به بلا واسطة غير تعلق الاسناد فيخرج الفعل
المتعدي بواسطة حرف الجر لانه لا يقال له في الاصطلاح انه متعد
والفعل الناقص ايضا والمجهول من المتعدي الى واحد لانه
مسند الى المفعول به لا واقع عليه وهو اى المتعدي على اضرب ثلثة
الضرب الاول فعل متعد الى مفعول واحد فقط ومثاله
معلوما نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة لو منويا
نحو الذى اكرمت زيد اى اكرمته وضربت في جواب هل ضربت

زيدا

زيدا او بدونها اى القرينة لو منسيا وحينئذ يجعل المتعدي بالنسبة
اليه كاللازم في انه لا يطلب المنصوب ويستعمل على وجهين احدهما
مع تركه قطعا نحو ضربت اى اوقعت الضرب وثانيهما بايقاعه على المفعول
لتنزيله منزلة مكان الفعل نحو ضرب في حديد بار واى اوقع الضرب
فيه والضرب الثاني متعد الى مفعولين وهو اى المتعدي الى مفعولين
على ثلثة اقسام القسم الاول ما اى متعد كان مفعوله الثاني
مباينا للاول اى لا يصدق عليه وهذا القسم يقال له باب اعطيت نحو
اعطيت زيدا درهما وسالته الخبر ويجوز حذفهما اى المفعولين معا
وحذف احدهما الاول او الثاني فقط مع قرينة لو منويا نحو سائل
زيد عمرا او درهما فاعطي او فاعطى درهما او زيدا وبدونها اى القرينة
لو منسيا نحو فلان يعطي ويمنع اى يفعل الاعطاء والمنع او
يعطي زيدا درهما والقسمان الباقيان ما كان مفعوله الثاني
عين الاول اى متصادقان كما سيظهر واشار الى القسم
الاول منهما بقوله والقسم الثاني افعال القلوب اى افعال
مشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على
فعل اى حدث قلبي خرج به غير القلبي واخله على المبتدا والخبر
ناصبة اياهما خرج به غيرها من الافعال القلبية ناصبة اياهما لانهما
مفعولان كما دل عليه قوله على المفعولية ثم ان قوله ناصبة
اياهما ليس على الاستعمال الاكثر لان اتصال الضمير المنصوب به اكثر
من انفصاله ولا يجوز الانفصال في الفعل الا لداع صرح به الرضى
نحو علمت للتيقن اتفاقا وقد يجيء بمعنى عرفت فيتعدى الى واحد وربت

من الرؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب التسهيل وقال
للاعتقاد اى رسم طابق الواقع اولا واذا البصرية تنصب مفعول
واحدا ووجدت جعله صاحب التسهيل لليقين والرضي بمعنى
اصابة الشيء على صفته ويلزمها العلم واذا كان بمعنى اصبت الشيء
نحو وجدت الضالة فهو مما يتعدى الى مفعول واحد وزعمت للظن
وقيل للعلم والحق انه يستعمل فيهما وظننت جعله الرضي للظن و
التسهيل للظن واليقين ويستعمل بمعنى اتهمت فيتعدى الى
الى واحد وعلمت وحسبت هي مثل ظننت وهب بمعنى
احسب تقول هب زيدا عالما غير متصرف اى لا يجيء له ماض
ولا غيره وذكر الرضي تعلم امرا بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل لك
تعلم ان زيدا عالم تقول علمت لا تعلمت وجوزي وقال انهما
لا ينصبان الجزئين بل تدخل عليهما ان ويستعمل ارى مجهول
ارى بمعنى ظن ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى بمعنى اعلم
ولا يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصائصه ذكرها المكر
ولا يجوز حذف مفعوليها اى افعال القلوب معا او حذف احدهما
فقط كائنا ذلك الحذف بدون قرينة لو منويا لانه ان كان
وقد حذفت بلا قرينة تدل عليه يفوت المقصود حذفا معا او احدهما
واما لو منويا فيجوز حذفهما نحو قوله تعالى هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون ومنوي مع قرينة كثر حذفهما معا
لانهما كجزئي شيء واحد لان المفعول الحقيقي مضمونهما فحذف
احدهما كحذف جزء الكلمة فاذا اتيا معا واذا حذفا معا

نحو

معا نحو يسمع يجل اى مسموعه صادقا ولهذه العلة ايضا قيل حذف
احدهما فقط معطوف على كثر وقيد قرائن القرينة مأخوذ فيه ايضا
لان القيد المقدم على المعطوف عليه يجب اعتباره في المعطوف
ويكون اولى اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قرءة الغيبة اى بخلهم هو خيرا لهم
واما حذف الثاني فكقوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اى لا تخلنا جازعين ومن خصائصها اى جميع خصيصة
بمعنى خاصة جواز الالغاء والمراد به ما يقابل الوجوب والامتناع
اى ابطال عملها في المفعولين كاستقلالهما كلاما فاذا الفيت
الفيت فيهما لان الكلام يحصل من مجموعهما والاعمال
لان في التوسط والتأخير تقديم المنصوب على الفعل
وقد عرفت انه جائز لقوة الفعل اذا توسطت بين
معموليها والتعبير بالمعمول لكونهما معمولين في بعض الصور
نحو زيد علمت منطلق في بعض شروح الكافية الاعمال
في هذه الصورة لانه معمول ونوع تقدم لفظي وفي بعضها
متساويان او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت وفي هذه
الصورة الالغاء اولى لعدم تقدم اللفظي قطعا والمعنى في
صورة الالغاء كالمعنى في الاعمال بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى
ظننت زيدا قائما واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لا يجوز
الالغاء وبعضهم اجاز تمسكا بما وقع في بعض الاشعار
والجمهور يؤولونه بتقدير ضمير الشأن واللام جائز الفروع

ورجح في التسهيل التأويل والرضي الالغاء ومما يجب الغاؤه
بتنبه له ان المتوسط والمتأخر منهما ان كان مصدرا
يجب الالغاء لان معمول المصدر لا يتقدم عليه على ما
سيأتي ومما يجب فيه الالغاء المتوسط بين معمولي
ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين الفاعل ومعموله نحو
لست بكرم احسب زيدا او نحو ليس بكرم احسب زيدا
عمرو او بين سوف ومصحوبه نحو سوف احسب يقوم
زيد وبين حرف العطف ومدخوله نحو جاءني زيد واحسب
عمرو وفي التسهيل ان مذهب البصريين في ضرب احسب
زيد جواز الالغاء لا وجوبه فيكون من التنازع فيجوز
ان يكون زيد منصوبا مفعول احسب او مرفوعا فاعل ضرب
وضرب مفعولا ثانيا له قدم عليه ومنها اي من خصائصها
جواز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين ولا يجوز
ان يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول الذي هو ظاهرا
كلاهما لمعنى في فعل من الافعال فلا يقال زايدا ضرب
ولا زيدا ظن قائما بارجاع الضمير الى المفعول المتقدم
متصلين لا بد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا
يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياي واني ضربت
اياك وما اياك ضربت وما ضربك الا انت وانما ضربك
انت صرح به الرضي متحدي المعنى نكاما وخطابا وغيبة
وقال الرضي ويجوز ان يكون احدهما بعضا الآخر

ايضا

ايضا نحو ما ورد في الحديث رأيتنا مع رسول
الله الحديث نحو علمتني او ملكتك او زيد علمه قائما ولا
يجوز ضربتني بل ضربت نفسي قال المصنف لان المغاير
في غير افعال القلوب غالبه فاذا اتحد زاد والنفس
تغيرا وتنبيها على ما ينبغي ان يغفل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان اعلم بحاله منه
بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وزيف ما هو المشهور
عند الجمهور بما لا مزيد عليه وقال الرضي ويجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها ظاهرين متحدي اللفظ والمعنى نحو
حسب زيد زيدا قائما فلا يجوز في غيرها ويجوز فيها كون
مفعولها ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون غيرها نحو
ظنه زيد قائما ولا يجوز ضربه زيد وحمل عدم وفقد في هذا
الجواز اي جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
مع اتحاد معناها حمل النقيض على النقيض على وجد ورأى
الحلمية نحو اراني اعصر خمرا او البصرية نحو رأيتني في المرآة
على رأي العلية ومنها جواز ان المفتوحة على مفعوليها | وخوال
اي المفعولين لو لم يدخل ان نحو علمت ان زيدا قائم فذهب
سيبويه الى ان ان مع اسمها وخبرها معمول واحد قائم
مقام المفعولين لانه حين نصب المفعولين لا ينصب
عند التحقيق الا مفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا
وجد مضمون الجملة بعينه لا يحتاج الى مفعولين والاخفش

لا يخفى عليه هذا التحقيق قدر مفعول عاما فيجعل علمت
ان زيدا قائم بتقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا ذكره الفاضل
العصام اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم
ابطال عمل الفعل في جزئي الجملة الاسمية لوجود مانع منه
فبهذا المعنى يختص التعليق بافعال القلوب ولا يوجد
الا في المفعولين ومال اليه ابن الحاجب رحمة الله عليه حتى
جعله من خصائص افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال
عمله في مفعوله لمانع فحينئذ يعمها وغيرها من الافعال ويوجد
في المفعولين وفي واحد على ما يأتي واختاره المصنف ولذا
قال واما التعليق بكلمة الاستفهام حرفا وهو الهمزة وهل
او اسما مثل ما ومن واي واين وانى ومتى وايان وكم وكيف
داخلة على الجملة او الجزء الثاني نحو علمت ازيد عندك وعلمت
زيدا من هو او داخلا عليها مضاف نحو علمت غلام من انت
او كلمة النفي والمراد حرف النفي ما وان ولا الداخل على
الجزئين نحو علمت ما زيد قائم اي قائما او بقائم او ان زيدا
قائم او لا زيد قائم ولا عمرو او على الثاني منهما نحو علمت
زيدا ما هو قائم او لام الابتداء الداخلة على الجزئين او
لام القسم الداخلة على الجزئين ايضا او ان المكسورة
الكائنة اذا دخل على خبرها لام الابتداء او ظرف لها
للمكسورة واما اذا لم يدخل فيجب فتحها فلا يكون
تعليقا وانما تعلق قبل هذه الاشياء لانها تقتضي

التصدر

التصدر وبقاء الجملة على صورتها والافعال توجب
تغيرها فوجب التوفيق بينهما ما امكن فاعطي لهذه
الاشياء بقاء صورتها ولهذه الافعال كونها معمولا
معنى كما اشار بقوله اي ابطال العمل على ابطالا كائنا
على سبيل الوجوب لفظا تمييز من نسبة ابطال الى العمل
ويجوز ان يكون صفة للابطال المقدر اي ابطالا
لفظيا لا معنى تفسير للتعليق وهو من قولهم امرأة معلقة
اي مفقودة الزوج كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل
المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا فمعنى علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد ولكان كذلك عند انتصاب
الجزئين ومن ثمة جاز عطف المنصوب جزءاها على الجملة
التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا منطلقا واشار بهذا
التفسير الى الفرق بين التعليق والالغاء من حيث ان العـ
التعليق واجب البتة دون الالغاء فانه جائز غالبا وابـ
الغاء لفظا لا معنى والالغاء الغاء لفظا ومعنى فيعم التعليق
هذه الافعال اي افعال القلوب اي يوجد فيها كلها
التعليق بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال
التعليق بالنفي رأيت ما زيد منطلق ومثال باللام وجدت
لزيد منطلق ولقد علمت لئن نبئن منبئي وزعمت ان
زيدا القائم وقد ينزل العلم منزلة القسم بلا اعتبار له

في الكلام نحو علمت ليوضن الصلوة ويعم كل فعل قلبي اى
منسوب الى القلب بان يدل على فعل القلب غيرها اى
غير هذه الافعال نحو شككت ازيد عندك ونسيت كم
بل لك اخ ونبئت ابن بيتك ويعم كل فعل يطلب
به اى بمعناه العلم مما يكون من وسائل العلم نحو امتحنت
ما زيد عالم وسألت هل هو غني ومنه اى من الفعل الذى
يطلب به العلم افعال الحواس جمع حاسة اى افعال
تدل على حاسة من الحواس الخمس صفة الحواس الظاهرة
لمسوحين كلمست ما هو لين واللمس قوة توجد في البدن
كله وابصرت لمن هو حسن والابصار قوة الباصرة يدرك
بها المبصرات وسمعت هل صوته كريه والسمع قوة
السامعة يدرك بها المسموعات وشممت نحو طيب
والشم قوة الشامة يدرك بها المشمومات من الرياح
وذقت ما هو مر والذوق قوة الذائقة يدرك بها
الطعوم اشار الى القسم الثاني من قسمين اللذين تا
نيهما على الاول والقسم الثالث من اقسام المتعدى
الى المفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب في جواز
الدخول على المبتداء والخبر ونصبهما على المفعولية
وفي جواز عدم حذفهما معا او حذف احدهما
فقط بلا قرينة لو منوبا بخلاف باب اعطيت و
في جواز حذف احدهما فقط بها اى بالقرينة اى

الامحو

اى لا في الخواص فلا يجوز فيها الالغاء وفي صورتي التوسط
والتاخر ولا كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى
المعنى ولا دخول ان على المفعولين ولا يجرى التعليق ايضا
ولم يتعرض بكثرة حذفهما معا بها لانها غير مختصة بها
فلا يكون لها مدخل في جهة الحاق نحو صير وجعل بمعنى اوجعل
للاعتقاد الباطل نحو قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا قال الرضي واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة
اسم وخبر لصار فصيرت زيدا قائما صار زيد قائما
بمنزلة احدث زيدا النهر من خفر زيد النهر وترك بمعنى صير
نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واتخذ
نحو قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يستعمل جعل بمعنى
خلق وترك بمعنى خلى واتخذ بمعنى اخذ فلا يكون شيء منها
من هذا القبيل ومنه حجا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل والفي بمعنى
وجد والقرب الثالث من المتعدى متعد الى ثلثة مفاعيل نحو
اعلم واري وجد تعدية اعلم واري بالهمزة الى ثلثة مفاعيل
ولم توجد بتخفيف العين ولا يتعدى الى ثلثة مفاعيل
الا اعلم واري وقول الاخفش بجيئها في جميع افعال
القلوب قياس ولا اعتداد به في مثله وقال الفاضل العصام
وقد يصير المتعدى الى اثنين متعديا الى واحد لو جعل مضمون
الجملة مفعولا نحو علمت قيام زيد في علمت زيدا قائما و
والمتعدى الى ثلثة متعديا الى اثنين نحو اعلمت زيدا قيام

عمرو ولم يذكر انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ولم يوجد احدث
بهذا المعنى لانها كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما
بالباء قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم
باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم ويقال اخبرتك بقيام
زيد وخبرتك بخبر وحدثته بكذا فقيل تعديتها الى ثلثة ل
لتضمنها معنى الاعلام لا باعتبار معنى الوضعية فهي ملحقات
بالمتعدي الى ثلثة والحق البعض اى الحلمية نحو ارانى الله تعالى
في النوم زيدا بالى ولم يلحق سيبويه الا نبأ وحده اى
الافعال المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول باب
اعطيت الاول في كونه مباينا للثاني وجواز حذفه بدون
الثاني وعدم جواز التعليق بالنسبة اليه لانه كالفاعل لانه
العالم والثاني والثالث المعلومان ولذا كان حقه التقدم
عليهما حتى يجوز ارجاع ضميرا اليه مع تأخره نحو اعلمت غلامه زيدا
فاضلا والاخيران اى الثاني والثالث كمفعولي باب علمت
في كون الثالث عين الثاني وعدم جواز حذفهما او حذف
احدهما بلا قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما مع جواز
الالغاء في صورتي التوسط والتأخر وجواز دخول ان عليهما
وجواز التعليق نحو اعلم او ارى زيد عمروا بكرا فاضلا ثم اى
بعد ما علمت كون الفعل لازما ومتعديا والمتعدي متعديا الى
واحد والى اثنين والى ثلثة الى غير ذلك اعلم جملة معطوفة
على ما سبق باعتبار المعنى اى اعلم ان الفعل يكون هكذا

ثم

ثم اعلم انه او معترضة او مستانف فيه انه اى الشان لا بد لكل فعل
من مرفوع لا بد فان تم اى الفعل به اى بالمرفوع كلاما مفيدا
من نسبته الى فاعله اى تم كلامه او ضمن تم معنى صار اى صار
كلاما تاما بان يصح السكوت عليه ويحصل الفائدة ولم يحتج
الى غيره كالخبر المنصوب لافادته فائدة تامة يسمى ذلك الفعل
في الاصطلاح فعلا تاما لكونه بمرفوعه وعدم احتياجه الى غيره
ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه موجد
ومؤثر فيه كما مثل طال زيد او لتأثيره فيه كما في ضرب زيد
اى اوجد الضرب ويسمى منصوبه ان كان الفعل متعديا
الى واحد او اثنين او ثلثة لان اللازم لا ينصب المفعول به
مفعولا اى مفعولا به لحصول معنى الفعل به ووقوعه عليه
كالافعال الثلثة من المتعدي الى واحد او اثنين او ثلثة
وان احتاج اى الفعل الى معمول منصوب بان لا يدل على
الحدث الذى يدور الفائدة عليه الا بذلك المعمول المنصوب
يسمى ذلك الفعل في العرف فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه
واحتياجه الى المنصوب والاحتياج مبني على النقصان ويسمى
مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له الذى احتاج اليه خبرا اشعارا لا
نحطاط رتبته حتى عومل معاملة الحروف العاملة في جزئي الجملة
بالنسبة اليهما ولا يدخل اى الفعل الناقص الا على المبتدأ
والخبر في الاصل ليدل على ان اتصاف الاسم بالخبر من جهة
دوامه عليه او انتقاله اليه او غير ذلك من معاني الافعال الناقصة

وينتصب الخبر لشبهه بالمفعول في الوقوع بعد مرفوع الفعل
وهو اي الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما اي فعل
لا يدل على معنى المقاربة اي مقاربة الخبر للاسم اي قرب
حصول مضمونه له في زمان التكلم على ما يأتي ان شاء الله
تعالى وهو اي القسم الاول التسع الكتب ورمز اطلاق الفعل
الناقص يعني لو قيل الفعل الناقص يتبادر ذهن السامع
لشيوعه فيه لا الى القسم الثاني لشيوعه بفعل المقاربة لا
بالفعل الناقص نحو كان قدمه على صار لكثرته معولها دام
ثبوت معنى خبرها لاسمه نحو كان الله تعالى عليما حكيما او لا انقطاع
عنه نحو كان زيد شيخا اي فقيرا وبمعنى صار ويكون لاسمه ضمير
الشان نحو كان زيد عالم وكان زيد غني وتكون تامة بمعنى
ثبت ولا تدخل حينئذ على الجملة ولا يكون فيه ضمير الشان
وتكون زائدة وصار قدمه لاصالته للانتقال من صفة الى
صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين
خزفا وتكون تامة بمعنى رجع متعدية بالى نحو صار الى الفؤاد
اي رجع اليه وآل تفعل آل زيد عاليا ورجع زيد غنيا
وحال زيد فقيرا [illegible] كقوله ان العداوة تستحيل
مودة وتحول نحو قوله فبالك من نعمى تحولن ابؤسا و
ارتد نحو قوله تعالى فارتد بصيرا وجاء زيد بيني وقعد كانه
فاصل قال الاندلسي لا يتجاوزان عن موضع السماع
ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وقال ابن الحاجب

انما يطرد

55

انما يطرد وقعد في مثل الموضع الذي استعمل فيه العرب فلا
يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان ولا
يكون مثل قعدت كانها حربة والحق في جاء الاطراد لمجيء
جاء البر قفيزين بربد انما يجيئان في غير موضع السماع
لكن مع شرط في قعد وكانه اختاره ولذا قال اذا لكن اي المذكو
المذكورات بمعنى صار وهذه اللواحق تتعدى بالى فتكون
تامة مثل صار وقال الرضي وليس الى في هذه الافعال كصار
فباب بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول
واصبح وامسى واضحى وقصد مناسبة التقابل بين الاولين
اقتضى تأخير اضحى وظل وبات لاقتران مضمون جملة بادخال
يدل عليها بموادها فاصبح زيد نائما بمعنى صار زيد نائما في الصباح
وكذا امسى واضحى نائما اي صار نائما في المساء او في الضحى
ظل زيد قائما بمعنى صار قائما في جميع النهار وبات زيد قائما اي صار
قائما في جميع الليل ويكون بمعنى صار مجردة عن الدلالة على
الاوقات فاصبح زيد غنيا بمعنى صار غنيا وكذا غيره وتكون
تامة بمعنى الدخول في الوقت فاصبح بمعنى دخل في الصباح
وامسى بمعنى دخل في المساء واضحى بمعنى دخل في الضحى وظل اقام
نهارا وبات بمعنى اقام ليلا نام او لم ينم وآض وعاد وهما في الاصل
بمعنى رجع وغدا بمعنى ذهب في وقت الغداة وهي اول النهار الى
الزوال وراح بمعنى مشى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى
الليل والغالب في هذه الاربعة ان تكون تامة وانما تكون ناقصة

اذا كانت بمعنى صار فتكون من ملحقاته كما صرح به في الامتحان
وقال ابن مالك لا يكون غدا وراح الا تامين واذا جاء المنصوب
بعدهما فهو حال وما زال من زال يزال كما في يخاف لا تستعمل
الا ناقصة لاستمرار خبرها لاسمها من وقت صلاحيته له وبدونه
النفي لا من زال يزول مثل قال يقول فلان زاله يزيله من الباب
اي فرقه تمكال يكيل لانهما تامتان وما فتئ بفتح التاء وبالهمزة
فتكتب بالالف وبكسرها وتكتب بالياء وفي الصحاح ما فتئت
اذكره وما فتيت اذكره اي ما زلت اذكره وقيل بالياء فتكتب
بها وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما افتأ من الافعال
في الصحاح قال ابو زيد ما افتأت اذكره وما برحت اذكره
اي ما زلت اذكره وما ونى من ونى يني مثل وقى يقي بمعنى ضعف
يقال فلان لا يني يتكلم اي لا يزال وما رام من رام يريمه
ريما اي برحه يقال لا ترمه اي لا تبرحه كذا في الصحاح واستعمال
هذين الفعلين ناقصين في غاية الندرة ذكره الدماميني كلها
اي كل المذكورات مما بعد ما زال بمعنى ما زال ولا تستعمل الا
بالنفي ولو معنى كالنهي مثله وما دام ما فيها مصدرية
توقيتية فتدل على ان زمان عاملها مدة ثبوت خبر لاسمها
ولذا احتاج الى كلام قبله ليعمل فيه لانه ظرف زمان وليس
اصله ليس كعلم لا يجيء منه غير صيغ الماضي والدليل على
ان اصله فعل بالكسر لا فعل بالفتح تخفيفه بالاسكان
لان مفتوح العين لا يخفف وزعم ابن السراج ومتابعوه

انه حرف

انه حرف والصواب فعلية بدليل اتصال ما يتصل بالفعل
مثل ليت لستُ ليسوا الى اخره وقد يتضمن الفعل التام
معنى صار اي يدل عليه في ضمن معناه الاصلي وقدم معنى
التضمين فيصير ذلك الفعل بسبب ذلك التضمن
ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلي حالا
او خبرا بعد خبر او وصفا للخبر او خبرا مضافا الى المنصوب
بعده ونحو قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل
بشر كذا فسره الرضي ونحو تم التسعة بهذا اي بسبب الواحد
او ملابسا به عشرة اي صار بهذا عشرة تامة ويجوز اعتبار
المعنى المذكور فيما سبق اي تم التسعة بهذا صائرة عشرة
وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد
اميرا اي صار اميرا عادلا او نحو عدم اعتبار التضمن وبقاء
الفعل تاما والمنصوب بعده حالا او تمييزا او مفعولا كما صرح
به القاضي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ويجوز
تقديم اخبارها اي الافعال الناقصة على انفسها الا ما اي
فعلا ناقصا في اول لفظه ما استثناء من ضمير اخبارها وكون
استثناؤه من الاخبار بتقدير مضاف اي الا خبر ما في اوله
نافيا كما في ما زال وملحقاته او مصدريا كما في ما دام سواء
اعتبر التقديم على مجموع ما ومدخوله او على مدخوله فقط اما
الاول فلاقتضاء الصدارة وعدم جواز تقديم ما في حيز
المصدرية عليها واما الثاني فلشدة لتزاحمهما وما ليس

في اوله النافي

في اوله ما اذا دخلت عليه يجوز تقديم الخبر على الفعل لا على مجموعهما
مثل ما قائما كان زيد لعدم الامتزاج ولا يقال قائما ما كان
زيد لوجوب الصدارة فلا يجوز قائما ما زال زيد ولا جالسا
ما دام زيد كما ذكر خلافا للكوفيين ووافقهم ابن
كيسان من البصريين في خبر ما دام فانهم يجوزونه نظرا
الى كمال امتزاجهما وصيرورتهما مثل فعل مثبت في المعنى و
الحكم كذا ان يدل ما بان النافية اي لا يجوز تقديم الخبر
في هذه الصورة ايضا ويجوز ان يكون التقدير انتفى
التقديم انتفاء مثل ذلك الانتفاء ان يدل الى اخره لا
لانها كلي في اقتضاء الصدارة حتى يجوز التعليق بها كما مر ولما
التقديم ان يدل لفظ ما بلم ولما صرح به الرضي ولم يذكره
لانهما من واد واحد ولن يجوز اي التقديم نحو قائما لم
يزل زيد لان هذه الحروف لما اشترك في دخولها
لفظا ومعنى اعتبرت كانها جزء منها والمجموع كلمة واحدة
فانعزلت عن اقتضاء الصدارة ولا كذلك لا لانه لكثرة
دورانها في الكلام صح انه يدخل فيما لا يدخل فيه غيره
من ادوات النفي مثل دخوله بين الحرف وبين معموله نحو
كنت بلا مال انعزلت عن اقتضاء الصدارة صرح به الرضي
ولم يذكر هنا تقديم اخبارها على اسمائها كما ذكره
ابن الحاجب لانه سيجيء منه في المعمول المنصوب ان
امرها كامر خبر المبتدا وخبره يجوز تقديمه والقسم الثاني

ثم

57

ثم قسمي الفعل الناقص وهو الذي لا يثبت ومن اطلاقه لان له
اسما فاعلا ما اي فعل الناقص يدل على معنى القرب اي قرب
حصول الخبر للاسم اما بمجرد رجاء المتكلم ذلك وعدا في عسى
او بان يتطلب باعتبار علائم حصول او كثيرا سوى الشروع
وعدا في كاد او يتطلب باعتبار شروعه فيها بتقضي اليه وعدا
في طفق ونحوها بما سنذكر ويسمى هذا القسم في الاصطلاح افعال
المقاربة ويعبر عنه بهذا اللقب ولا تستعمل افعال المقاربة الا
ماضية الا كاد واوشك فانه يجيء مضارعهما وندر استعمال
اسم الفاعل منهما ولا تكون اخبارها الا فعلا لا اسما مضارعا
لا ماضيا باستقراء ولانها لدلالتها على القرب تقتضي ان تكون
خبرها الفعل دالا على ان يحتمل لم يثبت الا وذا في للشروع و
لا بد ان يكون مسنده الى ضمير اسمها فلا يقال عسى زيد
ان يقوم غلامه الا ان يكون المسند الى الظاهر قوة فعل مسند
الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فانه في قوة عسى زيد
ان يموت ويجوز حذف اخبارها ان علمت بقرينة نحو قوله
فطفق مسحا اي يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه
نحو عسى وهو غير متصرف ومنه زعم الزجاج انه حرف و
يقويه اتصال الضمير المنصوب في عساه وعساك والصواب
انه فعل لكثرة استعماله باتصال ما يختص بالفعل به ويؤول
عساه بان المنصوب مستعار للمرفوع وخبره الفعل المضارع
الكائن مع ان الدالة على الاستقبال المناسب للرجاء

الذي فيه ولا بد وان يقدر مضاف في جانب الاسم او في جانب
الخبر لتصحيح الحمل كونه او زمانا غالبا نحو عسى حال زيد ان يخرج
اوذا ان يخرج صعدا ما ذهب اليه المتأخرون تضمين معنى كان
وليستحسن الفاضل العصام تضمين وذهب الكوفيون
الى ان عسى تامة بمعنى قرب وما جملة خبر بدل اشتمال وارتضاه
الرضي لما فيه من تفصيل بعد اجمال وقيل انه مفعول وعسى متعد
وقيل انه منصوب بالتشبيه بالمفعول لانه بعد نقله الى
انشاء الطمع والرجاء لم يبق في معناه الاصلي وبقي المنصوب
للتشبيه بما في الاصل ورد الكل بان القرب مستفاد من
الرجاء ليس معنى لعسى ويرده ايضا السماع الا ان
كل افاده بقوله وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد
فلا يحتاج الى تقدير مضاف وقد يكون تامة غير محتاجة الى ضمير
منصوب ملابسة بان مع المضارع اي لا يجوز حذفها
على هذا الاستعمال نحو عسى ان يخرج زيد وحينئذ يكون بمعنى
قرب ولا يتضمن معنى كان ويحتمل ان يكون ناقصة
ايضا وللمضارع المصدر بان اسم لها قائم مقام الاسم والخبر
لاشتماله على المنسوب والمنسوب اليه ذكره المغني في الامتحان
او من باب التنازع ذكره الرضي او المرفوع بعد المضارع اسم
عسى وفي المضارع ضمير له لتقدمه رتبة ذكره الفاضل العصام
فاما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون ان يقوموا فان
مع الفعل فاعل لعسى قولا واحدا ذكره الرضي ولا يحتمل ضمير الشأن

وكاد

وكاد عطف على عسى ويستعمل ناقصا والى وخبره غالبا
مضارع بلا ان لدلالته على الجزم نحو كاد زيد يخرج وقد يكون
مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج ويعمل في ضمير الشأن
كما في قوله تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم وكرب بفتح
الراء افصح من كسرها ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل كربت
الشمس اي دنت للغروب وهو مثل كاد في وجوب كون خبره
بلا ان غالبا وجعل في الاصل بمعنى صار وطفق بكسر الفاء
وفتحها في الاصل بمعنى شرع كقوله تعالى وطفقا يخصفان
واخذ في الاصل بمعنى شرع وانشأ وهو من الافعال في الاصل
بمعنى اوجد واقبل في الاصل بمعنى اقبل عليه ذهب اليه وقال
الدماميني هي غريبة ومن شواهدها قول الشاعر وهبت الوم
القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه وجعل
في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار
وعلق بكسر اللام وهي غريبة ويستشهد بقوله اراك
علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ستعمل هذه
الافعال استعمال كان بتضمينها معناه فصارت ناقصة
مثله واخبارها اي خبر كل منها الفعل المضارع لان هذه
الافعال تدل على الشروع المستلزم لجزم حصول المشروع
لا الطمع فناسب المضارع بلا ان لان الطمع الذي تدل على حد
حدوث مصدره واوشك في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب
القرب وهو يستعمل استعمال عسى اي يكون ناقصا

خبره مضارع مقصد بان وتاما مع المضارع مثل اوشك زيد ان
يجيء واوشك ان يجيء زيد لانه قد يستعمل في الطمع والاستعمال
كادا اي لكون الخبر بان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم
اخبار المقاربة اظهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم رجوعه الى
الاقرب على انفسها لانها لعدم تصرفها ضعيفة فلا تكون لها
قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى
الحرف تعمل لو عكس الترتيب بان قدم الخبر على الاسم ولا يجوز
تعداد الحروف كلاكي في ما ولا او في اكثر الصور كما في الحروف
المشبهة بالفعل اذا لم يكن خبر ظرفا والقياسي الثاني من
التسعة اسم الفاعل وهو اصل بالنسبة الى ما يذكر
بعده لجيئه من التام والناقص واللازم والمتعدي بخلاف
اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وشابهته
للمضارع الذي هو عامل قوي لكونه فعلا واعتبر النسبة
في وضعه دون المصدر وسائر ما يذكر بعده ولذا قدمه و
ترك تعريفه وبيان صيغته اكتفاء بشهرتهما ولكون البحث
بحث العامل تعرض لعمله فقال وهو يعمل جميع عمل فعله المشتق
هو منه التام او الناقص او اللازم او المتعدي المعلوم
لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول ولاعتبار
النسبة فيه ايضا وموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولعمله
المفعول به في بعض المواضع قدمه وهو يعمل جميع عمل فعله التام
المجهول لكونه ماخوذا منه واكتفى بالشهرة ايضا وترك

التعريف

التعريف والصيغة وشرط عملهما اي اسمي الفاعل والمفعول في الفاعل
الاصلي او النائب المنفصل عنهما ضميرا كان او ظاهرا نحو ازيد
انت وا قائم زيد لان في المنفصل وهو الضمير المستتر لان البارز
مختص بالفعل لكونه اعتبارا محضا لا يظهر فيه اثر العامل
لا يحتاج العمل فيه الى المقوي وعدم اشتراطهما والمنفصل لثبوته
والاستقلال بتوقف العمل فيه على وجودهما والمفعول به صريح
لانه لقوته حتى لا يعمل فيه الا المتعدي يتوقف الى وجود مقو كامل
وعدم ضعفه واما غيرها من المعمولات فالظرف لكونه معمولا
ضعيفا ولان العامل لا يخلو عن زمان ومكان يكفيه رائحة
الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون
وحرف التشبيه نحو زيد كاسد يوم القتال والحال مثله والمفعول
المطلق لكونه بمعنى العامل دائما يعمل فيه مطلقا كالظرف والمفعول
له ان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول
المطلق والمفعول معه حكمه حكم المفعول المصاحب ان لا
يكونا اي اسمي الفاعل والمفعول مصغرين نحو ضويرب ومضيرب
ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد لانهما اذا صغرا او وصفا
يصيران كالمسند اليهما والمسند اليه مخصوص بالاسم فيبعدان
عن المشابهة بالفعل وكذا اذا كانا مصغرين لان
بمنزلة الموصوف والصفة وقال الرضي لان التصغير والوصف
يخرجانهما عن تأويلهما بالفعل فالاولى تأخير قوله مصغرين
لكنه قدمه لطول ذيل الموصوف بقوله وان وصفا بعد

العمل

اي عملهما لم يصر اي الوصف المتأخر عملهما الى بقي على الوصف
لوجوده بلا مانع نحو جاءني رجل ضارب غلامه عمرو واشديد
ثم اي بعد ما لم يكونا مصغرين وموصوفين ان كانا اي
اسم الفاعل واسم المفعول ملتبسين باللام الموصولة
عند غير المازني لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف على
ما ستجيء ان شاء الله تعالى لا يشترط لعملهما اي الفاعل والمفعول
به شيء غير ما ذكر من العدمين وغيره الاعتماد والدلالة على
الحال والاستقبال اي يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به
الاعتماد على اللام الموصولة ولا يشترط الاعتماد على غيرها
والدلالة على زمان الحال والاستقبال لانهما حينئذ فعل
في الحقيقة غير صيغته الى صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام
التي صورتها صورة حرف التعريف عليه على ما ستحقق ثم ان
الاولى ان يفعل المعنى ثم ان كانا باللام لا يشترط شيء
او ابرد الوسعام ثم نحو الضارب غلامه اي الذي ضرب
او يضرب غلامه عمرو امس او الآن او غدا عندنا وان
كانا مجردين منها يشترط مع ما ذكر من عدم التصغير والتوصيف
الاعتماد على المبتدأ ولو في الاصل بان كانا خبرا او مفعولا
ثانيا او ثالثا نحو زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان
زيدا عالم ابوه وما زيد بمكسوب مال وعلمت زيدا فاضلا
ابنه او الموصوف بان كانا صفتين نحو جاءني رجل راكب غلامه
او معتق غلامه او ذي الحال بان كانا حالين نحو جاءني زيد

راك

60

راكبا غلامه او مركوبا جاره او الاستفهام حرفا كالهمزة وهل
او اسما مثل ما ومن نحو أقائم الزيدان وما ماثل البكران والهمزة
اعم من ان تكونا ملفوظة او محذوفة مثل قائم الزيدان ام قاعدان او على
النفي حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم
الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب الغلامان وما
معمور داره وليس معمول قولا زيد والنفي اعم من الصريح وغيره
نحو انما ضارب الزيدان والاخفش لا يشترط في عملهما اعني
نظائره شيئا وجه الاشتراط ان عملهما كان لشبههما
للفعل وبهذه الاشياء يتقوى الشبه لان ما وقع بعد
المبتدأ والموصوف وذي الحال لا يكون مخبرا عنه كالفعل
والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل لتعلقهما بالحكم
وزاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء لئلا يرد النقض بما
بيا طالعا جبلا ووجه المصنف ومن لم يعتبر الاعتماد عليه
جعل امثاله معتمدة على موصوف مقدر ورده المصنف بانه لو
اعتبر هذا الاعتماد للغا شرط الاعتماد لانه ما من صفة الا لها
موصوف ملفوظ او مقدر ويشترط مع الاعتماد في نصبهما
اي نصب اسم الفاعل واسم المفعول من المتعدين اي متعد كان
المجردين عن اللام المفعول به بان كان اسم من المتعدي
اي متعد كان واسم المفعول من المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة
على زمان الحال تحقيقا نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بما
بان يقدر المتكلم الزمان الماضي موجودا الآن او يقدر نفسه

موجود اى ذلك الزمان وقبل ان ينتهى اللفظ به ذلك
الزمان ويتلفظ به الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
او الاستقبال نحو زيد ضارب عمرا غدا او معطي غلامه درهما غدا
ووجه الاشتراط ان المشابهة التى العمل لاجلها المشابهة للمضارع
فاذا كانا للحال او للاستقبال تتأكد تلك المشابهة فيستعملان
بعمل النصب فان كانا للماضي وجب اضافتهما الى المفعول
معنى فان معمول آخر فبفعل مقدر خلافا للكسائى فانه لا يشترط
معنى الحال والاستقبال عنده ويرفعان الفاعل لانهما لا يشترط
فيه واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى
المفعول به يتقوى عملهما بزيادة اللام فى ذلك المفعول نحو
انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد ولا يجوز فى الفعل الا
اذا قدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وقد
فى غيرها من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد فيه الباء دون
اللام نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو
علمت بان زيدا عالم وتثنيتهما وجمعهما الصحيح او المكسر
فى العمل والاشتراط كمفردهما اما التثنية والجمع الصحيح فلبقاء
صيغة المفرد فيهما على ما سيأتي واما الجمع المكسر فمحمول على
المفرد لكونه فرعه وحمله يكون فى الفاعل والمفعول نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا وكذا المذكور من اسمي الفاعل والمفعول
فى العمل والاشتراط وكون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما ثلاثة
اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال قال الرضي
اوزان

هذه

هذه الثلاثة تعمل اتفاقا من البصريين وزاد سيبويه فعيلا كعليم
وفعلا كحذر ومنعه غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة
مطلقا لفوات مشابهتها بتغير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما
تعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة فى المعنى
ذلك النقصان ولذلك لا يشترط فى عمل هذه الثلثة
فى المفعول به معنى الحال والاستقبال لان اشتراطهما
كان لاتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت والرابع من التسعة
الصفة المشبهة اى المعتبرة مشابهتها كاسم الفاعل فى انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك الشبه فى
اسم التفضيل لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه كما فى الصفة
المشبهة فيعمل لكثرة عملها فى الفاعل الظاهر بخلاف اسم
التفضيل فهي تعمل عمل فعلها اللازم للزوم اشتقاقها منه ولو
بعد التأويل فلبست بالشروط المعتبرة فى عمل اسم الفاعل من عدم
التصغير والتوصيف والاعتماد ومعنى الحال والاستقبال لا من
اسم الفاعل بل هي اولى بها منه غير ان لا معنى الحال والاستقبال
ليست من الشروط فانه اى معنى الحال والاستقبال لا يشترط
فى عملها اى فى نصبها معمولها تشبيها بالمفعول نحو زيد حسن
الوجه بنصب الوجه لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث
المقتضي للزمان نحو زيد حسن وجهه وبيان انواع صيغها
ووجوه استعمالها فى المطولات والثاني من التسعة اسم

التفضيل قدمه لكون النسبة معتبرة فيه وكونه مشتقا مثل
السوابق ولا يخفى ترتيب المصنف انسب بمرامه لانه في بحث الفعل
بخلاف ترتيب ابن الحاجب حيث قدم المصدر نظرا الى انه
اصل في الاشتقاق وانه في بحث الاسم وهو اقوى في الاسمية
بخلاف ما عداه وهو لضعفه بسبب خروجه عن معنى الفعل
بملاحظة الغير في معناه لا بد لاله على معنى الزيادة لانه مقول
كمعنى المبالغة ومبالغة الفاعل على ما عرفت لا ينصب المفعول
به بنفسه بالاتفاق ونحو قوله تعالى هو اعلم من يضل منصوب بفعل
مقدر يدل عليه اعلم اي يعلم وانما قلنا بنفسه لانه ينصب
باللام كما في اسم الفاعل والمصدر المتعديين لكنهما فيهما يجوز
تركها وفي اسم التفضيل لا يجوز لانه لا ينصب بدونها نحو انا
اضرب منك لزيد وبالباء فيما تعدى وفي مفعول فعله نحو انا اعلم
بان زيدا منطلق او اجهل بزيد ويتعدى بحرف الجر يتعدى به فعله
انا امر منك بزيد وانا منى منك بالسهم واذا تعدى باول
المفعولين باللام والباء بقي الثاني منصوبا بالفعل المقدر
عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثوب وعند الكوفيين
منصوب به ولا يرفع الفاعل الظاهر كما مر بخلاف الضمير فانه لا
لاستتاره اعتباري محض يسهل العمل فيه في كل وقت الا
اذا صار اسم التفضيل مناسبا بمعنى الفعل بان لا يدل على
الزيادة على الغير وذلك بان يكون اسم التفضيل في
المعنى لشخص الامر كائنا لمتعلق بكسر اللام فالى به وتفضيله

صفيفا

62

صفيفا له وهو الكحل في المثال فان الاحسن في الحقيقة الكحل
لا الرجل ما اي شيء وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل
عليه اي على ذلك الشيء في الذكر بان يكون صفة له كالمثال
المتن او خبرا عنه مثل ما من رجل احسن فيه الحلم منه في العالم
او حالا منه مثل ما جاءني زيد احسن في عينه الكحل منه في عين عمرو
وانما اشترط ما جرى عليه ليعتمد عليه والتعلق ليعمل فيه وفي كلامه
اشارة الى ان اسم الظاهر يجب ان يكون من متعلقات ما
جرى عليه حال كون المتعلق مفضلا مثبتا باعتبار التعلق
اي بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه يقال اعتبرت الشيء اي
نظرت اليه وراعيت الى حاله على نفسه اي نفس المتعلق
منفيا باعتبار غيره اي باعتبار تعلق غير ذلك التعلق وهو
تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال حال من النفس
كما ان الظرف الاول حال من الضمير المستكن في مفضلا الراجع
الى المتعلق اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر كونه
في ما جرى عليه وهو رجلا في المثال يكون مفضلا واذا اعتبر
كونه في غيره وهو زيد يكون مفضلا عليه يعني يجب ان يكون
المتعلق الذي هو الفاعل واحدا بالذات لئلا يخرج اسم
التفضيل عما هو اصل فيه وهو كون المفضل والمفضل عليه
متغايرين بالذات نحو زيد افضل من عمرو ونفيهما بالكل
للخروج عن معناه بالكلية مشتركا بين شيئين مختلفا
باعتبارين لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه من كل وجه هذا

حاصل البحث

كله قبل النفي منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره
او مفعول مطلق لمفضل اي تفضيل منفيا اي لم يكن
ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا
بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب
العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد ما الفائدة تدور
عليه فههنا المعنى التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد الكلام
منفي فالنفي يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال
كو مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد كما في
مثل مارايت رجلا يزيد حسن كحل عينه على حسن كحل عين زيد
فيؤل الى ان حسن احد معاث ولحسن الاولى والى ان حسن
عين زيد زائد على حسن جميع الرجال ومقام المدح يأبى المساواة
فالكحل الذي في عين زيد يزيد حسنه على حسن عين
الرجال فيه الاقتضاء المقام وذلك لان افعل يدل
على الزيادة في فعل بمعنى فعل فيعمل عمله الذي هو رفع الاسم
الظاهر على الفاعلية لارتفاع المانع عنه ولوجود المقتضي
ههنا لانه لو لم يعمل بل جعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ وهو
الكحل لزم الفصل بين افعل ومعموله الذي هو من باجنبي
هو المبتداء والفصل بين افعل ومعموله لايجوز بل بين كل
عامل ومعمول لكن منعه الرضي حتى جوز زيد عمرو
ضارب قال الرضي هذه شروط رفع افعل التفضيل للفاعل
الظاهر في باب بلا ضعف ونقل عن الرماني جواز ذلك

في الرفع

في المثبت والسماع لم يثبت الا في النفي لكن النفي لا يلزم ان
يكون صريحا بل يكفي معناه كو قلت رايت رجلا احسن الخ و
يعمل في غيرها كالفاعل المستكن كما عرفت والظرف والحال لانهما
لضعفهما يكفي للعمل فيهما رائحة الفعل والمفعول المطلق والمفعول
له ومعه والتمييز والمستثنى والا ولیس من التسعة المصدر
لكونه وبيان صيغته لتنل ماذكر ولعدم اطراد الضبط في بعض
الانواع ويعمل عمل فعله المشتق منه التام او الناقص المعلوم
او المجهول المتعدي او اللازم ولكن لما كان وضعه لاحقية
الحدث ولم يعتبر في وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم
عمله بل اذا عمل بمناسبة الفعل ولذلك يشترط عدم ما يبعده
عن الفعل وعدم ذكر الفعل والى هذا اشار بقوله وشرط عمله
في الفاعل الاصل او النائب غير المستكن اذ لا يعمل فيه وللمفعول
به الصريح وغيره من المعمولات يعمل فيها بلا شرط ان لايكون مصغرا
ولا موصوفا لانه بهما يبعد عن مناسبة الفعل لاختصاصهما
بالاسم ولانه يعمل بتأويله بان مع الفعل والمصغر والموصوف
لا يؤولان به فلا يقال اعجبني ضريب عمرو زيدا ولا ضرب
شديد زيد عمرا وان وصف بعد العمل لا يضر نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا شديد ذكره الرضي ولا مقترنا بالحال بان
يراد به الحدث الحالي بقرينة مثل ضربك زيدا الان لانه
كما عرفت يتقدر مع ان والفعل وان يخلص المضارع
للاستقبال ولا معرفا باللام لعدم امكان التأويل

المذكور لاختصاص اللام بالاسم الصريح عند الاكثر اى
انما شرط هذه الاشياء عند اكثر النحاة ووجهه ما ذكر وعند
البعض لا يشترط واحد منها فيعمل مصغرا او موصوفا ومعرفا
باللام ومعرفا باللام فيقال اعجبنى ضريب زيد عمرا او
ضرب شديد بكر بشرا او ضرب زيد عمرا الان ولم اكل من
الضرب شيئا لان المقدر بشئ لا يلزم ان يكون مثله فى
جميع الاحكام ولا يلزم ان يكون المقترن باللام مقدرا بان مع
الفعل لندوره وتقديره اكثر واشهر كذا فى الرضى ولا مقدرا ولا
نوعا ولا تاكيدا موردة مع الفعل نحو ضربته ضربة او ضربة او
ضربا زيد عمرا او كائنة بدونه اى الفعل دالا على ان الفعل مراد
غير لازم الحذف كما اذا قلت فى جواب هل ضربت ضربته او ضربة
او ضربا زيدا وغير بدل من مراد وتعيين للمراد بالمراد اذ علة بناء وبله
بالفعل فلا وجه للتاويل مع وجود الاصل وان كان الفعل
لازم الحذف بان لا يجوز اجتماعه مع المصدر قياسا نحو
ضربك زيدا اى اضرب زيد اضربا اوسماعا كالمثال الاتى
فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل لا لتاويله بالفعل حتى
جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه كالظرف المنو
هذا مذهب سيبويه وقال السيرافى العمل للفعل ورجحه
الرضى وقال المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة
الا يرى انه معمول له متاخر منه نحو سقيا زيدا ويكون حذف
فاعله بلا نائب لان النسبة لم تعتبر فى وضعه لان وضعه

للحدث

للحدث لا للحدث القائم والمتعلق بالغير فاقتضاؤه للمرفوع و
غيره من المتعلقات عقلى لا وضعى فلا يحتاج الى اثبات شئ مما ذكر
النسبة ولا يجوز هذا الحذف من غير المصدر مما يعمل فى الفاعل لكون
النسبة ماخوذة فى وضعه ولا يضمر الفاعل فيه لشئ ما ذكر ايضا
والمراد بالاضمار فيه الاستتار فيه فلا يرد مثل ضربى زيدا ولا
يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور لكونه فى تقدير ان مع
الفعل وما فى حيز ان لا يتقدم عليه وكل ما يرى عليه متقدما
على المصدر يقدر له العامل ويجعل المذكور تفسيرا له نحو قوله
تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وفلما بلغ معه السعى اى ولا تاخذكم
رافة بهما رافة وكذا فلما بلغ معه الاية وقال تعالى الرضى و
صاحب اللب والمصنف فى الظرف لكثرته وتوسعه وجعلوا
ما ارتكبوه تكلفا وقد مر ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ثم اعلم
ان المصدر اللازم يرفع الفاعل ويضاف اليه والمتعدى يرفع
الفاعل وينصب المفعول وبعكس وقد يرفع الفاعل ويترك
المفعول وبالعكس وقد يرفع نائب الفاعل ويضاف الى
الفاعل والمفعول منصوب والى المفعول والفاعل مرفوع
ويضاف الى الفاعل ويترك الى المفعول وبالعكس
والى نائب الفاعل والاكثر فى استعماله اضافته الى الفاعل
ولا بد فى اضافته الى المفعول من قرينة تدل على انه مفعول
والا بج من التسعة الاسم المضاف معنى اولفظا قدمه
لكثرته فى الاستعمال ولان اسم التام قد يكون تامه

بالاضافة فيتوقف عليه وهو بعمل الجر المنتقل من حرف الجر المقدر
للعمل وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية او المنوى للعمل فقط
لا لافادة المعنى كما في اللفظية كذا قال الفاضل العصام الدين
وقال فلك الحبار في تقدير اللام ومن لشيوعهما في مقام الا
الاضافة دون في لعدم شيوعها وعند المص تقدير حرف الجر
في الاضافة المعنوية واللفظية يحول عليها اللبس تقدير حرف
الجر وشرطها اى الاسم المضاف من حيث انه مضاف اى شرط
كونه مضافا ان يكون اسما لا فعلا ولا حرفا لان الاضافة
من خواص الاسم تجردا عن تنوينه ولو تقديرا كوكم درهم مالك
وحواج بيت الله لان التنوين دليل تمام الكلمة والاضافة
دليل عدمه فيتنافيان ونائبه وهو نون التثنية وجمع المذكر
لانهما دليل التمام ايضا على ما يجئ ان شاء الله تعالى لاجل
الاضافة متعلق بالكون او التجرد فقد اللام لا يضاف
لان التجريد لاجل اللام الى يقع على الاضافة التلفظ
ويشكل بالحسن الوجه والضارب الرجل والضاربك وقد
تصدى المص في دفعه في الامتحان بتعيين ان ث للضمير
للضمير اذ اصله الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا بمنزلة
الجزء فحذف ضميره كالحذف من المضاف وبغرض وجود ا ا
التنوين وان لا يكون مساويا للمضاف اليه اى لما يصير
مضافا اليه في العموم والخصوص بان لا يكون ما صدق
عليه واحدا اسماء او بالترادف كليث اسد وحبس منع

او بغيره

65

او بغيره كانسان وناطق ومما يجب ان يعلم ان ليس المراد
بالمساواة المساواة بالوضع لاخفاء في صحة قولك نقد النقود.
والف الف وغلام غلام وابواب وابن ابن وغير ذلك مع
اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع اى المراد المساواة
في الارادة فالمراد بالنقد المضاف ما يستنير به المضاف اليه
وبالمعدود في الف الف غير المراد بالعدد وعلى هذا فقس ومثل سعيد
كرز يؤول باضافة المدلول الى الدال ولا اخص منه خصوصا
مطلقا لانه وجه لانه لا فائدة في ذكر المضاف اليه فينبغي اضافة
المباين نحو غلام زيد واضافة العام من وجه سواء كان المضاف
اصلا للمضاف اليه نحو فضة خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة
واضافة العام الى الخاص مثل شجر الاراك وسورة الفاتحة
وكتاب الاظهار وشهر رمضان لكن انما يتقبل عند الفهم
عند عدم اشتهار الخاص بكونه من افراد العام ولو ادعاه يستهجن
انسان رجل وحيوان فرس وهي اى الاضافة سواء
بتقدير حرف الجر او بدونه كما هو رأى المص على نوعين لانها
اما ان تفيد في المضاف معنى او لا بل تفيد التخفيف فقط
الاولى معنوية منسوبة الى المعنى مفيدة معنى في المضاف تعريفا
او تخصيصا كما افادت في اللفظ تخفيفا فلو سميت لفظية لا
لكان لها وجه لكن لما سميت اللفظية لفظية لوجه فتفضيها
سميت هذه معنوية للمقابلة والتمييز والثانية لفظية اى
منسوبة الى اللفظ لافادة تخفيف في اللفظ وسيأتي ان

جواب لسؤال مقدر

ان شاء الله تعالى ولما كان للمعنوية فضل واصلية مع كثرة المعنوية
في الاستعمال قدمها فقال فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
فيها غير صفة ولو معنى وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وكذا المنسوبة والمصدر بمعنى الصفة والمستعار مضافة الى
معمولها الذي تعمل فيها عمل فعلها بان يوجد شرط عملها فيه فاعلا
او مفعولا بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون صفة مضافة
الى معمول معنوي لم يوجد شرط عملها فيه نحو ضارب زيد فانه
فان الضارب لعدم اعتماده لا يعمل ونحو عمرو ضارب عمرو امس
فانه لما اريد به الماضي خرج زيد عن المعمولية او الى غيره نحو زيد مصارع
مصر فان المصر ليس بمعمول فان معمولة بصرع فخرج نحو زيد
ضارب عمرو الان او غدا او عمرو حسن الدار وبكر حسن الوجه
وبشر هاشمي الغلام او صرع الغلام بمعنى مصروعه او اسد الغلام
اي مجتري الغلام وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذا
كان معرفة من التعريف فاولى بقائه على حاله ان كان نكرة او
المعنى خلوه من التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال
فان كان ذو اللام جرد عنها وان كان علما نكر بان اريد
به واحد من الجماعة المسماة به او الوصف المشتهر صاحبه به
نحو زيدنا خير اي واحد من المسمى بزيد وعمرنا سالم اي شجاعا
سخيا عفيفا ولا يجوز في غيرهما من المعارف كاسماء الاشارة
والموصولات وقال وقد يضاف العلم مع بقاء علميته
اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كزيد الخليل

خاتم

وهذا التقدير تصحيح الحمل ويجوز ان يقدر ان
الف في كتاب النحو اللغة ان يكون البعد
يكون الكلمة الصفة وان يكون ما ليعلق
الا دل بمعنى الصفة اي ما
كاشف اضافتها وان
يكون الصنارد
سما بها
صح

66
وخاتم الجود وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى من البيانية
وهذه كثيرة قدم التقسيم على بيان الفائدة لان المعنوية
لا تكون الا بحرف الجر فكان من تتمتها فكان اهم وقدم
الشرط لكونه موقوفا عليه ان كان المضاف اليه من حيث المعنى
جنسا للمضاف اصلا له ويلزمه العموم له ولغيره كما اشار اليه
بقوله شاملا للمضاف وغيره كي ان المضاف شاملا للمضاف
وغيره يدل عليه كلفظ اطاعدم كونه اخص فيكون بينهما عموم
من وجه نحو خاتم فضة فان الخاتم يكون فضة وغيرها والفضة
يكون خاتما وغيره وتسمى هذه بيانية وهذا اجرى على مذهب
ابن الحاجب وقال الفاضل المحشي ان اضافة العام الى
المطلق مثل شجر الاراك وكتاب الاظهار من هذا القسم
لان الاراك هو الشجر واشار اليه الفاضل الجامي في موضع
من شرحه وان صح خلافه في بحث الاضافة على مذهب
مصنفه او بمعنى اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان
المضاف اليه علة للمضاف كي في دخان النار وحرارة نار في
وقت وجود مضاف اليه غيره غير الجنس الشامل وهو الاكثر
سواء بينهما مباينة نحو غلام زيد ودار عمرو والمضاف
عام مطلقا ككتاب الاظهار او بينهما عموم من وجه والمضاف
اصل المضاف اليه نحو فضة خاتمي او ظرف فيه كيوم الاحد
وضرب اليوم لم يجعل بابا اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف
للمضاف قسما على حدة تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط

ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة بل يكفيه افادة معنى اللام
الذي هو الاختصاص وتفيد اي المعنوية تعريفا للمضاف
ان كان المضاف اليه معرفة لان الهيئة الاضافية في المعنوية
موضوعة لتعيين المضاف اذا كان للمضاف اليه معرفة فمثل
غلام زيد بمعنى غلام معهود من غلمانه اذا كان له غلمان او ذلك
الغلام المعهود اذا له غلام واحد وليس كذلك لغلام لزيد اذ
معناه واحد من غلمانه ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام
بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني والا في المضاف غير
وشبه ومثل فانها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام
في الاغلب ومثلها قولك نظيرك وشبيهك وسواك ومثل
خلق الله وان اكثر ابهاما لكنه لامكان العهد والاستغراق
فيه يتعرف حتى لو وجد العهد في المستثنيات بالاشتهار
او بعلم التي دلت او باضافة الغير الى ضد واحد لتعرف ولندوره
جعله للعدم كالعدم نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف
ان كان المضاف اليه نكرة والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك
نحو غلام رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف خص بالمضاف اليه
والتخصيص الذي حصل بالاضافة وان كان قبلها مثل لغلام
رجل لا يضر لان معنى الواحد يكون معنى الشيئين
نظر وجه التسمية بالمعنوية والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة حقيقة او تأويلا لا اسما نحو

غلام

غلام زيد مضافة الى معمولها الفاعل او المفعول به بان يوجد
شرط عملها فيه فخرج كل ما دخل في المعنوية ودخل كل ما خرج
عنها ولا تفيد الاضافة اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ اي
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها لما كان اضافتها مع وجود
شرط العمل كانت في حكم الانفصال كانها لم تضف فكانت
فائدتها لفظية فسميت لفظية ثم التخفيف اما في جانب
المضاف بحذف تنوينه فقط ولو تقديرا نحو عمرو ضارب
زيد الان او غدا او حذفه نونا ضوارب عمرو الان او غدا من
اضافة اسم الفاعل الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف
اليه وهو كما في نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه فلما اريد
اضافة حذف الضمير من المضاف اليه وعوض عنه اللام وبعد
لكونه اخف من الهاء لكونه حلقيا واللام وسطي لا يمنع اللحن
التخفيف ونصب لتشبيهه بالمفعول او بالتمييز اذ المعنى
عليه واستتر ذلك الضمير في الصفة لئلا تخلو عن المنسوب
اليه فصار غير المتعدي متعديا صورة واريد اضافته فحذف
التنوين ونحو زيد معمور الدار اي معمور داره من اضافة اسم
المفعول الى نائب الفاعل على قياس ما علم في حسن الوجه
ومن هذا القبيل نحو عمرو قائم الغلام من اضافة اسم الفاعل
الى الفاعل او بحذف نائبه فقط وهو نحو الضاربا زيد والضاربو
زيد او مع الضمير نحو الزيدان قائما الغلام اي قائم غلامهما
والزيدون قائمو الفرس اي قائم فرسهم واما في جانب

المضاف اليه نحو الحسن الوجه وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان سقوط التنوين باللام السابقة على
الاضافة خلافا للفراء وجاز الضارب الرجل مع عدم التخفيف
لان في جانب المضاف والمضاف اليه حملا على الوجه المختار في
الحسن الوجه اصله الحسن وجهه لاشتراكهما في كون المضاف
صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا معرفا باللام وانما
حمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة بينهما
اكد والمراد بنحو الضارب الرجل اسم الفاعل المعرف المضاف
الى المفعول المعرف واسم المفعول كذلك نحو المعطى الدرهم
وهذه الصفة اعم من ان يكون بلا واسطة كما ذكر او بها
نحو الضارب غلام الرجل فلو قيل وانما جاز الضارب الرجل والضارب
غلام الرجل حملا على الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان
اوضح وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح لخلو
التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي وجره
وليس فيه قبح ولا اجراء المذكور ولهذا كان مختارا والثاني حسن
من السعة الاسم المبهم التام باحد الاشياء الاربعة فانه يشبه
تمامه بشيء بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم واسم
الاشارة يشبه الفعل التام بما بعده حقيقة او حكما
كما في الضمير المستتر ينصب اي الاسم التام اسما نكرة لا
لاختصاص التمييز بالنكرة على ما هو مذهب البصريين ولجواز
الكوفيين المعرفة على التمييز لازالة ابهامه ووجه نصبه انه

بشبه

بشبه المفعول في الوقوع بعد شيء يتم بما بعده ولما كان
تمامه بشيء بعده اراد ان يبين فقال وتمامه فلما كان
التمام مشتركا بين معان اراد ان يبين ما هو المراد ههنا
فقال اي كونه اي الاسم على حالة يمتنع اضافته اي ذلك
الاسم معها اي مع بقاء تلك الحالة يكون باحد خمسة اشيا
فانه به يمتنع اضافته على ما يبين ان شاء الله تعالى بنفسه بدل اي
لا بشيء آخر وذلك اي التمام بنفسه كائن في الضمير المبهم الغير
المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع او ضمير
خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في مغني اللبيب نحو يالك
نعمه ويالك فضلا واغلب ما يكون الضمير المبهم في موضع اليه
التفخيم والمبالغة في المدح او التعجب نحو ربه رجلا لقيت في مقام
التفخيم ونحو ياله رجلا في مقام التعجب ويا له سرا ما ما بعده ونحو
نعم رجلا زيد والتمييز فيه عن الضمير لا عن النسبة والا لقيل
نعم الرجل وايضا التمام بنفسه في اسم الاشارة لانه من المبهمات
نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على من جعله تمييز الحال
والتمام في هذين لان انهما من المعارف فلا يضافان وبالتنوين
اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا ومكاييل
برا واحد عشر رجلا وكم رجلا وكاين رجلا وكذا رجلا لانها
حيث هي اسماء تستحق التنوين ولما كان لتمييز اسماء العدد
احكام خاصة ولم يكن لها بحث مخصوص في الكتاب
كما في الكافية اراد ان يبينه ههنا توضيحا للمقصود فقال

وتمييز ثلثة يجوز ان يكون غير منصرف لكونه على لفظ او زحكم
لكن الحق عند الفاضل العصام انصرافه وكونه منونا لان اللفظ
في استعمال القائل ثلثة في استعماله الاكثر وهو استعماله مرادا به المعنى
وما زاد عليها منتهيا الى عشرة كلية في مثل هذا المقام لا انه خارجا
وراثيا لا لانهاء الحكم في مدخول فيدخل حتى خمسة الى المذكور
لا ينصب وتسع النصب بل هو مجرور لاضافتها اليه للتخفيف
ومجموع ولو معنى ليطابق المعدود والعدد نحو ثلثة رجال وثلثة
رهط الا في ثلثة الى تسعة تمييزها مائة نحو ثلثمائة منتهيا
الى تسعمائة فان التمييز الذي هو مائة ليس بجمع لا لفظا وهو
ظاهر ولا معنى لدلالتها على عدد معين وهو ليس معنى الجمع
وكان مئين او مئات ولا يجوز الاول لانه لا يضاف العدد الى جمع
المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين ولا الثاني لعدم وقوع
جمع المؤنث السالم تمييزا للعدد لكونه خلاف المعتاد وهو وقوع
صورة جمع المذكر السالم بعده اعني عشرين واخواته
وايضا يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمئات رجل مثلا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء وبعد تعود مجيئه بعد ما هو
في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين واخواته وهو
مستكره لكونه خلاف المعتاد فاقتصر على المفرد مع انه اخصر
قال في الامتحان وتمييز احد عشر واحدى عشرة وما زاد الى تسعة
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في احد عشر الى
تسعة عشر فلان التمييز انما جيء به لبيان المبهم فكان كا

كالجزء من قبله فلو اضيف اليه كان كانه جعل ثلثة اسماء كلمة
واحدة بخلاف نحو عشرك واحد عشر عمرو مما لم يكن المضاف
تمييزا واما في عشرين الى تسعة وتسعين فلان نونها ليست
نون الجمع فلا يحذف عند الاضافة وصورتها صورة الجمع فا
ضافتها مع بقاء النون صارت كاضافة الجمع مع بقاء نونه
ولانه لم يضف مثل احد عشر لشبهه به وحمل عليه عشرون واخواته
ولانه قد يضاف الى غير المميز نحو صمت عشري رمضان اي عشرين
يوما من رمضان فلو اضيف الى المميز التبس ومع هذا جاء
على قلة عشرو درهم واربعو ثوب مفرد واما لفظ التركيب
في المركب وصفة المفرد ليحل ما ليس فيه التركيب عليه وتمييز مائة
والف وتمييز تثنيتهما اي المائة والالف وجمعه اي الالف لان
جمع المائة لا يميز هكذا قال المص ولكن قال الرضي وتبعه
عصام الدين ذلك اذا كان المائة تمييز الثلثة الى تسعة
واما اذا لم يكن فيميز فيقال مئات رجل لا ينصب لاضافتها
اليه بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها ثلث فتحصل الثقل
والمفرد اخف ومجرور بالاضافة وجاء مائة رجال ومئين عاما
قالوا في قوله تعالى ثلثمائة سنين انه بدل نحو مائة رجل ومائتا
رجل والف درهم والفا درهم والاف درهم وبنون التثنية
نحو مئوان سمنا ويجوز في بعض هذين القسمين
اي القسم التام بالتنوين لفظا او تقديرا والقسم
التام بنون التثنية واحترز بالبعض عن مثل احد عشر

فانه لا يضاف الى التمييز الاضافة اى اضافة ذلك الى التمييز
اضافة بيانية لحصول المقصود مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن وشا قفيز وحب ولا تجوز الاضافة فى غيرهما
اى القسمين المذكورين اما فى التام بنفسه فلانتفاء شرطها
الاضافة المعنوية الذى هو تجريد المضاف من التعريف كمر
واما فى التام بنون شبه الجمع فلما من كراهة الغاء نونه وحذفه
واما فى التام بالاضافة فلامتناع اضافة المضاف الى الشئ
آخر لفظا واما معنى فيجوز كما فى حب رمانك لان الحب
مضاف الى الرمان باعتبار انه حب له ومضاف الى الذى طلب
باعتبار انه ملكه حتى يجوز هذا الكلام حيث يكون الحب لطالب
رمان وبنون شبه الجمع فانه بنون الجمع تمييز عن النسبة لا
عن اسم تام مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها وهو
اى شبه الجمع عشرون وما زاد منتهيا الى تسعين نحو عشرين
درهما وبالاضافة اى اضافة للاسم المبهم لامر نحو ملؤه
عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه لكونه
جامدا ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز ولكونه بيانا
له والبيان لا يتقدم على المبين والناسخ من التسعة معنى
الفعل ولما كان المفهوم منه كونه معنى مفهوما من الفعل والامر
ليس كذلك اراد ان يبين المراد بقوله كقال والمراد منه
لفظ مشتق او غير مشتق وهو الاغلب الاكثر يفهم منه
معنى فعل مطابقى كما فى اسماء الافعال او تضمنى وهو الحدث

كما فى خبره

كما فى خبره فاصل معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال
ثم ان من معنى الفعل اسماء الافعال اى مسماها وان على الفاظ هى
الافعال على ما عليه البعض وليس بشئ لانه اذا قيل مثلا رويد لا
يفهم منه لفظ امهل ويشهد له ايضا قولهم نزال معدول من انزل
بل معناه اسماء معانى الافعال حيث لا يفهم من رويد الا معنى امهل [illegible]
بحذف المضاف ايجازا وهو اى اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال
وفى اكثر النسخ وهى وهو موافق لظاهر المرجع ولفهم المبتدئين
ولارادة التنبيه على كثرة الافراد فى ابتداء الكلام والاول اوفق
لمقام التعريف ولتصغير مسماه وبعض ما اى اسم او اسماء فتذكير
الضمير كان لظهور ما بمعنى الامر قدمه مع انه فرع الماضى لكثرته
او الماضى لم يقل ما وضع لمعنى الامر او الماضى لان المتبادر من
الوضع اصل الوضع ودلالتها على هذه المعانى ليست بحسب
اصل الوضع ولهذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان
انسب فالانسب جعل كان بمعنى صار ولم يذكر المضارع
لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع و
بعض اى اسم الفعل او ما كان الجمل دال مسماه على حذف المضاف
او ذكر المدلول وارادة الدال ولا يتقدم معموله اى اسم الفعل
لا مطلقا عليه لضعفه فى العمل وفى اكثر النسخ معمولها عليه
بتأنيث الاول وتذكير الثانى والمناسب تذكيرهما او تأنيثهما
الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هاء هاء زيدا اى خذه ورويد
زيدا اى امهله وعليكم زيدا اى احضروه من الاحضار مثل قول

تعالى هلم شهداءكم ويجيء لازما بمعنى اقبل وتصريفه بان تقول
هلم هلما الخ عند فصيح وهو لغة بني تميم وعليه ما في الحديث هلموا
الى حوائجكم اى اقبلوا مركب من ها التنبيه ولم عند البصريين ومن
هل وام عند الكوفية وهات شيئا اى اعطه ويصرف بحسب
حال المأمور من الافراد وغيره كما في قوله قل هاتوا برهانكم و
حيهل الثريد اى ائته واصله حيهلا ويجيء هذا بمعنى استعجل
فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد او بالباء وللتعدية نحو حيهلا
بعمرو اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على
زيد ويجيء حي مجردا عن هلا بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حي
على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وبله
زيدا اى دعه وعليك زيدا اى الزمه بكسر الهمزة ويستعمل بالباء
بمعنى تمسك ورويد عمروا اى ضعه ونزال زيدا اى انزل
وهذا الوزن من الثلاثي المجرد المتصرف التام قياسي
عند سيبويه ومنعه المبرد بانه لم يسمع قوام وقعاد
من قام وقعد وتعقبه الفاضل العصام بان القياسية
لا تتوقف على السماع في كل فرد اذ لا يلزم السماع في
المشتق اعلام من يعلم وغير ذلك نحو قط بمعنى انته و
تيد بمعنى رويد وامين بمد الهمزة وقصرها بمعنى استجب ووراءك
ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى
تنح وقرقار بمعنى صوت وعرعار بمعنى تلاعبوا وبالوعرعرة
وهي لعبة وهي من الرباعي ولم يجيء منه الا هذان وغير

اللذ

نحو عليكم بالعتيق صح

وغير ذلك مما لا يحصى والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو
هيهات الامر اى بعد وبناؤها على الحركات الثلث ويقلب
هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون في تلك الستة
فصارت اثني عشر وقد يحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت
اربعة عشر وشتان زيد وعمرو اى افترقا وقد يزاد بينه وبين
مرفوعه نحو شتان ما زيد وعمرو وهو افصح من شتان
ما بين زيد وعمرو وفي شتان معنى بعد وما موصولة
او موصوفة اى بعد مسافة بين زيد وعمرو وسرعان
زيد ووشكان عمرو وسلفلين اى قربا وفسر عصام الدين
بسرع والثاني بقرب وغير ذلك مثل بطآن بضم الباء
وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة ومدها والنون بمعنى
ابطأ بمعنى بطؤ وغير ذلك وقد فصل اسماء الافعال
في المطولات ولم يبلغ ما ذكر منها هنا معشارها فيها اعلم
انه لا يخلو اسم فعل عن التأكيد والمبالغة في معنى فعل يستعمل
فيه فرويد زيدا بمعنى امهله مبالغة فالاولى التعبير وهيهات
ذاك بمعنى ما ابعده او ما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب
ومنه جاء التأكيد فالاولى التعبير به ومنه اى من معنى الفعل
الظرف المستقر وقد مر تفسيره في بحث حرف الجر وهو اى
الظرف المستقر لا يعمل في المفعول به بالاتفاق لانه انما
يعمل لنيابته عن عامله وعامله يجب ان يكون من الافعال
العامة وشيء منها لا يعمل في المفعول به ولا في الفاعل

الظاهر الا بشرط الاعتماد وعلم ما ذكر في بيان عمل اسم الفاعل
والمفعول من الاشتراط الخ او الموصول ليحصل القوة
بالاعتماد وعلى ما مر اعلم انه اختلف في المرفوع بعد الظرف هل
الارجح كونه فاعلا او مبتدا والظرف خبره او الواجب كونه فاعلا
نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كان فاعلا فهل العامل المتعلق
المحذوف او الظرف المختار الثاني وبه اخذ كثيرون وعليه بيان
المص واستدلوا على ذلك بامتناع تقديم الحال في نحو زيد في
الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وبتأكيد الضمير
المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في العامل وبان الفعل
لا يشترط في عمله الاعتماد نحو زيد في الدار ابوه وجاءني رجل
في يده كتاب وجاءني زيد على كتفه سيف وافي الدار احد و
ما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه ففي نحو في الدار زيد تعين
كونه خبرا مقدما الا عند الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون
الامرين لانهم لم يشترطوا الاعتماد لا في الظرف ولا في
المشتقات من الفعل فزيد في قائم زيد مبتدا او فاعل ونحو
في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدا
مؤخرا اي في اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا
بان لم يوجد بعده او وجد ولكن لم يرفع ففاعله ضمير
مستتر فيه اي الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذ
المحذوف ويعمل في غيرهما اي المفعول به والفاعل الظاهر
كالحال والظرف بلا شرط كما اذا قيل لك اين زيد فقلت

في الدار

في الدار دارسا يوم الجمعة على معنى ثبت في الدار دارسا يوم
الجمعة بلا تقدير مبتدا ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول
لكونه مؤولا به نحو مررت برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى
بني هاشم ويشترط في عمله اي المنسوب ما يشترط فيه
اي في اسم المفعول من الاعتماد وعلى الاشياء الخمسة ومنه
الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه
واسد على اي مجترئ فلذا اي لاجل ان الاسد بمعنى مجترئ
عمل عمله هذا على راي من جعله مستعارا واما على راي من جعله
تشبيها مؤكدا فلا يكون عاملا ومنه كل اسم يفهم منه معنى
الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات
اي المعبود لمن فيها اي يعبده من فيها لا انه الكائن
فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير
جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير جالسا وليت
ولعل نحو ليت ولعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي
التمني والترجي قال الرضي الظ انهما ليسا بعاملين لان
التمني والترجي ليسا مقيدين بالحال والظرف بل العامل
هو الخبر ولعل المص اختار تقييدها وكان واخواتها وحرف
التشبيه وان وان ولكن وان كانت يفهم منها معنى الفعل
لكن لم يسمع عملها وحرف النداء نحو يا ربنا متعالا لانفهام معنى
النداء منها لانها من حروف المعاني وليس هذا على كونها
عاملا في المنادى كما هو مذهب المبرد لانه عده من معنى الفعل

وجعل العامل في المنادى الفعل المقدر على ما سيجيء وحرف التنبيه
وهو كأن نحو كأن زيدا اسد صائلا والكاف لغضا مثل زيد قائما
كعمرو قاعدا او تقديرا نحو ابو يوسف ابو حنيفة مجتهدا اوفي
الاجتهاد وحرف التنبيه مثل ما ذكر في مثال ها انا زيد قاعدا
انا ابوك مشفقا وحرف النفي نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون
وغيرها كالنسبة الحكمية وما شأنك راكبا وما لزيد وعمرو وناكيين
اي ما يصنعان واين انت من زيد اي بعدت منه فهذه ا
المذكورات من الاسم فيه معنى الصفة الى هنا تعمل في غير الفاعل المفعول
به من معمولات الفعل كالحال والظرف والمفعول معه مثل
ما شأنك وزيدا لما فرغ من العامل اللفظي شرع في المعنوي
فقال والعامل المعنوي ما اي عامل لا يكون للسان فيه حظ وانما
هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان من النوع وزاد ال
الاخفش نوعا ثالثا هو عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان
وذلك العامل كونها تابعة واستدل عليه بان هذه الثلاثة اذا
كانت تابعة للمنادى المبني ترفع على لفظه وتنصب على محله
ولو كان العامل هو المتبوع كما قال سيبويه لم تختلف الحال واجيب
ان الرفع ليس برفع بل ضم المنادى بمنزلة الرفع لمجيئه من قبل
العارض فلا اختلاف واجاب المصنف بجعل الرفع بمنزلة الجر
الجواري في مثل جحر ضب خرب فالاولى مذهب سيبويه فا
فان المنسوب الى المتبوع منسوب اليه مع تابعه قصد
المتكلم فان المجيء في جاءني زيد الظريف منسوب الى زيد المقيد

بقيد

73

بقيد الظرافة وكذا في نحو جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما
كان التابع والمتبوع شيئا واحدا في المعنى وانسحب العامل عليهما
كان الاولى انسحابه عليه تطبيقا للفظ بالمعنى النوع الاول
العامل المعنوي رافع المبتدا والخبر اي عامل الرفع فيهما لاخذ
الاسناد المقتضي المسند اليه والمسند في نوعيه والمسند اليه
الذي هو المبتدا مشابه للفاعل في كونه مسندا اليه والخبر
المسند في كونه جزءا ثانيا من الكلام فرفعهما هذا هو المشهور
واليه ذهب الجمهور وقيل العامل هو المبتدا ونقله الاندلسي عن سيبويه
وقال الكسائي والفراء كل يرفع الآخر وعد الرضي هذا قويا
في بحث العامل وهو اي النوع الاول الذي هو العامل في
المبتدا والخبر التجريد اي تجريد الشيء اي خلوه كما هو المتبادر
في العرف عن العوامل اللفظية والمتبادر من اطلاق العامل ما يكون
مؤثرا في اللفظ والمعنى فلا يرد نحو علمت لزيد منطلق وبحسبك
درهم والمراد عدم العامل اللفظي فلو قيل عن العامل اللفظي لكان
اوضح فهذا الذي ذكرنا مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه
الذي هو سبق الوجود فلا يرد مبتدا وخبر ركبا ابتداء
ولم يأتهما عامل لفظي ويمكن ان ينزل القوة القريبة والامكان
منزلة الفعل والوجود كما في ضيق فم البئر اي احفره ضيقا الفم او
يكون المعنى ان وجدت العوامل ح في اكثر النسخ المجرد
وهو الانسب والاوفق لما في عامل المضارع اي النحوي و
والخلو لاجل الاسناد اي اسناد شيء الى شيء والشيء

والشيء الاول الخبر والثاني المبتدأ صح بتجرد الاسماء المعدودة
فانه ليس للاسناد نحو زيد قائم والنوع الثاني من النوعين
رافع الفعل المضارع وهو اي رافعه وقوعه مطاب بنفسه
اي لا بناصبه وجازمه موقع الاسم اي موقعا يليق به كالوقوع
في موقع الخبر نحو زيد يضرب او الصفة او الحال نحو جائني رجل
او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لانه خبر وذلك
الوقوع او وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا
تجرد المضارع عن النواصب والجوازم بان لا يكون ناصب
ولا جازم لانه اذا دخل عليه احدهما كان معمولا له ولا يوجد
الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذن يكون كالاسم
فاعطي اسبق اعرابه وهو الرفع وهذا مذهب البصريين
وعند اكثر الكوفيين الرفع التجرد عن الناصب والجازم و
اورد على مذهب البصريين مضارع مرفوع لم يقع موقع الاسم
كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد السين وسوف وقد
وخبر كاد ويضربان الزيدان واجيب عن الاول والاخير
بانه يقال الذي ضارب هو وضارب الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره على خبر الاخير
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم واخويه انه مع السين
وسوف وقد واقع موقع قائم وعن نحو كاد زيد يقوم ان
الاصل فيه الاسم وعدل عنه لعارض وقد سبق مجموع ما ذكرنا
من العوامل مستون فذلكة ما ذكرنا تفصيل العوامل

الباب

الباب الثاني من الابواب الثلاثة في المعمول وتوضيح هذا
الكلام يطلب من الكلام السابق ولما توقف معرفة المعمول
على بيان ما يكون معمولا وما لا يكون معمولا اراد ان
يبينهما اولا فقال اعلم ايها الطالب لمعرفة المعمول اولا
اي قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة احوال المعمول
ان الالفاظ وانما قال الالفاظ لتعم الاقسام الثلثة للكلمة
والجملة لان للكل الوقوع في التركيب وعدمه الموضوعة
اي التي تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع للمعنى او للفظ
كما في الالفاظ التي اريد بها الفاظها نحو جسق مهمل ودير مقلوب
زيدا اذا لم تقع في التركيب مع الغير كالالفاظ المعدودة من
الفعل مثل يضرب يقتل يفتح يعلم يحسن يحسب او من الاسم
نحو زيد غلام مهما ما من اي اين اني او من الحروف نحو هل
بل قد لم لكن معمولة كان المعمول لا بد له من عامل والمعوض
عدم كونها كما لا تكون عاملة او خبر مبتدأ محذوف اي هو
اي عدم كونها معمولة مثل عدم كونها عاملة لعدم معمولها ولكن
وقعت فيه اي في التركيب فهي اي تنقسم على ثلثة اقسام القسم
الاول ما اي لفظ مركب لا يكون معمولا اصلا اي لا اصالة ولا
نيابة اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم
مقتضيه وهو المعاني المختلفة والمشابهة الكلمة كما في قسمي
القسم الثاني وعدم قيامه مقام ما يوجد فيه هو فيه كما في
نوعي القسم الثالث وهو اي القسم الذي لا يكون

معمولا اثنان اى نوعان النوع الاول الحرف مطلقا عاملا
او غير عامل باتفاق الفريقين والنوع الثانى الامر بغير اللام
متى اطلق لفظ الامر فى هذا الفن يراد به هذا الامر فقوله بغير
اللام قيد تخفيفى لئلا يتوهم من هو قريب العهد بعلم
الصرف للفريقين لانه جامع لهما فى ذلك العلم عند البصريين
انما حكم بانه غير معمول فانه اى الامر لما حذف عنه حرف المضارعة
لدفع الالتباس بالمضارع بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة
الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين التى
بسببها صار للمضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما
سبق فاضرب معطوف على صار وعمل فيه اى فى المضارع خرج
اى الامر عن المشابهة لزوال سببها جواب لما وهى حرف و
وجود لوجود وضد لو عند سيبويه وظرف لجوابه عند غيره فعاد
الى اصله وهو البناء الاصلى وقال الكوفيون هو موب
مجزوم بلام مقدرة ولا ثمرة لهذا الخلاف فى اللفظ بل فى
قول البصريين انه مبنى موقوف وسكون آخره وسقوط
نونه بناء ووقف وقول الكوفيون انه مجزوم والسكون
والسقوط جزم واعراب والقسم الثانى ما يكون معمولا
دائما اى لا ينفك عن المعمولية معربا او مبنيا لوجود موجبه
وهو اثنان ايضا اى كما كان القسم الاول اثنين الادا الاسم
مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم حتى ابتدائية سببية و
وعدقولها سببية عن الحكم السابق على اسماء الافعال

بان لها

بان لها محلا من الاعراب قال الدمامينى فى شرح المغنى عن
سيبويه والمازنى وجماعة من النحاة انها معمولة لها محل من الا
محال الاعراب فاختلفوا فى تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل على ا
الابتداء اى على انها مبتداء ولا خبر له بل فاعلها ساد مسد الخبر
كما فى اقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضى ليس بشئ لان
قائم اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم
الفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فان تسمع فى
تسمع بالمعيدى وان كان فعلا لفظا الا انه مبتداء كاسم
الفعل او كاف ذلك او حكم بانها منصوبة المحل على المصدرية
اى على انها مفعول مطلق لافعال محذوفة حكم به بعض
آخر ورده الرضى ايضا بانه لو كان كذلك لكانت الافعال
مقدرة قبلها فلم تكن قائمة مقامها فلم تكن مبنية وان
قال بعضهم وهم المحققون فى نقل ابن مالك والجمهور عند
ابن هشام وهو المختار عندى وعند الشيخ الرضى وقيل انه مذهب
الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل اذ رب
عارض لازم ورب اصل مرفوض وحكم على ضمير الفصل وهو
صيغة مرفوع بين مبتداء معرف وخبر معرف باللام او اسم
تفضيل مستعمل بمن دخل عليهما النواسخ نحو كان زيد هو
القائم وزيد ظننته هو الكريم وانه هو وما زيد هو القائم
وكنت انت الفصل منه عمرو اولا نحو زيد هو القائم وزيد هو [illegible]

نحو عمرو ويكون مطابقا للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة والوجه من
اشتراط الفصل بين كون الخبر خبرا ونعتا ثم اتسع وجرى به فيما
لا التباس فيه باختلاف الاعراب كما اذا دخله بعض النواسخ
او يكون المبتدا ضميرا او الخبر افعل طردا للباب ويسماه
البصريون فصلا للفصل المذكور والكوفيون عمادا من عماد البيت
لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا يسقط عنها كالعماد للبيت
يحفظ عن السقوط بالحرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو
رفع التباس الخبر وذهب اليها بعض البصرية لاستنكار الخلو
الاسم عن الاعراب والكوفيون يجعلونه تاكيدا ورد
بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لان الضمير لا يؤكد به المظهر
خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية اى خالف ذلك البعض الذي
ذهب الى حرفيته حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه
ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة
للمصدر لتبيين فاعله اى خلافا ثابتا للبعض ولا يخفى انه
المصدر حينئذ يجب حذف فعله ويكون نائبا عنه فلا يوصف
كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل لانا نقول نحو سنة
الله اى سن الله سنة حذف فيه الفعل وجوبا واقيم المصدر
مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف و
النائب لا يكون في حكم المنوب عنه من كل وجه وهذا يقول

ذلك

ذلك البعض انه اسم لا محل له من الاعراب كلتيناف قال المص
لا نظير له في الاسم فهو بعيد يريد غير المنقول الى معنى الفعل
فلا يرد كاسماء الافعال على القول المختار ولما كان صورة اللام
حرفا وما سبق اسمائيته على الغاية بتغير الاسلوب فقال
واما اللام الداخلة على الصفات ولم يقل وعلى اللام اراد بالصفات
اسم الفاعل واسم المفعول بازاء ما فوق الواحد او الانواع او
او لا فراد لان اللام الداخلة على الصفة المشبهة واسم التفضيل
حرف تعريف بالاتفاق لعدم تاويلها بالفعل لكون الاول
للثبوت والثاني للزيادة فقال بعضهم وهو المازني والاخفش
انها حرف التعريف لا اسم موصول كغيرها اى كلام غير اللام الداخلة
عليها كالرجل والحسن لاجراء الاعراب على مدخولها كغيرها ولو
كانت موصولة لكان الاعراب حقها ويجرى عليها ويجئ الجواب
في جواب الاول بان الجمهور وقال اكثرهم وهم الجمهور هي اسم موصول
بمعنى الذى في المفرد المذكر او التي في المؤنث وبمعنى تثنيته المذكر
والمؤنث والجمع كذلك فيثنى مدخوله ويجمع ويذكر ويؤنث
ويجوز ان يعتبر صورتها حيث يكون معناها تثنية او جمعا او
مؤنثا فيفرد مدخولها اعتبارا للفظها فيكون مما يكون
معمولا دائما فيكون لها اعراب في كل موضع مع ان الاعراب
في مدخولها لا فيها فبين وجهه بقوله اعطي اعرابها لما بعدها
اى اللام اللام في لا زائدة في المفعول على ما اختاره في مغنى
اللبيب وقال الرضي كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر في غير

معناه المشهور او زائدة فالواجب فيه التضمين ففي كلام
الم يضمن معنى الوصل فاصل الكلام لعطي اعرابها ما بعدها
عارضا لحذف ما بعدها فاظهر بدرا وذكر مثله الفاضل العصام
في حاشية الفوائد الضيائية لما نقل اي ما بعدها ما مصدرية
اي لا انتقال من الفعلية اي من كونه فعلا الى الاسمية اي كونه اسما
صورة لكراهتهم دخولها على الفعل فصار كالا معنى فرجحت
انتقل اعرابه الى مدخوله فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني الذي
ضرب زيدا او يضرب زيدا واصل جاءني المضروب غلامه جاءني
الذي ضرب غلامه واصل الضاربان زيدا اللذان ضربا زيدا
الضاربون الذين ضربوا وهكذا فعكس في الجزء الاول اي
الذي معمول لوجود المقتضي وعدم المانع والجزء الثاني غير
معمول لعدم المقتضي الذي هو المعاني فلا يرد الذي يضرب
لانه ليس بمعمول بهذا فلما غير هذا الكلام اي الذي ضرب
بان غير الذي الى اللام وضرب الى اسم الفاعل وقيل الضارب
صار الاول في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام
وان كان في المعنى ونفس الامر اسما موصولا والثاني اي
ضرب في صورة الاسم وان كان بمعنى الفعل فوجب
ان يراعى الصورتان فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب
من الاول الى الثاني وصار لفظيا كما في المثال المذكور
او تقديرا كما في مثل القاضي لانتفاء المانع الذي هو البناء
مرجحا اي انعكاس ترجيح لو معقول له فعكسوا المدلول

جر

عليه بالعكس ولا يجوز ان يكون لجانب اللفظ اي لجانب هو
اللفظ فالاضافة بيانية واللام زائدة لتقوية عمل المصدر
على جانب المعنى اي جانب هو المعنى في الاعراب الذي هو حكم
اي اثر لفظي اي منسوب الى لفظ المحل لا الى معناه اشارة الى
وجه ترجيح جانب اللفظ فالاعراب في الحقيقة للام وظهر في مدخوله
والذي حمل الجمهور على هذا التطويل كلها في المفعول به بمعنى الماضي
باللام دون الاستفهام والنفي كما عرفت مع ان طلبهما للفعل
اقوى من الموصول والثاني من الاثنين الفعل المضارع وان كان
مبنيا باتصال نون جمع المؤنث ونوني التاكيد لانه اذا وقع
في التركيب لا بد له من عامل او ناصب او جازم لوجود المقتضي وهو الم
المشابهة التامة لاسم الفاعل فيكون مرفوعا او منصوبا او
مجزوما والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما اي لفظ كان
الاصل فيه اي في ذلك اللفظ ان لا يكون معمولا لعدم وجود ا
المقتضي فيه في ذاته لكن قد يقع ذلك اللفظ موقع القسم الثاني
وهو ما يكون معمولا واي اسما او فعلا مضارعا فيكون معمولا
لقيامه مقامه ولحمله عليه لا لوجود المقتضي فكم من شيء يقوم مقام
شيء فيأخذ حكمه وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي
كالقسم الثاني الاول الفعل الماضي فانه اي الماضي اذا وقع بعد
ان المصدرية الناصبة يحكم على محله اي الماضي بالنصب واذا وقع
اي الماضي بعد العامل الجازم حرفا او اسما حال كونه شرطا
او جزاء بلا فاء او معه يحكم على محل الجملة بالجزم لا الماضي كما

ان شاء الله تعالى يحكم على محله بالجزم لنيابته مقام المضارع
اذ الناصب والجازم عاملان فيه اصالة دون الماضي نيابة عنه
ولظهور ذلك الاعراب الذي هو النصب او الجزم في المضارع
المعطوف على ذلك الماضي وظهوره فيه يدل على وجوده في
المعطوف عليه لانه يتبعه له ولتاثير الجازم في معناه حيث
يقلبه الى الاستقبال فائدة لفظ الجزم ذكره في شرح اللب
كلو لم يجئني ان ضربت لك منصوب محلا لكونه مبنيا وتقتل
معطوف منصوب لفظا لعدم المانع من ظهوره مثال لوقوعه
بعد الناصبة ومثال وقوعه بعد الجازم كان ضربت مجزوم
محلا وتقتل مجزوم لفظا ضربتك واقتل والجار في قوله في
غير هذين الموضعين متعلق بما يكون قدم عليه او التقدير
والماضي في غير هذين الموضعين لا يكون معمولا لعدم نيابته
مقام ما يكون معمولا فالماضي يقع موقع المضارع لا غير والثالث
من الافعال الجملة فانما هي لا يكون لها اعراب لعدم موجبه فيها
واذا وقعت موقع الاسم او المضارع تكون معمولا لنيابتها
عنهما لا للوجه المقتضي ولما كان معرفة احوالها موقوفة
على معرفتها قسمها على قسمين وبين لكل قسم فقال وهي
على قسمين ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه لا
لان التصنيف للمبتدئين ولا علينا ان نبينه وبعض ما يتعلق
بالمقام فنقول الجملة اللفظ المركب الذي فيه اسناد مقصود
لذاته او غير مقصود وهي عند المص اعم من الكلام لان

اسناده

اسناده مقصود لذاته فلا يكون له اعراب في موضع فنحو زيد
قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم او اما ابوه
قائم منه جملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا
ثانيا لا علم ومعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون
لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم
يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا فكل كلام جملة
وبالعكس وجعل بعضهم اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية
ورد بان الجملة ان تحققت بدخول اداة الشرط عليها انه تعد
قسما مستقلا من الجملة تحققت بدخول اداة التشريد كلو العدد
اما زوج واما فرد واداة النفي وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل
الشرطية في الفعلية والظرفية ان تحقق ان يكون مسمى
جزءا منه كما اعتبر المص في الاتي ان بسبب انتقال العمل والاثر
والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد والا انه لا يتم الفعل
بكونه لفظا او معنى هنا ادرجها في الفعلية تقليلا للاقسام
وتسهيلا للضبط فبقي قسمان احدهما فعلية اي جملة منسوبة
الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل وهي اي الجملة الفعلية على اختيار
صاحب اللباب والمص في هذه الرسالة الجملة المركبة اي التي
ركبت من الفعل حال كونه لفظا اي لفظيا بان يكون لفظ
لفظ الفعل ويجوز ان يكون تمييزا من نسبة المركبة الى الفعل
بواسطة من اي من لفظ الفعل ولو تقديرا دخل عليه اداة الشرط
او لم تدخل نحو ان احد من المشركين تبارك او معنى او معنويا

والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء الافعال لا ما يفهم منه معنى
فعل مطلقا اى كان كذلك فيما سبق بقرينة المقسم وهو
الجملة ومن فاعله اى مرفوعه فاعلا او نائبا او اسم باب كان او كاد
مثل ضرب زيد عمرا او ضرب عمرو وكان الله عليما مثال للفعلية بدون
اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لها معها وهيهات زيد
وتراك ونزال مثال لها والفعل بمعنى اسم فعل واقائم الزيدان
مثال لها والفعل بمعنى مشتق ومن فسر الفعلية بما جزؤه الاول
فعل فهما جملة اسمية عنده ومثاليته مبنية على ان اقائم
مبتدا والمرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر وفيه قولان آخر
آخران احدهما كون قائم خبر المبتدا محذوف اصله اقائمان
الزيدان ففي الصفة ضمير فلما حذف المبتدا اقيم الاسم الظاهر
موضع الضمير دفعا للالتباس والثاني ان يكون قائم خبرا
والزيدان مبتدا وترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى
الظاهر وهو على هذين القولين جملة اسمية وافي الدار زيد
مثال لها والفعل بمعنى ظرف مستقر وثانيهما اسمية وهي الجملة
المركبة من المبتدا والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد
قائم وما قائم زيد وان زيدا قائم وان الانبياء بابهم وما هذا
بشرا ومنهم من فسرها بما كان جزؤه الاول اسما مسندا
اليه او مسندا تقدمه حرف او لا فاقائم الزيدان اسمية لما بين
القسمين من الجملة اراد ان يبين المواضع التي تكون لهما
بوقوعهما موقع ما لا بد له من اعراب فقال فان اريد بالجملة اللفظ

اللفظ

اللفظ مقام الاسمى بعد الرجوع ولئلا يتوهم رجوعه الى الجملة الكلية
لو ترك لفظها لو حظ معناها نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة او لا نحو ضرب جملة فعلية فلا بد اى للفظها من اعراب
محلي كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديري على ما اختاره المصنف
لان في آخره اعرابا محكيا لكونه متعلق بلا بد اى انتفى البد
لكونه في حكم الاسم المفرد المخبر الجملة مؤولا به كما يشير اليه بقوله
اى هذا اللفظ حتى ابتدائية يجوز وقوعها اى تلك الجملة في
كل ما اى موضع وقع الاسم المفرد فيه اى في ذلك الموضع
فتقع اى الجملة التي اريد بها لفظها مبتدا وفاعلا ونائبه وغير ذلك
من معمولات العامل نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ وقع
زيد قائم جملة اسمية وادفع زيد قائم مقام الفاعل وكان
ضرب زيد جملة فعلية وعلمت زيد قائم جملة اسمية وعلمت ان
ان زيد قائم جملة اسمية ومنه اى مما اريد به لفظه مقول
القول اى جملة محكية بالقول اى جعلت معمولا له وانما
فصل عما قبله بقوله منه لانه وان كان لفظ الجملة الا انه لا بد فيه
من ملاحظة المعنى بخلاف ما تقدم فان عدم الملاحظة فيه اكثر
كما لا يخفى نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا والحكم كذا اى كحكم
ما اريد به لفظه او المعنى وشذ اى مثل المذكور من الجملة الجملة
ان اريد بها معنى مصدري اى منسوب الى المصدر بان تؤول
بالمصدر يعني انه لا بد له من اعراب في كل موضع اما بواسطة
ان اى بواسطة حرف ان بالفتح وتشديد او ان وما المصدريتين

صفة لان وما والمخففة من المشددة كالمشددة كقولك بلغنى
انك قائم اى قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا خير لكم اى
صيامكم واطلب العلم ما دمت حيا اى مدة دوام حيوتك و
اعلم ان لا اله الا الله او اريد بها معنى مصدرى بغيرهما اى بلا واسطة
نحو الجملة التى اضيف اليها نائب الفاعل اختلفوا فيها هل هى جملة
من حيث هى او معنى مصدرى مفهوم منها اشار الى الثانى
ههنا والى الاول فى بحث المبنى قال الرضى النزاع فى الحقيقة
منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن
حيث المعنى الى مصدرها كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم
اى يوم نفع صدق الصادقين ونحو جملة وقعت بعد سواء
نحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم سواء اسم بمعنى الاستواء ونعت به كل نعت بالمصدر
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيه سواء لانه
فى مصدر وههنا خبر ان وما بعده فاعله او خبر مقدم وما بعده الاصل مع
مبتدأ والجملة خبر ان اى ان الذين كفروا استواء مسا
وبان عليهم فى عدم النفع انذارك وعدم انذارك وحسن
دخول الهمزة وام عليه لتقرير معنى الاستواء وتاكيده
فانهما جردتا عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء ونحو تسمع
بالمعيدى خطاب لنفسه خير من ان تراه تسمع مرفوع مبتدأ
جرد عن النسبة الثانية والزمان واريد معنى المصدر المضاف
الى الفاعل والمعيدى منسوب الى معيد تصغير معد بالا

بالترخيم

بالترخيم واصله ان المنذر سمع المعيدى واعجبه ما يبلغه من
فصاحته وبلاغته فاراد زيارته فلما راه استحقره فقال تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه فقال المعيدى الرجال ليسوا بجزر انما
المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيانه وان قاتل قاتل
بجنانه فاعجب المنذر كلامه اى سماعك وعد الامر مقصور مشاوح
مقصور على السماع وقيل هو بتقدير ان ورفع المضارع
لعدم عامله لفظا فى هذا شذوذ فان اعتبار المؤثر بلا
اثره وتقديره بلا شرط فى غير هذين الموضعين اللذين
احدهما ما اريد به لفظه والاخر ما اريد به معنى مصدرى لا يكون
له حكم الاسم المفرد لكونه فى معناه ولا يكون له اى للثانى
الذى هو الجملة اعراب فى وقت او لسبب الا وقت ان تقع
خبر المبتدأ او بان تقع نحو زيد ابوه قائم او خبر الباب ان اى
الحروف المشبهة بالفعل نحو ان زيدا قائم ابوه وكذا النفى
الجنس نحو لا غلام رجل اخوه عبد وخبر الا فى المستثنى المنقطع
نحو المعصية تبعد عن الجنة الا الطاعة تقرب فتكون الجملة ا
الواقعة خبر الواحد منها مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان
اى الافعال الناقصة نحو كان زيد ابوه عالم او خبر الباب
كاد اى الافعال المقاربة نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا
لكن اذا لم يكن بتقدير ان
ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا
لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة
معلقا عنها نائب الفاعل لمعلقا نحو علمت اخائم زيد قائم

مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر فيكون جملة فعلية او خبر
مقدم وزيد مبتدأ فيكون جملة اسمية او تقع حالا نحو جاءني زيد
وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في احد هذه المواضع منصوبة
المحل لكون كل منها من المنصوبات وكذا ما وقع خبرا لما ولا
الحجازيتين نحو ما زيد ابوه جاهل ولا رجل غلامه افضل او تقع
الجملة جوابا كائنا لشرط اداة جازم كائنا وذلك الجواب بعد الفاء
الشرط الجملة الاولى من الشرطية والجواب الجملة الثانية قيد بالجازم
لان غيره من ادوات الشرط لا يعمل وبقوله بعد الفاء لانه
اذا لم يكن كذلك لا يكون له اعراب وسيجيء ان شاء
الله تعالى او بعد اذا الفجائية النائبة عن الفاء في الجملة الجزائية
في الربط لدلالته على حدوث امر بعد امر ففيه معنى التعقيب نحو
ان تكرمني فانت مكرم او ما كرمتك وقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فتكون الجملة الجوابية
بعدهما مجزومة المحل او تقع صفة لنكرة حقيقة نحو جاءني رجل
ابوه عالم او حكما مثل ولقد امر على اللئيم يسبني او معطوفة
على اسم مفرد ليست بجملة نحو زيد ضارب ويقتل والزيدان ضا
ربان ويقتلان او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب
من الجمل السابقة نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد وجاءني رجل
ابوه قائم وابنه كامل او تقع بدلا من احدهما اي المفرد
والجملة التي لها محل من الاعراب نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فان جملة هل هذا الا بشر بدل

من النجوى

من النجوى على وتفسير على وجه وقوله تعالى ان الذين كفروا سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فان جملة لا يؤ
منون بدل من جملة سواء عليهم ءانذرتهم على وجه البيان
على وجه او تاكيد للثانية اي الجملة ولا تقع تاكيدا للمفرد لان
اللفظي بتكرير اللفظ الاول والمعنوي بالفاظ مخصوصة و
للجملة ليست منها نحو زيد ابوه عالم وعمرو اكرم ابنه
او بيانا لها اي للجملة على رأي وهو رأي اهل البلاغة نحو لا
يؤمنون على وجه كما ذكر وانكر النحاة ذلك قالوا عطف
البيان لا تكون جملة ولا تابعا كالصفة وبعضهم انكر كون
الجملة بدلا ايضا فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع
من رفع ونصب وجر وجزم فظهر من هذه الجملة اي مجموع ما ذكر
من قوله فان اريد بها لفظها الى هنا لما كان في التفصيل نوع
املال وعسر ضبط اجمله تيسيرا للضبط وتسهيلا للحفظ
ان الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد وفي حكمه فيكون له
اعراب في كل موضع على حسب اقتضاء العامل كالمفرد وذلك
القسم ايضا اي كمطلق الجملة قسمان الاول ما اي قسم
اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري بلا واسطة
او بدونها وقسم من الجملة صرح به مع ظهوره لئلا يتوهم
من اول الامر انه قسم من القسم الاول لقربه وبعد الجملة
لا يكون في تأويل المفرد بالمعنى الذي ذكر فلا تكون معربة
في موضع لعدم الموجب واستقلالها بالافادة الا في ستة

مواضع خبر اي خبر كان ومفعول اي مفعول كان مما سبق
حتى المعلق عنه وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال
وتابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا
لا يكون معمولا وما يكون اعلم ان المعمول وهو ما فيه الاعراب
لفظا او تقديرا او محلا على نوعين احدهما معمول بالاصالة
اي معمول ملتبس بالاصالة فيه لكون معموليته لذاته لا التبعية
لمعمول وثانيهما معمول بالتبعية اي بكونه تابعا لمعمول
النوع الاول وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام لان المعمولية
بحسب اقتضاء العامل وهو رافع وناصب وجار وجازم فالمعمول
مرفوع ومنصوب مشترك بين الاسم والفعل ومجرور مختص
بالاسم ومجزوم مختص بالفعل اصالة ولما سبق الاجمال
التفصيل قال واما المعمول المرفوع فتسعة ثمانية منها اسم
حقيقة او حكما وواحد فعل الاول من التسعة الفاعل
قدمه لانه اصل المرفوعات لكون عامله فعلا اصالة وهو
قوي لفظي ونائب الفاعل نائب عنه والمبتدأ عامله معنوي
ورفع العامل يقتضي نوع المعمول والنائبية تقتضي اصالة
المنوب عنه وهو اي الفاعل ما اي مرفوع اسند اليه اي نسب
اليه بعينه او ما بمعناه والنسبة التعلق والاسناد نسبة
يصح السكوت عليها ونسبة بعض ما بمعنى الفعل لا
يصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لا يدخل
المفعول به وغيره من المتعلقات في التعريف فلا ينتقض

منع

منعا الفعل الاصطلاحي خرج به المبتدأ التام الذي لا يحتاج الى
خبر منصوب خرج به اسم الفعل الناقص المعلوم خرج به نائب
الفاعل ذكر المعلوم لا يغني عن ذكر التام لان المعلوم ما لا
يكون مجهولا ولا يلزم منه ان تاما فكان معلوم كضرب نعم
ذكر المجهول في تعريف النائب مغن عنه لكنه اغناء المتاخر عن
المتقدم ولا ضرر فيه او ما اي شيء يلابس بمعناه اي معنى
الفعل التام المعلوم مما يعمل عمل الفعل مما تقدم من الصفات
غير اسم المفعول والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر
وليس المراد به ما هو المصطلح من التابع من العامل القياسي
بل هو اسم منه نحو ضرب زيد مثال للفاعل المسند اليه الفعل واقائم
الزيدان مثال لما اسند اليه معنى الفعل باسناد تام لا يخفى
انه جملة فعلية وما شبه غير تامة نحو زيد قائم او قائم ابوه و
هيهات زيد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا
تاما والثاني من التسعة نائب الفاعل لم يقل مفعول ما لم
يسم فاعله كما قال غيره لانه اخصر وهو ظاهر واظهر لان
دلالة على نيابته عن الفاعل ولانه يصدق على درهما في
اعطي زيد درهما بخلاف ما قالوا قدمه لئلا يلزم الفصل بين
النائب والمنوب عنه ولاصالته بالمعنى الذي ذكر وهو اي
اي ما اي مرفوع اسند اي نسب اليه الفعل خرج به المبتدأ
التام خرج به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل
او ما بمعناه من اسم المفعول والمنسوب واسم التفضيل

المبني للمفعول والمصدر المجهول نحو ضرب زيد واضروب الزيدان
وزيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي غلامه
واشتغل من ذات النخيين واعجبني ضرب زيد اي مضروبية
ولا يكونان اي الفاعل ونائبه شيئا الا اسمين صريحين كا
كالامثلة او بتقدير او ما في تأويله اي الاسم الدال عليه متضمن
من الجمل التي اريد بها لفظها او معنى مصدري لكونهما مسندا
اليهما كل وقت غير وقت ان النائب قد يكون جارا ومجرورا
لما قد سبق ان المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع
المحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا في
الاستثناء المتصل اعطي اعراب مدخولها بعدها لكونها
اسما فكان مستثنى مفرغا لكن المشهور في السنة
المعربين انها هاهنا بمعنى الا بمعنى لكن ولا يلزم من كونها بمعنى
الا كونها عاملة عملها لانه كم من شيء يكون بمعنى شيء ولا
يأخذ كل حكمه ولو سلم يقدر له خبر فيكون المعنى الا ان ال
النائب قد يكون جارا ومجرورا ثابت فاعطي اعراب مدخولها
بعدها لكونها اسما واضيفت اليه فاحتيج الى عامل يصح
المعنى به وذلك المعنى به وذلك والله تعالى اعلم الحصر المفهوم
من الكلام على معنى وبعض منصرفها على الصحبة حال كونها
غير مشوب بكون النائب جارا ومجرورا نحو مر بزيد فيجب
افراده اي النائب الذي هو جار ومجرور لان العا
العامل اذا المسند الى غير الضمير المتصل يجب افراده

على

83

على ما سيجيء وتذكيره اي العامل ولو كان المجرور مؤنثا حقيقيا او
ادميا نحو مر بهند ولا يجوز مرت بهند هذا ثم ان قولهم بوجوب
تذكير ما اسند الى الجار والمجرور وتعليلهم لكنا نه حتّام والام و
علام بالالف بصيرورة ما الاستفهامية مع حرف الحروف
كالشيء الواحد لشدة الاتصال فصار الالف كانها في الوسط
يدلان على ان الجار كالجزء من المجرور فكان المسند اليه هو
الجار والمجرور فصار كالمركب وان اعتبر الاعراب في المجرور لصلاحيته له
وهما من حيث هما لا يوصفان بالتأنيث ولذا اوجب تذكير العامل
اذا المسند اليهما نعم يعتبر الى بعد بالعامل وبهذا يصير من تتمة
العامل فكان الجار من الاعتبارين والاليق بالاستدلال اعتبار
الاتصال اللفظي ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستواء
وقيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لان شدة الاتصال جعلتهما
كالجزء الاخير من الفعل واقام صاحب اللباب لكونهما كالجزء
تسعة شواهد فان اردت تفصيله فعليك به ولا بد لهما معا
من عامل لكون النسبة مأخوذة فيه وضعا الا ان المصدر وقد
ربما ان حذفهما معا انه وكل منهما اي من الفاعل ونائبه
قسمان مضمر هو ما وضع لمن يحكي عن نفسه او يخاطب
اليه او لشيء ليس واحدا منهما تقدم ذكره لفظا او معنى
كما في مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او حكما كما في ضمير الشان
والقصة والضمير المبهم او اعتبارا لما في مثل عم يتساءلون
لتعينه كانه ذكر ومظهر وهو بخلافه فالمضمر الذي هو الفاعل

او نائبه الفاء في اشارة التفصيلية لا جوابية ايضا اي كالفاعل ونائبه
على قسمين مستتر اي منوي مع العامل واعتباري ليس بملفوظ
حقيقة بل حكمي بان حكم بملفوظيته لاجراء احكام اللفظ
عليه من الفاعلية والمؤكدية والعطف عليه وغيرها وبارز وهو
متصل بقرينة اللحاق وهو لفظ حقيقة ولا يستعمل الا بما
اتصل به فالمستتر ايضا اي كالمضمر قسمان الاول واجب
الاستتار اي واجب استتاره ملتبس بحيث لا يجوز ابرازه
لعدم محله على ما يأتي بدل من واجب او خبر بعد خبر ويجوز نصبه على
ان يكون حالا من الضمير الملحوظ في الاستتار ولا يسند عامله الا اليه اي
لا يجوز اسناد عامله الى غيره ضميرا او اسما ظاهرا والا لكان جائز الا
الاستتار والثاني جائز الاستتار يكون بحيث يسند عامله
تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر او الى ضمير منفصل نحو زيد ما ضرب
الا هو وما ضرب الا انت على وجه والتخصيص بالاسم الظاهر اول
لكثرته والاول اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين
اي المتكلم وحده والمتكلم مع غيره والمخاطب لا الغائب المفرد
لا التثنية والجمع المذكر لا المؤنث والمنفيات ستجيء كائنة من غير
الماضي مضارعا او امرا او نهيا وما من الماضي يجيء لانه لم يسمع استناده
الى غيره ولان الابراز في الضمير اصل لانه ليس باعتباري محض كا
كالمستتر والماضي اصل بالنسبة الى غيره فاعطي الاصل
الاصل والمستتر فرع لاعتباريته فالمناسب اعطاؤه
للفرع نحو اقرب للمتكلم وحده ونضرب لغيره للمتكلم مع غيره الذكر

وفي

وفي اسم فعل الامر لان حكمه حكم مسماه ولذا لا يجوز في اسم
الا مثل نحو عليها بنزيد نحو نزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى اكفف وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل وفيها يعمل
في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما مر
قال في مغني اللبيب ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم
لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتدأ لزم الفصل
باجنبي بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ
ومنكم مفسرة لمنكم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن فحذف فخير وخرجه
ابو علي ومن تبعه على ان نحن تاكيد لضمير افعل والمبتدأ نحن
المقدر بقرينة المذكور نحو زيد افضل من عمرو وفي معرف اسم الفاعل
واسم المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستعار والمنسوب
وفي الصفة المشبهة والظرف للمستقر اذا لم يوجد شرط عملهن
في الفاعل ونائبه او المراد بالفاعل المرفوع الظاهر واذا وجد فلا
يجب الاستتار ونسبا في نحو جاءني ضارب او مضروب او اسد
اي بحتري ناطق بهذا قرينة الاستعارة او هاشمي اي منسوب
الى بني الهاشم او حسن ونحو في الدار زيد اخا ونحو لئلا يتوهم
انه داخل تحت المجيء لانه معطوف عليه ثم ان كون هذا
المثال مما يجب فيه الاستتار ليس وجهه ظاهرا لان الاسم
الظاهر الذي بعد الظرف ان قدر مبتدأ كما هو مذهب
الجمهور فالاعتماد ثابت فيجوز في الدار غلامه زيد لان
مرجع الضمير وان كان متأخرا لفظا الا انه مقدم

رتبته فيكون مما يجوز فيه الاستتار وان قدر انه فاعل كما
هو مذهب الاخفش والكوفيون لان عندهم يجوز عمل الظرف
وشبه الفعل في المرفوع بعده بلا اعتماد فيكون ايضا مما يجوز
فيه الاستتار لان عمله في المرفوع بعده ليس بحتم واما كان
فالمثال لا يخلو عن خلل ثم جعل المثال المذكور في المعنى مما لا اتحاد
له لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعده فاعلا لا مبتدا ويكون
في تثنيتي اسم الفاعل واسم المفعول مذكرين او مؤنثين و
جمعهما السالم قيد به لان المكسر لا يجب فيه الاستتار لانه كما يجوز
هم رجال قيام يجوز قيام على انهم مذكرا او مؤنث قد اطلقه
مطلقا ولم تقيد بعدم وجود شرط العمل لانه لو لم يجب الاستتار
لزم ان يسند الى الظاهر وما اسند الى الظاهر يجب افراده
كما سيأتي والعلامات حروف بدليل تغيرها باختلاف العوامل والضمير
لا يتغير فتعين الاستتار لكون النسبة معتبرة فيهما نحو جاءني
رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او
مضروبون وجاءتني نساء ضاربات او مستورات ويكون
في عدا وخلا حال كونهما فعلين او حرفين لا يعمل ان الرفع
الرفع وفي ما عدا وما خلا ما مصدرية مختصة بالفعل فلا يحتمل
ان الحرفية الا في رواية ضعيفة عن الاخفش وفي ليس و
لا يكون حال كونهما في باب الاستثناء اي مستعملتين في الا
الاستثناء بان يكون قبلها متعدد ويجوز الاستثناء ما بعدها
عنه وانما وجب فيها لئلا يتصرف فيها بالتثنية والجمع ويكون

كالا هو الاصل في هذا الباب نحو جاءني القوم عدا او خلا اي المتعدد
منهم او البعض او المجيء زيدا او ليس الجائي منهم زيدا او لا يكون
الجائي منهم زيدا وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى والثاني
اي جائز الاستتار يوجد في الغائب للمؤ والغائبة المفردة
من الفعل بقرينة المقابلة للتثنية والجمع وسيأتي بيان نحو زيد
ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب وهند ضربت التاء للتأنيث
لا جيء به مع الفاعل الظاهر او تضرب او لتضرب او لا تضرب
مثال الغائبة ويقال ضرب زيد باسناده الى الاسم الظاهر وكذا
البواقي نحو يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب
او لتضرب او لا تضرب هند فاذا كان هكذا علم ان الاستتار فيه
غير لعدم جواز تعدد الفاعل ويكون في شبه الفعل اي فيما يشبه
الفعل في العمل بعده كله مما ذكر اي من الاشياء التي ذكرت ثم
اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة وافعل
التفضيل والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله اي عمل شبه الفعل
في الفاعل الظاهر مما ذكر في بحثه غير التثنية والجمع للمذكورين
من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم فانه يجب
الاستتار فيهما على ما مر نحو زيد ضارب او مضروب او اسد
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه او
اضارب الزيدان وجاءني رجل ضارب غلامه وجاءني زيد
راكبا غلامه وكذا البواقي مثل زيد مضروب غلامه او اسد
غلامه او هاشمي اخوه او حسن غلامه او في الدار فرسه

كالا

فلا يستتر فيه ضمير لما مر واما الضمير البارز لا المستتر فانه يسبق
المتصل لا المنفصل فانه لا بحث عنه ههنا فكائن في ثنائي الافعال
ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا غائبا او مخاطبا مذكرا او مؤنثا لا
فعل التعجب فانه لا يتصرف لم يستتر فانه لا يثنى ولا يجمع وهو اي
البارز المتصل فيهما الالف نحو ضربا وضربتا التاء علامة التانيث
كما في الواحد وضربتما وزيدت الميم لئلا يلتبس بالالف الاشباع و
التاء علامة الخطاب لبطر والتثنية وقيل ان الضمير هو التاء كما
في الواحد والالف لدفع الالتباس بالمفرد والميم لئلا ما ذكر
وقيل هو تما والانسب الاول لما فيه من الاطراد ويضربان
وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا
وفي جمعها المذكر غائبا او مخاطبا وهو اي البارز فيه الواو نحو ضربوا
وضربتم اذ اصله ضربتمو لانه يعود الواو عند اتصال الضمير المنصوب
والضمائر مما يرد الاشياء الى اصولها وقيل الضمير التاء وحدها
وقيل المجموع والاظهر ما في المثنى لاطراد الجموع وحذفت الواو
لانها مع الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في الاسم واو مضموم
ما قبلها في آخره ولما حذفت اسكنت الميم للتخفيف ويضربون
وتضربون ولتضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها
اي الافعال المؤنث غائبا او مخاطبا وهو البارز فيه النون
نحو ضربن وضربتن وتعدد النون لان اصله ضربتمن قياسا
على التثنية قلبت الميم نونا فادغم ويضربن وتضربن وليضربن
واضربن ولا يضربن ولا تضربن وفي المخاطب والغائب والغائبة

نقرنا

المفرد والتثنية والجمع مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده
كائنين في الماضي واحد لهما في غير الماضي سيجئ وهو اي الضمير
فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء وفتحها في المخاطب و كسرها
في المخاطبة وضمها في المتكلم وفي المتكلم مع غيره كائنا في الماضي
ايضا وهو اي البارز فيه نا نحو ضربنا في المخاطبة المفردة والتثنية
والجمع ومر في غير الماضي مضارعا او امرا او نهيا وفي ما ذكر وهو اي
الضمير البارز المتصل فيها الياء هذا عند الجمهور وعند الاخفش
هي علامة التانيث علامة خطاب والضمير مستتر وجوبا نحو تضربين واضربي ولا
تضربي هذا وللاستتار وجوبا وجوازا والابراز وتعيين
محالها وتعيين البارز مناسبات ذكرت في المطولات
واما المظهر الذي هو الفاعل او نائبه فظاهر غير محتاج الى البيان
بمثال او غيره ولكن للعامل بالنسبة اليه احوال يجب بيانها
ومعرفتها فنقول واذا اسند اليه اي المظهر العامل اي عامل
كان فيجب افراده اي العامل وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع
المكسر كما اذا قلت جائني رجال قعود وغلمانهم ولم ينقض
لندوره ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان
الصفة المشبهة ليست مما يوازنه وقد وجب الافراد فيها
اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده حينئذ
لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية
والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون
ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى واسروا

النحوي الذين ظلموا لبسه بما اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع
والذين ظلموا اما مبتدا او بدل من الضمير والاضمار قبل
الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير وقيل الواو حرف ليبصر بعض
والفاعل الاسم الظاهر وغيبته اي العامل اذ وضع الظاهر
للغيبة والمتكلم والمخاطب يجب سلبنا وهي الى الضمير بارزا
او مستكنا ولو كان المظهر مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان
او الزيدون ونحو ضرب زيد وان كان المظهر المسند اليه مونثا
لا مذكرا فانه لا يجب تذكير عامله حقيقيا لا لفظيا وسيجيء حكمه
وما هو كائن من الاوميين لا من غيرهم كناقة وغرفة وحكمه
باي مفرد او مثنى لا جمعا كالمسلمات والنساء وسيجيء
حكمه متصلا بعامله الفعل وشبهه لا منفصلا عن ذو سيذكر
انه لا يجب تانيث عامله يجب تانيثه اي عامله ليدل على تانيث
الفاعل من اول الامر ولكون ذلك المونث اصلا وحكى سيبويه
عن بعض العرب انه قال قال فلانة استغناء بلفظ المونث
عن علامته ان كان العامل متصرفا بان يجيء الماضي والمضارع
والامر والنهي وغير ذلك من المشتقات وان لم يكن متصرفا
فالحجب لا الحاقه بالحرف بعدم التصرف بل يجوز بالنظر الى فعليته
مثل نعم او نعمت المراة هند وليس او ليست هند عالمة وكاد
او كادت المراة تخرج مثل ضربت هند او الهندان مثال
لا سند والفعل وزيد ضاربة جاريته مثال لا سند وشبه
الفعل والحكم كذا الحكم من وجوب تانيث العامل او وجب تانيث

العامل

العامل مثل ذلك الوجوب اذا اسند العامل الى ضمير المونث
اي الى ضمير راجع الى مونث حقيقيا او غير حقيقي ابدا لا بثابت المسند
اليه اولا وصلته ولخفاء الضمير ولكن اذا كان اللفظ مونثا والمعنى
مذكرا او بالعكس يجوز الوجهان الا اذا كان المونث علما
لمذكر فانه في حكم المذكر الا في منع الصرف على ما ياتي وفي الجمع فانه
يجيء كذى الا في حال كون المونث غير جمع المذكر الكسر العاقل فانه وان
كان مونثا بتاويله بالجماعة لا يجب تانيث عامله على ما سيجيء نحو
هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير المونث الحقيقي من
الاوميين وما من غيرهم من الحيوان نحو الناقة سارت او سائرة
ونحو الشمس طلعت او طالعة مثال لضمير غير الحقيقي وفي اسناد
غيرها اي المونث الحقيقي المذكور وضمير المونث يجوز تانيث
عامله اي عامل الغير اعتبار التانيث وتذكيره اي العامل نظرا
الى عدم وارثه في التانيث او الى وجود الفصل وضعف الابتداء
ولما كان ظاهر قوله غيرها شاملا للمذكر اخرجه بقوله ان كان
ذلك الغير مونثا فذلك الغير مونث لفظي نحو طلعت او طلع
الشمس وحقيقي من غير الاوميين نحو سارت او سار الناقة و
مونث حقيقي من الاوميين ليس بمفرد ولا تثنية بل
جمع نحو جاءت او جاء المومنات ومن الاوميين مفردا او
مثنى لكن غير متصل بعامله نحو جاءت او جاء القاضي اليوم
امراة اولم ترتان قبل هذا اذا لم يكن المونث متصلا عن
علم المذكر اذا كذلك يجب تانيث عامله وان وقع فصل

لدفع اللبس نحو جاءت اليوم زيدا اذ المستتر به مؤنث وضمير
جمع المذكر المكسر العاقل نحو الرجال جاءت اوجاءوا ولفظ جمع
المذكر المكسر العاقل نحو جاءت اوجاء الرجال اعلم ان ظاهر
غير الحقيقي ان كان متصلا بعامله فتذكير العامل حسن
وان كان منفصلا فالتأنيث احسن والكل فصيح
وظاهر الجمع المكسر الاحسن تذكير عامله مطلقا لكون تأنيثه
بالتأويل واني لم يعتبر التأنيث الحقيقي في جمع مفرده مؤنث
حقيقي لانه ازاله التأنيث الطاري بالجمعية والمؤنث الحقيقي
المنفصل التأنيث فيه احسن واسم الجمع المذكر يجوز ان يعتبر
افراد لفظه وجمعيته وتأنيثه نحو جاء الركب وجاءت الركب
والركب جاء او جاءت اوجاءوا وفي هذا المقام تفصيل حسن
في شرح الكافية للشيخ الرضي ولما توقف بعض احكام ما مر
الفاعل على معرفة المذكر والمؤنث اراد ان يبينها واكتفى بذكر
المؤنث لانه وجودي لظهور المذكر به فقال والمؤنث في عرف
النحاة ما اي اسم فيه اي في آخره علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة
او من حيث اللفظ اوكونا لفظيا او سواء كانت لفظية
نحو ضاربة ونفساء وحبلى من الحقيقي وغرفة وصحراء وبشرى
من غير الحقيقي او تقديرا نحو هند وزينب ونار وعقرب لا
يقدر الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك و
ايضا لا يرجع الا التاء عند التصغير في الثلاثي نحو هنيدة
ونويرة وغير الثلاثي محمول عليه وان لم يرد التاء عند ال

التصغير

التصغير قياسا كعقيرب وقديرو شاذا نحو قديديمة والصيغ
المؤنث مثل هي وهذه وذي لا يعتبر فيها تقدير التاء لطرد للباب
ثم ان التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها
عما عداها فلا يلزم الدور باخذ التأنيث فيه كذا في الامتحان وهي
اي علامة التأنيث في الاصطلاح التاء للموقوف عليها حال كونها
هاء حالا نحو ضاربة او في الاصل نحو ضاربتين ودرج به تاء
اخت وبنت وصالحات فانه لا يوقف عليها هاء بل العلامة
فيها مقدرة كذا في الامتحان نحو ظلمة مثال لما فيه علامة
التأنيث لفظا وشمس مثال العلامة المقدرة بدليل شميسة
والالف المقصورة نحو حبلى من الحقيقي ودعوى من غيره والالف
الممدودة نحو نافقة او حمرة حمراء وزاد الزمخشري الياء في هذي
والاولى ان يكون هذه الصيغة بكمالها مؤنثة لانه ليس في
اسم الاشارة ما هو على حرف واحد ذكره الرضي وبهذا يكون
المؤنث بعلامة التأنيث يكون في غير ثلثة وما فوقها منتهيا
الى عشرة فان مذكرها بالتاء لان معدودها جمع مؤول بالجماعة
كما عرفت فاعتبر به اذا كان جمع المذكر ولو معنى فقيل ثلثة مذكر
ولما اخذ المذكر التاء بهذه المناسبة لفظا بقيت كان مؤنث
بحذفها فرقا بينهما والمؤنث لا يكون الا اذا كان المعدود
جمع المؤنث ومن هذا قيل ثلث مؤنث وان جاز تذكيره
وتأنيثه بالاعتبار جاز الامران في العدد نحو ثلثة رجال واربع
نسوة ونحو ثلثة او ثلث اشخاص ان اريد به المؤنث ونقول

احد عشر واثنا عشر للمذكر واحدى عشرة والثنتا او ثنتا عشرة
للمؤنث ببناء كبر الجزئين في الاول وتانيثهما في الثاني على القياس
واذا ركبت انت او ثلثة مرفوع نائب الفاعل والزائد عليها الى
تسعة مع عشرة حتى جعلتهما ككلمة واحدة اثبت انت اوالتاء
مرفوع في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على الذي قبل التركيب
والتذكير في الجزء الثاني كراهة اجتماع العلامتين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر
رجلا واثبت التاء في الجزء الثاني فقط اي لا في الاول في المو
المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة فرقا بين
المذكر والمؤنث وقيل عدم الاثبات في الاول لابقائه
على حاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء
المانع وهو اللبس وتقول عشرون في المذكر والمؤنث
واحد وعشرون واثنان وعشرون في المذكر واحدى
وعشرون واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث
وثلثة وعشرون وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين
وتسع وعشرين واخبر هكذا الى مائة ثم يعطف مائة
على العدد الزائد او بالعكس الى الالف ثم بالعطف المذكور
بعد المائة ثم المؤنث قسمان حقيقي ولفظي والتأنيث
الحقيقي اي المؤنث الحقيقي او تأنيث ما بازائه اي بمقابله
مدلوله ذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة
اذ يقال نخل ذكر لما لا يثمر فلهى قال من الحيوان او جعلها

كمرأة

كامرأة بازائها رجل وناقة بازائها جمل وهند بازائها زيد والتأنيث
اللفظي الغير الحقيقي بخلافه اي المؤنث الحقيقي اي بالنسبة
بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه لفظا باعتبار وجود
علامته لفظا او تقديرا نحو غرفة وشمس ولما ذكر في اثناء بيان
احوال الفاعل بالنسبة الى اسناده الى الاسم الظاهر المفرد
والتثنية والجمع ناسب بيانها وتنويع كل منها حتى يتم المع
المقصود ولكن قصر البيان على ذكر التثنية والجمع لحصول بيان
المفرد بهما لانه ما عداهما وقدم الجمع المكسر لشدة مناسبته
لمقام التأنيث وبمناسبة قدم الجمع السالم فقال والجمع المكسر
مذكرا او مؤنثا ما اي جمع تغير البناء در التغير للجمعية فخرج
نحو مصطفون وقاضون لان تغيره للاعلال صيغة مفرده
اي هيئته خرج به الجمع السالم مطلقا لانه لا تغير لصيغة مفرده
لان احوال الاذ لا اعتبار لها في الصيغة والتغير اعم من
ان يكون حقيقة نحو رجال او حكما نحو فلك في قوله تعالى حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جرين
اليه فيقدر ان ضمته كضمة اسد جمع اسد بالفتح في انها عارضتان
وان كان مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون يعتبر اصالة
الضمة كضمة قفل ثم باضافة الصيغة الى المفرد خرج نحو ركب
وقوم مما هو اسم جمع لانه لا مفرد له لان الركب ركبان الابل
خاصة ولا مفرد يخص راكب الابل ثم ان المفرد اعم من ان يكون
حقيقيا كما ان لمثن او اعتباريا كاسا وجمع لصورة جمع سور

وانما عبر جمع انعام جمع نعم بفتح اوله وثانيه ولا علم من الكلمات ان السالم
مطلقا لم يتغير بناء واحده الكلي بهذا القدر والتغيير نحو سنين
وارضين بعد الجمعية لا للجمعية لم ذكره المص وتصدى الى ذكر
قسميه المذكر والمؤنث وقدم المذكر لشرفه فقال وجمع المذكر
السالم بالرفع صفة الجمع ما اى جمع لحق آخر مفرده ولقد احسن في
زيادة قوله مفرده لان العلامة في آخر المفرد لا في آخر الجمع وما عرفت
من تعميم المفرد الاعتباري دخل فيه الاباسون جمع ابا من جمع ابن
واو مضموم ما قبلها في الرفع للمجانسة ولو تقديرا كالمصطفون
او ياء مكسور ما قبلها في النصب والجر ولو تقديرا ايضا كمصطفين
ونون مفتوحة للتعادل ولما كان مقصوده بيان جمع المذكر
السالم من حيث صيغته لم يتعرض لمفاده الذي هو ان
مع مدلول المفرد الزائد عليه من جنسه كائنة في غير حال الاضافة
فان النون تحذف فيها اى في الاضافة لانها من علامات تمام
الكلمة والاضافة من علامات نقصانها فتنافيا نحو مسلمون
ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما اى جمع لحق آخر مفرده ولو
اعتبارا كصواحبات جمع صواحب جمع صاحبة الف وتاء
مؤنثا نحو مسلمات جمع مسلمة او مذكرا نحو قوله اشهر معلومات
جمع معلوم لان صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والتاء و
سيجيء ان الفاعل اذا اسند الى ضمير الجمع المكسر لغير العاقل
يجوز ان يكون جمعا مؤنثا والتثنية اى مثنى الاسم
بقرينة المقام ما اى اسم لحق آخر مفرده ولو اعتبارا كلاهما نان

بحل

وبعد اضافته الى ضمير ما على الاختصاص كما هو الاصل في الاضافة
المعنوية لا يرد النقض بالجمع بناء على ان المفرد اللاحق باخره الف
لما انه مفرد للتثنية مفرد للجمع مثلا ان مسلم كما انه مفرد مسلمان
مفرد مسلمون الف في الرفع او ياء مفتوح ما قبلها في النصب
والجر صفة ياء ولا حاجة الى صرفه الى الالف لان فتح ما قبله من جرد
ضروريات وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي كسره لئلا يلتبس بالجمع
ولم يعكس لان التثنية لكثرتها لانها تاتي مما لا ياتي منه جمع
السالم اليق بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل ثابتة
في غير حال الاضافة وفيها تحذف لمثل ما ذكر نحو مسلمان و
مسلمين ولما خفي كون كل جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال
الفاعل اذا اسند اليه او الى ضميره تتميما لبحث المؤنث فقال و
كل جمع سالم او مكسر واحده مذكرا او مؤنث حقيقي او لفظي
من العقلاء وغيرهم غير جمع المذكر السالم اى الا جمع المذكر السالم مؤ
مؤنث اى يجوز ان يعامل معاملة المؤنث لكونه بمعنى الجماعة وتاويله
بها مثلا اذا قلت جاءني رجال فكانك قلت جاءني جماعة رجل
واما جمع المذكر السالم فليس بمؤنث لاختصاصه بذكور العقلاء
ولعدم تغير صيغة مفرده فالمراد به هنا ليس كل ما صدق عليه حده
بل ما اجتمع فيه شرائط جمعيته جمع السلامة من الذكورة والعقل
وغير ذلك مما بين في محله لانه هو المتبادر ولذلك فليس المجموع
الشاذة منه في الحكم المذكور هنا ان كان من العقلاء
كالبنون فحكمه حكم جمع المذكر المكسر العاقل وان كان من غيرهم

نحو الجمع بالالف والتاء فاذا كان مؤنثا البتة فيجب تذكير عامله
المسند اليه فنقول جاء المسلمون في اسناد الفعل او جاء رجل فقد
ناصروه في اسناد شبه الفعل واذا اسند اى العامل الى ضميره
اى جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا مذكرا بان يتصل بالفعل
واو الضمير الذى هو مختص بذكور العقلاء بان يجمع بالواو والنون
في الصفات الا في افعل من فانه مفرد مذكر دائما نحو الهندون
قبل الفتح افضل من الهندين من بعد وفي بعض النسخ منه
فانه يجوز افراده نحو المسلمون او يحسنون او جاؤن واما جمع
المذكر لا المؤنث المكسر لا السالم العاقل لا غير العاقل اذا اسند
العامل او قوله الى ضميره نائب الفاعل فيجب ان يكون مفردا
مؤنثا لكونه مؤنثا لتاويله بالجماعة او جمعا مذكرا رعاية لجانب
ذكورته من العقلاء اى لا يخلو العامل عن احد الامرين نحو الرجال
جاءت او جاؤ او جائية او جاؤن ونحو الرجال فهم وخيرها
اى جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل كائن من المجموع
اذا اسند اى العامل او وقع الاسناد الى ضميرها اى ضمير الغير
الذى هو المجموع يجب كون عاملها اى الضمائر مفردا مؤنثا
لما مر او جمعا مؤنثا باتصال النون الذى وضع لجمع المؤنث
عاقلا او غير عاقل بالفعل وقيل لغير العاقل لاستعماله في المؤنث
العاقل تنزيلا له منزلة غير العاقل واجرى الجمع للمذكر غير
العاقل مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير ويجمع جمع
السالم او المكسر في شبه الفعل هذا وقد يسند الى ضمير

جاؤ

نحو

جمع المذكر الغير العاقل جمع المذكر المكسر اعلم لندرته وذلك
الغير من الجمع جمع المؤنث السالم نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية
او جائيات او جيوا او جمع المؤنث السالم الغير عاقل نحو الحشرات
سكنت او سكن وجمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان
نحو الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعات ومن الحيوان
الافراس جاءت الى اخر واعلم ان التفرقة المذكورة في الضمير المسند
اليه غير مختصة به بل جارية في الضماير كلها فنقول جعم ضربهم
واباهم ولهم وخاطبهم لا غير في جمع المذكر السالم وجعى او جعهم و
ضربها او ضربهم واباها واباهم ولها ولهم في جمع المذكر المكسر
العاقل ومعي او معهن وضربها او ضربهن واباها واباهن ولها و
لهن في غيرها من الجموع وهكذا في ضمير الخطاب نحو يا ايها المسلمون
انتم التائبون لا غير ويا ايها الرجال انتم القائمون او انت
القائمة وهكذا او المرفوع الثالث من المرفوعات المبتدا ولما كان
لفظا مشتركا بين النوعين ولم يمكن تعريفه بتعريف يجمعهما
اراد ان يقسم اولا الى قسميه ثم يعرف كلا منهما فقال وهو نوعان
ولما لم يكن لكل من قسميه اسم يخصه قال النوع الاول الاسم فقدم المقابل بدلا
على ان المراد به ما يقابل الصفة الرافعة للظاهر بعد النفي او الاستفهام فيدخل
في نحو ضارب زيد في الباب هذا هو المشهور ولو ادعى ان المبتدا عبارة
عن مفهوم مشترك بين قسميه وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه اولا الذى حقه التقديم لكان له وجه كما قال الفاضل الجامي
في المستثنى مخالفا للجمهور او لا اولا ج وقد سبق المسند اليه اى اوقع

ربما يسمون المبتدا مشتركا لفظا بين قسميه

يقابل بالفعل لا الصفة

الاسناد والمرجح به الجزء والنوع الثاني من المبتدا لانها مسند ان المجرد
عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا وقد عرفت المراد
به وخرج به معمولات اللفظية نحو زيد قائم مثال للاول ومثال الثاني
قوله حق انك قائم وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان
تراه ولابد له اي المقسم الاول من خبر ملفوظا او مقدر لدوران الفائدة
عليه والنوع الثاني من المبتدا الصفة لفظا كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة او معنى كاسم المستعار نحو الاسد الزيدون
والمنسوب نحو اقرشي اخوانك الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا وهو الهمزة
وهل او اسما كصانع الزيدان ومن خاطب البكران وكذا متى واين
وانى وكيف وايان ذكره في الامتحان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا
وان او اسما نحو غير قائم الزيدان فان قائم مبتدا في الاصل لما اضيف
الغير اليه وصار مجرورا انتقل اعرابه الى الغير فاعرابه غير مستعار منه كما ادخل
في المستثنى حيث ينتقل اعراب المستثنى اليه رافعة لظاهر او لمضمر
سواء كان ضميرا منفصلا كما جوز صاحب الكشاف ان يكون ارغب
انت عن آلهتي من هذا القبيل وليس اقائم ابوه زيد منه لان الهمزة
وان كانت داخلة على قائم لفظا الا انها داخلة على زيد تقديرا
لانه مبتدا ... اشتد به او ابهما ظاهرا نحو اقائم الزيدان وما
قائم الزيدان فالصفة مبتداء وما بعدها خبر له اي المبتدا لكونه بمعنى الفعل
لكون المستفهم والنفي اولى بالفعل بل فاعله ساد مسد الخبر
والمجموع جملة فعلية كما سبق هذا اذا كانت الصفة مفردة
وان ... الفاعل بعدها مثنى او مجموعا واما اذا طابقت مثنى او مجموعا

او مجموعا

92

او مجموعا فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفردا جاز الامران
خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدا على الخبر صرح به
الرضي في بحث الخبر ولا يجوز تعدد المبتدا بكلا نوعيه ولذا اظهر
في مقام الاضمار لفظا ومعنى بلا عاطف واما بمعنى فقط لفظا فقط
او بعاطف فيجوز نحو الزيدان قائمان ونحو زيد وعمرو وبكر قائمون
او الزيدان نحوي وصرفي اي احدهما نحوي والاخر صرفي ونحو الحلو
الحامض خبر من الحلو ونحو الماء والعسل والخل السكنجبين ومما ينبغي ان
يعلم هنا انه قد يشتمل كلام واحد على مبتداات واخبار فالمبتدا
الاخر مع الخبر الاخر خبر لسابقه وهكذا الى المبتدا الاول ولذكر
الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل متأخر الى ضمير سابقه
فتقول زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى
كلام واحد اضفت المتأخر الى المتقدم الى ان ينتهي فحكمت
على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما ان
يذكر الروابط الاول للاخر الى الاول تقول زيد عمرو هند قائمة
في داره بامره فضمير قائمة لهند والدار لعمرو وبامره لزيد كذا في
التسهيل والاصل اي الاصح في النوع الاول من المبتدا لان الثاني يكون
يجب تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه وجوزناه والكوفيون
يوجبونه كي يتقدم ومن ثمة جاز في داره زيد والكوفيون لا
اوجبوا عمل الظرف في زيد لوجوب تقديم المبتدا عندهم ممنوع
لان مرتبة العامل التقدم وبعض من جوز رفع في داره زيد جوز
كونه داره قيام زيد وفي دارها غلام هند وبعضهم منعه

لان ما يضاف اليه المبتدا ليس في مرتبته ويدل على الجواز ما ورد
في كلامهم في الكفاية ورجح البيت وشرط اى المبتدا المذكور من
حيث انه مبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه والمحكوم عليه انما
انما يكون اهم من المحكوم به اذا كان معينا والاختلاط الفائدة
المحكوم به في الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولذا تقدم ولا يبالى بكون
المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فالمبتدا انما يستحق التقديم اذا كان
معرفة او نكرة مخصصة بنوع من وجوه التخصيص لتكون مرتبة من المعرفة
كالتخصيص بالصفة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
او الاضافة نحو غلام رجل او غير ذلك نحو افضل منك افضل مني
هذا مذهب الجمهور ومذهب المحققين ان مدار الصحة الافادة
فان افادت نكرة محضة يصح نحو كوكب انقض الساعة ونحو
تكلم ووجوه يومئذ ناضرة ويجوز حذفه اى المبتدا اى لا يمتنع عند
قيام قرينة دالة على خصوص المبتدا مقالية نحو زيد في جواب من
القائم اى القائم زيد بقرينة السؤال او حالية نحو الهلال اى
هذا الهلال لانه في مقام ان يشار الى شيء ويحكم عليه بالهلالية
ويجب في مقام المدح والذم والترحم والمرفوع الرابع من
التسعة خبر المبتدا وهو اى الخبر الاسم بقرينة ذكر الجملة
بعده او المراد العموم وذكرها لاختصاصها ببعض الاحكام
المجرد من العوامل اللفظية المسند به الى ولا الصالح اى الذي
التصق الاسناد وفيه تنبيه على ان الاسناد والمسند تعلقا بالخبر
منه بالمبتدا وقيل للسببية لان المسند مدلول الخبر لفظه
فانهم

مابه يسند معناه الى المبتدا وقيل الباء بمعنى الى والضمير للمبتدا
وما للموصول في المسند خبر الفعل ومعناه حال من ضمير به او المسند
خرج به مثل يقوم في يقوم زيد وقائم في اقائم الزيدان نحو قائم
في زيد قائم وتجرى هاهنا وجوه ويجوز تعدده اى الخبر اى لا يمتنع بلا عطف
اما لفظا ومعنى نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او لفظا فقط
نحو هذا حلو حامض اى مز وذلك لان الاجتماع الاوصاف الغير
المتنافية في محل واحد ممكن ويجب التعدد في القسم الاخير وكذا
فيما اذا تعدد المبتدا معنى نحو هما فاضل وعالم ولا بد من العطف
ولا يطابق المبتدا لان ضميره لا يرجع الى المبتدا بل يرجع ضمير كل
الى موصوفه فهو في تقدير هما شخص عالم ويعتبر بعد التعاطف
والخبر هو المجموع والمجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطى
كل جزء اعرابا دفعا للتحكم والاحسن ان يكون الخبر مفردا ليوافق
المبتدا وليكون اخصر واسرع قبولا للربط وقد يكون جملة اسمية
كانت او فعلية ولم يقيدها بالخبرية اما لانها هي المتبادرة او لانه قصد
العموم الى الانشائية ولو قسمية نحو قوله تعالى والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة بالقول اى مقول
في حقه كذا الا انه بعيد كذا في شرح الكافية لعصام الدين واذا
كان جملة والجملة مستقلة لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا
بد فيها من عائد يربطها الى المبتدا وهو الضمير للغيبة او الخطاب
او التكلم نحو زيد ابنه او انت ابنك او انا ابني عالم وهو الغالب
ويكون اسم اشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا وكذبوا باياتنا
اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا نحو قوله تعالى

انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين اى اجره ومنه نعم
الرجل فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس وقد يقال ان اللام نائب
عن الضمير والظاهر النائب عن الضمير فى مثل القارعة ما القارعة اى ما هى
ان لم تكن الجملة خبرا عن ضمير الشان او القصة لوجود الربط معنى
لكونها عبارة وتفسيرا له نحو انه زيد عالم لان الشان عالمية زيد
نحو زيد ابوه قائم فى الاسمية او قام ابوه فى الفعلية ويجوز حذفه
اى العائد الضمير لتبادره لفظا فانه يجب تقديره لقرينة تدل عليه
قياسا اذا كان ضميرا مجرورا بمن التبعيضية والخبر جملة اسمية
مبتدؤها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى منه و
المحذوف صفة للمبتدأ وجوز الفاضل العصام كونه حالا وقال
الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياس نحو قوله تعالى
وكلا وعد الله الحسنى على قراءة الرفع وقوله وقد اصبحت ام الخيار تدعى
على ذنبا كله لم اصنع وجعله ابن مالك اجماعا وخص ضعف
الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف والحذف
فى غير المذكور سماعى واصله اى الخبر والراجح فيه ان يكون نكرة
وقد تكون معرفة لجواز كون النسبة بين المعلومين مجهولة
عند المخاطب حقيقة فيفيد الكلام نحو زيد المنطلق لمن
يعرفهما ولا يعرف النسبة بينهما وتنزيلا نحو الله الهنا
ومحمد نبينا عند من يعرف النسبة بينهما تنزيلا لمعرفته منزلة عدمها
لعدم جريه على مقتضاها وتنزيلا فى تعريفه تعريف
المبتدأ عند غير سيبويه فاحد الامور الثلثة عنده تعريفه
اوكونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من مبتدأ وعنده

زيد

ومنه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا عند الاخفش وقيل ان نعم الرجل زيد مرفوع العقيل

وعنده خبره خبر مقدم ولعلنا نساعد العقل فنقول ابوك كذا
ولا نقول كم ابا لك وكذا الغة الفرس او افعل تفضيل مبتدأ
كذا ذكره الفاضل العصام
جملة هى صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ
وخبر عنده خبره ويجوز اى لا يمتنع حذفه اى الخبر عند قيام قرينة مقالية
نحو زيد اى زيد قائم لمن قال ازيد قائم ام عمرو او حالية نحو خرجت
فاذا السبع اى واقف بالباب ويجب اذا التزم فى محله غيره نحو
لولا زيد لهلك عمرو اى موجود التزم الجواب فى محله وغير ذلك
مما بين فى المطولات وان كان المبتدأ بعد اما وجب دخول الفاء
فى خبره لاجل معنى الشرط فيها نحو اما زيد فمنطلق تحذف مهما يكن
من شئ فاقيم اما مقامه فصار اما زيد منطلق فادخل الفاء الى الخبر
لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء فى محل واحد فصار اما زيد فمنطلق
فى كل وقت ولاجل كل شئ الا الوقت اولاجل ضرورة الشعر
كقوله اى الشاعر اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا فى عراض
المواكب الجائى والرابط فى الخبر العموم المشتمل على
المبتدأ فانه يفيد نفى كل قتال لوقوعه بعد النفى اولضرورة
اضمار القول وما يشتق منه بعد الفاء المقدر كقوله تعالى فاما
الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان
كان اى المبتدأ اسما موصولا بفعل اى بجملة فعلية او ظرف
اى جملة ظرفية افرده بالذكر مع انه داخل فى الفعل لان الظرف
اذا كان صلة فهو جملة فعلية بالاتفاق لان دخول الفاء لمشابهة
لمشابهة الشرط والشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكر لتوهم ان المراد

لانه فى معنى مهما يكن من شئ فزيد منطلق

بالفعل الصريح او موصوفا به اي بالموصول المذكور فصارت
اربعة اقسام او نكرة موصوفة باحدهما اي الفعل والظرف فصارت
ستة او مضافا اليها اي الاقسام الستة الى احدها فبلغت
الى اثنى عشر قسما او كان لفظ كل مضافا صفة لفظ الى نكرة
موصوفة بمفرد والمضاف الى نكرة موصوفة بجملة داخل فيما سبق
نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان كل دم ومال ومأثرة
كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين او خبر موصوفة اصلا
فتمت اربعة عشر جاز دخول الفاء في خبره لان للمبتدأ في كل منها
لابهامه كان مثل اداة الشرط فصار الخبر كالجزاء في جواز دخول
الفاء وجاز عدم دخوله لانه ليس جزاء في الحقيقة ولو مع قصد
معنى الشرط كذا في الرضي وذكر الزمخشري وتبعه الجامي ان الدخول
لازم مع القصد ليدل عليه وبدونه ممنوع لعدم معناه فالتعبير
بالجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد والحكم
كذا الحكم من جواز دخول الفاء في الخبر اوجوبا مثل الجواز المذكور جاز
دخول في الخبر اذا دخل عليه اي على المبتدأ المذكور ان المكسورة
ولكن المفتوحة ولكن لعدم تأثير المكسورة في معنى الجملة فكان
وجودها كعدمه والحقت بها المفتوحة لاشتراكهما في افادة التحقيق
ولكن لاشتراكهما معها في بعض الاحكام كجواز العطف بالرفع
على الاسم نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

دل

ولكن ما يقتضي فسوف يكون بخلاف سائر النواسخ المبتدأ
داخلا كان مثل كأن وليت ولعل وما ولا او فعل نحو افعال القلوب
والافعال الناقصة حيث لا يجوز دخول الفاء اذا دخلت
على واحد من المبتدأت المذكورة لانها تنافي ما يقتضي الصدارة
فلا تدخل على ما اعتبر فيه معنى الصدارة لكن صحح في الامتحان
الجواز في خبر كأن نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم مثال
للموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل ومثال الموصوف
بالموصول بالظرف نحو الرجل الذي في كمه كتاب فله جائزة ونحو
كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما ونحو
غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني
او في الدار فله درهم ونحو غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم
امثلة للمضاف اليها ونحو كل رجل عالم فله درهم ونحو كل رجل فله درهم
مثالان لكل المذكور وفي اخبار خبر اي خبر الاخبار المذكورة لا يجوز
دخول الفاء عند سيبويه خلافا للاخفش فانه يجيز مطلقا و
المرفوع الخامس اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة
مطلقا اي ما اسند اليه الفعل الناقص لم يعرفه لظهوره من
تعريف الفاعل وحكمه اي اسم باب كان حكم الفاعل من ان لا يكون
الا اسما او مؤولا به وعدم جواز تقديمه وحذفه من غير القصد وكونه
مضمرا او مظهرا والمضمر مستترا او بارزا والاستتار واجب او جائز
وغير ذلك من الاحكام المذكورة للفاعل ويزيد عليه كونه ضمير الشأن

وهو معنى الشرط
بان لا يعتبر ذلك المعنى اذا دخلت عليه
هذا على تقدير ان يكون الخبر
هذا على تقدير ان يكون خبر
تأول على معنى الوجوب او
[illegible]

والمرفوع السادس خبر باب ان اى الحروف المشبهة بالفعل وامره
اى حكمه كامر خبر المبتدا حيث يكون واحدا ومتعددا ومفردا او
جملة ملفوظا او محذوفا وغير ذلك لكن لا يجوز تقديمه اى خبر ان
على اسمه مع جواز تقديم خبر المبتدا عليه لانها تعمل لشبهها للفعل
عملا فرعيا وهو تقديم المنصوب على المرفوع ولو جاز تقديمه يلزم
التساوى في كل وقت الا وقت ان يكون ظرفا فحينئذ يجوز تقديمه
على الاسم لتوسعهم في الظرف نحو ان الينا ايابهم او نكرة نحو ان في الدار
رجلا لان الظرف مصحح لوقوع النكرة مسندا اليه على ما ذكره الشيخ عبد
القاهر لكن المشهور جواز التقديم ان كان معرفة ووجوبه ان كان
نكرة ومما يجب التنبيه عليه ان خبره لا يكون مما له صدر الكلام على
ما في الرضي وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو قوله تعالى
ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا
منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدا
وانه لا يصح كون خبره طلبيا الا التمني على قلة على ما في التسهيل وانه
يكثر الحذف في ان مالا وان ولدا اى اذا كان الاسم نكرة والخبر
ظرفا وانه يجب حذف الخبر فيما اذا كان الاسم ما يدل على علم وبعده
سلسلة استفهام نحو ليت شعري ازيد قائم والمرفوع السابع خبر لا
التي لنفي حكم الجنس وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدا الا في التقديم فانه
لا يتقدم ولو ظرفا والكوفيون يجعلونه مرفوعا بالعامل المعنوى
كما كان قبل لا وعند البصريين مرفوع بلا اذا كان الاسم معربا
بالاتفاق وكذا ان كان مبنيا نحو لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه مرفوع

بالعامل

بالعامل المعنوى عنده نحو لا غلام رجل جالس عندنا والثامن من
المرفوعات اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او رجل قائما
او لا رجل افضل منك وحكمه حكم المبتدا والمرفوع التاسع الفعل
المضارع مثبتا نحو يضربن وهل يضربن او منفيا نحو يضربن و
يضربان الخالى عن النواصب اى نواصبه والجوازم اى جوازمه
والداخل عليه احدهما منصوب او مجزوم نحو يضرب رفعه بالضمة
ويضربان واما المعمول المنصوب من الانواع المعمول بالاصالة
الاربعة فثلاثة عشر المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمى
به لصحة اطلاق لفظ المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بحرف
او مع بخلاف المفاعيل الباقية وهو اسم ما اى معنى صرح بالاسم
لانه من قبيل الالفاظ فلو اكتفى بالموصول لاحتيج الى تكلف
تقدير المضاف قبله او قبل ضميره او ارتكاب المسامحة بان المعنى
المعنى لفظا فعله فاعل عامل اى قام به بحيث يصح اسناده اليه
مؤثرا فيه نحو ضربت ضربا او غير مؤثر مثل مات موتا وعظم عظما
وطال طولا والفاعل اعم من ان يكون مذكورا كما في الامثلة المذكورة او غير
مذكور ناب منابه شيء مثل ضرب زيد ضربا على البناء المجهول ولم يثبت
مثل المجنسي ضرب زيد ضربا على الاضافة الى المفعول او نائب
الفاعل ولقد احسن في التعبير بالعامل لانه شامل للفعل الاصطلاحي
وشبه الفعل والظرف المستقر واسم الفعل بلا تكلف مذكور
صفة عامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا نحو فبعدا للقوم
الظالمين اى بعد وخرج به مصدر لم يذكر عامله اصلا نحو

الحمد لله بمعناه صفة بعد صفة للعامل اى ملابس بمعنى ذلك
الاسم بمعنى انه يقصد به حدث يقصد بذلك الاسم حقيقة
الفعل مثل ضربته ضربا او تنزيلا مثل ضربته سوطا لتنزيل الالة منزلة
الضرب فخرج ضربته تأديبا وكرهت قيامى وكرهت كراهتى زيد
واحببت حبى عمرا الا ان معنى كرهت واحببت ليس الكراهة والمحبة
اللتين قصدنا بلفظ المصدر بل هى متعلقان بهما تعلق
الوقوع اما لو اريد بهما ما اريد بالمصدر نحو كرهت كراهتى واحببت تعلقهما
حبى بمعنى كرهت كراهة او احببت حبا فهو واخل فى التعريف
لصدقه عليه نحو ضربت ضربا للتاكيد وضربة بالكسر للنوع وضربة
بالفتح للمرة والاصل الاكثر ان يكون العامل بلفظه كما انه بمعناه
الراجح المفعول المطلق
وقد يكون اى العامل ملابسا بغير لفظه اما بحسب المادة نحو
قعدت جلوسا او بحسب الباب نحو انبتك الله تعالى نباتا
وفيه رد على سيبويه حيث يجعل قعدت جلوسا بتقدير
جلست جلوسا وانبت الله نباتا بتقدير نبتم نباتا وقد
يحذف فعله اى الاكثر ان يذكر والمراد بالفعل ما الاصطلاحى
وتخصيصه بالذكر لاصالته وكثرة الحذف فيه لا لان الحذف مختص
به او العامل مطلقا والتعبير بهذا العنوان لاصالته لقيام قرينة
لا الابتداء
اى وقت قيامها اذ لا حذف بدونها جوازا نحو ضربا شديدا
لمن كهف ضربت زيدا اى ضربت ضربا شديدا او خير مقدم
لمن قدم اى قدمت خير مقدم لقيامه مقام المضاف اليه
او مقام الموصوف اى قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا

نحو

نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد الحكم السابق عودا تقول
جاء زيد وعمرو وايضا اى آض ايضا ويجيء زيد وعمرو وايضا
اى يئيض ويكون بعد كلام يتعدد الحكم لغير ما يذكر له فالمعنى
عاد المجيء عودا وقياسا فى مواضع ذكرت فى المطولات وسبق
نبذ منها ويجوز تقدمه اى المفعول المطلق على عامله لكن لا مطلقا
بل ان كان للنوع او العدد وما للتاكيد لا يتقدم لان
المؤكد لا يتقدم على المؤكد ولا يلزم اى المفعول المطلق لعامل
اى عامل كان اى يستعمل للعامل بلا ذكره معه لان العامل يدل
على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا تحتاج اليه الا للتاكيد او
لبيان النوع او العدد وكثير ما لا يقصد والمنصوب الثانى من
الثلثة عشر المفعول به قدمه لتوقف تمام معنى العامل عليه وهو
فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره للموصول
وكذا فيه وله معه وقيل صفة مفعول مسند الى ضمير مصدره
اى الذى فعل فعلا به وفيه وله ومعه وفيه ان الواجب حينئذ
المفعول هو به لان مسنده صفة جرت على غير ما هى له وفيها
يجب انفصال الضمير لدفع الالتباس وقد يستعمل بلا الام
ويقال مفعول به وفيه وله ومعه فالتحقيق انه راجع الى
موصوف مقدر اى شيء مفعول به وفى الاصطلاح اسم
ما اى شيء وقع عليه اى على ذلك الشيء اى تعلق به حقا
نحو ضربت زيدا وقطعت الشجرة او عقلا نحو علمت زيدا قائما
اى تعلق على لقيام زيد فعل الفاعل اى الحدث القائم به نوعية

حال من ضمير يكون ...

فهذا لكن الشيخ الرضى حصر الحذف الواجب فى التباسى
وقال اليه المص فيقال حصر الحذف الواجب فيما بين فاعله
ومفعوله بالاضافة او للام غير نوع فيكون ايضا بتقديمه
ايضا له منه

اضافة الفعل الى الفاعل والمراد بدل العبارة على ذلك الوقوع
فلا يرد نحو ضرب زيد عمرا كذبا وهو على قسمين احدهما عام
للازم والمتعدى اى يعملان فيه ولا يختص بالمتعدى وهو المجرور
بالحرف الذى ليس للظرفية والتعليل وثانيهما خاص بالمتعدى
وقد مر اى المتعدى فى بحثه من العامل القياسى ويجوز اى لا يمتنع
تقديمه اى المفعول به على عامله لانه فضلة فاينما وجد العامل
يعمل فيه لقوته وهذا بناء على ما سبق من ان معمول المصدر واسم
الفعل لا يتقدم عليهما وما سيأتى من ان معمول المضاف اليه لا
يتقدم مستثنى منه نحو زيدا ضربت وبه مررت ويجب اذا تقديمه
تضمن ما يقتضى الصدارة كالاستفهام نحو من اضرب والشرط
نحو من تضرب اضرب وقد حذف حذفا مطلقا غير مقيد بوجود القرينة
يعنى لا يتوقف على وجودها بل يحذف بها وبدونها نحو
احمد الذى بعث الله رسولا وزيد يعطى ويمنع وقد سبق لكن
فيما سبق ذكر بيانا لحال العامل وهنا لبيان حال المعمول فلا
تكرار وحذف فعله لقيام قرينة مقالية نحو زيد لمن قال من
اضرب اى اضرب زيدا او حالية نحو مكة لمن يتهيأ اى تريد
مكة ويجب سماعا وقياسا كما يبين فى المطولات والمنصوب
الثالث من الثلاثة عشر المفعول فيه قدمه لكون مدلوله مدلول
الفعل فى الجملة وهو اسم ما اى شىء فعل فيه اى فى ذلك الشىء
مضمون عامله والمراد بعامله الذى فى تركيبه ولو تقديرا لفعلا
او شبهه او معناه والضمير وان كان مسبوقا بالضمير
اى ضمير فيه — الضمير عامله

الراجع

الراجع الى الموصول راجع الى الاسم بقرينة ان العامل عامل فى اللفظ
لا معنى فيخرج يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة ضربت فيه بالراجع فا
ن يوم الجمعة وان فعل فيه الضرب الا انه ليس مضمون عامله و
خرج ايضا يوم الجمعة يوم مبارك لان ما فعل فيه مضمون عامله فى
تركيبه لكن يعنى اليوم فى ضرب اليوم لانه يصدق عليه انه اسم ما فعل
فيه مضمون عامله الا انه اول الاسم بالمنصوب بقرينة المقسم وخرج
شهدت او فضل الله يوم عرفة فان المشهود والتفضيل وقع عليه
لا فيه من زمان او مكان بيان للموصول وتنويع له وقال الرضى
وعند ابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف
لمناسبتهما بكونهما مدلولى الفعل ولما كان المفعول فيه عنده اعم مما فيه
حرف الجر لفظا كما عند ابن الحاجب قال وشرط نصبه ولم يقل وشرطه
وعند الجمهور تقدير فى شرط كونه مفعولا فيه لان ما بحرف الجر مفعول
به غير صريح عندهم لفظا اى نصبا لفظيا او من حيث اللفظ ان لم
يمنع مانع من اللفظية كما فى الظرف المبنى والمجرور ويعنى لا يحتاج الى
الشرط تقدير فى وقد مر شرط تقديره فى بحث حرف الجر ويجوز اى
لا يمتنع تقديمه اى المفعول فيه على عامله ويجب اذا تضمن ما يقتضى
الصدارة نحو اين صليت ومتى تحسد من هلك ولو كان
العامل معنى فعل هو ظرف مستقر ويجوز على خبره اتفاقا نحو زيد يوم
الجمعة فى داره معنى الفعل وشبهه اولى وقد ذكر المفعول فيه مطلقا
بقرينة وبدونها وحذف عامله بدون شريطة التفسير او بها نحو يوم
لو منصوبا — لو منصوبا
الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة ويوم الجمعة صليت فيه

نحو متى وغيره

اى صليت يوم الجمعة والمنصوب الرابع المفعول له قدمه لانه سبب
باعث على الفعل ولانه اذا حذف منه اللام يشبه المفعول المطلق حتى
عده الزجاج منه وهو يسمى ما اى شيء فعل لاجله اى لاجل حصوله نحو
قعدت عن الحرب جبنا او تحصيله مثل ضربته تاديبا مضمون عامله
فى تركيبه اى عامل الاسم فلا يكون منه قولك التاديب مشروع وقولك
وقولك التاديب ضرب زيد لاجله لان ما فعل لاجل التاديب مضمون
عامله الذى فى تركيبه وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا لا محلا تقدير
اللام وقد مر شرط تقديره ايضا فى بحث حروف الجر وجوازا لا يمتنع
تقديرا اى المفعول على عامله وفى مثل كيمه عصيت يجب ولا وجه فيه
وفيما تقدم لتقييده بعدم كونها نائب الفاعل لان الكلام فى
المفعول فيه وله الاصطلاحيين فلا يتناوله وتركه مطلقا او
اختاره على الحذف اشارة الى انحطاط ويجوز حذف عامله لقرينة مقالية
نحو تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته تاديبا او حالية مثل
تاديبا فيمن لاح على ضرب احد والمنصوب الخامس المفعول معه
الظرف نائب الفاعل من اللزوم كجوازه ورفعه تقديري للزوم ظرفيته كانه
مشغول بما به المحكى وهكذا كل لازم الظرفية كما فى لقد تقطع
بينكم كذا فى شرح الكافية للفاضل العصام وليس مراده انه ما
اعلم لزوم نصبه بل الاعتذار منه ببقاء نصبه لانه قرئ لقد تقطع
بينكم بالرفع وقد سبق وهو المذكور اى المنصوب الذى
ذكر فلا يدخل كل رجل وضيعته بعد الواو وخرج من القيد ما بعد
الى ما بعد الواو وخرج بقوله لمصاحبة معمول عامل نحو اضافة للعدد

الى

الى مفعوله اى لمصاحبة معمول عامل الى فاعله اى لمصاحبة معمول عامل
اياه نبه بقوله معمول عامل على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فا
فاعلا لا معنى حسبك وزيدا درهم كفاك وزيدا درهم الكن يلزم
ان لا يكون موافقا للمفعول فى الاعراب فلذا اتفقوا على ان عمرا
فى ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك
كفاك وزيد درهم والسر ان اصل الواو ان يكون للعطف فالنصب
فيما لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتعرض بقصد المعية فاذا كان
قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل ثم للمصاحبة معنى المشاركة
فى الفعل مع عدم المفارقة نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا وفيهما يجب
النصب لعدم جواز العطف وفى نحو جئت انا وزيد يجوز الرفع بالعطف
بالعطف لعدم المانع منه والنصب على انه مفعول معه وفى نحو ما
لزيد وعمرو تعين العطف لضعف العامل المعنوى ولا يجوز تقدمه
بدون المصاحب على عامله اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء
رعاية لاصل الواو وبمعنى المصاحبة لا مع المصاحب لانه لا يجوز تقدمه مع
الفعل او بجر ورجز او باضافة وشيء منها لا يتقدم وفيه اشارة
الى ان العامل عامل المصاحب لا الواو كما قال عبد القاهر ولا العامل
المعنوى كما قال الكوفيون ولا فعل مقدر بعد الواو نحو جاء
البرد ولابس الطيالسة فى جاء البرد والطيالسة كما قال الزجاج
لان كل ذلك تكلف والواو كالواسطة بين العامل والمعمول فالحق
ان العامل عامل المصاحب ولكنه على معمول المصاحب رعاية لاصل
الواو خلافا لما فى الفتح تمسكا بما وقع فى بعض الاشعار وقال

الجمهور انه جوزه ولا يجوز تعدده اذ لو تعدد لتعين عطف المتأخر
على المتقدم ويجوز ان يكون ضميرا منفصلا نحو جئت واياك
ولا يمكن المتصل لحيلولة الواو وهذا آخر المفاعيل والآن يشرع
في الملحقات فيقول و المنصوب السادس الحال قدمه لكثرتها
في الاستعمال وهي اي الحال في اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف
حالك اي شأنك وصفتك سمي به لانه دال على تلك الصفة
انث الضمير لان الحال يؤنث ويذكر وفي عرف النحاة ما اي منصوب
مشتقا او جامدا يدل على صفة يبين اي ذلك المنصوب هيئة
الهيئة الحالة والكيفية كذا في القاموس وخرج به التمييز لانه مبين
الذات ومبين الهيئة قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر
في ضربت ضربا شديدا او رجعت قهقرى فخرج باضافتها الى الفاعل
او المفعول به ومما عرفت ان المقسم المعمول بالاصالة والوصول
عبارة عن المنصوب بالاصالة انه لا يرد نحو بعت الفاعل او للمفعول به مثلا
يحتاج في دفعه الى ان يقال المراد بهيئة الفاعل هيئة يكون له
في وقت الفاعلية والحق تبيين هيئة الفاعل مطلقا ثم الهيئة
اعم من ان يكون هيئة له باعتبار نفسه نحو جاءني زيد راكبا اي الفاعل او غيره
او باعتبار متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان يكون محققة
كالمثالين ومقدرة مثل جاءني زيد في يده كتاب غدا اي قدرا
كون الكتاب في يده غدا وقوله تعالى فادخلوها خالدين اي
مقدرين الخلود وتسمى حالا مقدرة ومن ان يكون لازمة لصاحبها
او نادرة الانفكاك عنه نحو خلق الله كل شيء علما وزيد ابوك

عطوفا

عطوفا اي احقه وتسمى مؤكدة ومن شرطها في المؤكدة كونها مؤكدة
مقررة لمضمون جملة اسمية يسمى ما كان مقرر المضمون فعلية دائمة اي الحال
وشرط ابن مالك والرضي في المؤكدة كون جزأي الجملة الاسمية جامدين
معرفتين كالمثال الاخير فعلى هذا يكون قولك وحده في لا اله الا الله وحده
على تقدير لا اله موجود الا الله حالا منتقلة عندهم حصر اقسام الحال
في المؤكدة والمنتقلة لتقليل الاقسام فالمؤكدة ما يقرر مضمون جملة
اسمية جزآها جامدان معرفتان وما عداها منتقلة والمشهور ان
المنتقلة ما تثبت تارة وتزول اخرى ومن ان تكون الدالة
مستعمال هيئة الحال فيها نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان الجملة
الحالية تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس او من
جواهر الكلمة نحو جاءني زيد راكبا فان راكبا يدل على الركوب ومن
ان يكون موطئة لما هو الحال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا فان الحال قوله عربيا وذكر قرآنا توطئة له وتسمى
موطئة والتقييد في المتن لمنع الخلو فيدخل مثل ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا اي لفظيا كان الفاعل او المفعول بان يكون فاعلية او مفعولية
بالنظر الى لفظ الكلام بان يكون فاعل فعل او شبهه او معناه
مما يعمل في الفاعل كاسم الفعل او مفعوله او معنى اي معنويا
بان يكون بالنسبة الى معناه الذي يكون مفهوما من سوقه
وان كان في اللفظ مبتدأ او خبرا او غير ذلك من المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديدا او بل اصدقته شديدا او للمفعول
معه نحو جئت وزيدا راكبا بمعنى جاء زيد راكبا هذا مبني على انه
اى نحو بالقلم

يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل المفعول في مقتضى عبارة جار
العلامة وصاحب اللب بعمومه لكل من المفاعيل قال الفاضل العصام
وهو الاتم وعلى هذا يوجه كلام المص بجعل يبين مجهولا وجعله
نائب الفاعل له وبه متعلقا بيبين والضمير عائد الى الموصول و
المضاف اليه الذي يصح وضعه موضع المضاف الذي هو الفاعل
الفاعل او المفعول اويكون المضاف جزء منه داخل في المعنوي
فلا حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول للحقيقي والحكمي نحو قوله تعالى
فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
لانه يصح ان يقال فاتبعوا ابراهيم وهؤلاء مقطوعون نحو ضربت
زيدا قائما مثال للحال من الفاعل والمفعول اللفظي وهذا زيد قائما
حال منه ذا او زيد مثال للحال من المفعول المعنوي لان المعنى انبه
وانادي او اشير زيدا قائما ومثال الفاعل المعنوي نحو ما شانك
راكبا اي ما تصنع وعاملها الفعل مطلقا او شبهه كذلك او
وقد مر اي بعض فيها احد هذه الثلاثة وشرطها اي الحال ان تكون
نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث ولا معنى
للتوبيخ فهذا كذا في الرضي لكن قال الفاضل العصام ويمتنع
ان يكون الحكم اتفاقيا وتأويل الاحوال المعرفة بالنكرة بعيد
فيكون شرطه في المبتدا الذي الاصل فيه التنكير وقد يعرف
فمررت به وحده ومررت بك وحدك ومررت بي وحدي لا
يؤول معرفة الى في الاكثر والا وصاحبها يكون معرفة غالبا
ولا تتقدم اي الحال على العامل المعنوي للمعبر عنه فيما سبق بمعنى

رايت في المصد الرضي سكته

الفعل

151

بمعنى الفعل الا نوا كان العامل في واحد نين ولكل حدث متعلق
ولكل متعلق فيلي كل حال حال متعلقه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى
التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به فحال كل يليه ومثله هذا بسرا
اطيب منه رطبا وهذا مطلقا مذهب سيبويه واجاز الاخفش
تقديم الحال على العامل الظرفي اذا تقدم على صاحبه نائب عنه الحال
مبتدا او غيره نحو زيد قائما في الدار ومررت بزيد قائما في الدار وهو
واجاز ابن البرهان تقديم الحال الظرف على العامل مطلقا نحو الظرف
في يدك كتاب زيد في الدار وزيد في يدك كتاب في البيت وغير
الظرف من العامل المعنوي لا خلاف في ان الحال لا تتقدم عليه
وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة
جائني زيد رعاية لاصل الواو حتى اذا كان صاحبها نكرة محضة
يجب تأخيرها عنها هكذا قالوا ولكن نص في مغني اللبيب على
جوازه ولا على ذي الحال المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تابع
وفرع لذي الحال والمجرور لشدة امتزاجه مع الجار كانه
جزء اخير منه لا يجوز تقدمه عليه فكذا تابعه هذا مذهب
سيبويه واكثر البصريين ونقل عن ابن كيسان وابن
علي وابن برهان الجواز اذا كان مجرورا بالجر في الجر تمسكا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقالوا ان
ح في الجر من نفس العامل فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك
قلت اذهبت راكبة هندا وقال الدماميني يجوز تقديم
الحال على المضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو هذا ملتوتا نا ح

واحد منهم او غيره

عنى ان يكون قائما حالا من ضمير الدار الذي هو حال اي فيها مستقر

السبويق فلا يقال مررت جالسا بزيد ولو كان صاحبها اى الحال
نكرة محضة اى لا يكون فيه شائبة التعريف بان يكون مخصصة
نحو جائنى رجل عالم راكبا او نكرة ومعرفة نحو جائنى رجل وزيد را
راكبين فانه حينئذ لا يجب التقديم وجب تقديم الحال عليها
نحو جائنى راكبا رجل بالاستقراء والتعليل بدفع الالتباس بالصفة
منقوض بالحال من النكرة المخصصة فانه لا يجب تقديمه وقد يجب
التقديم اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جائنى راكبا
الا زيد وانما جائنى راكبا زيد او اضيف ذو الحال الى ضمير متعلق الحال
نحو لقينى شاتم زيد اخوه والاصل الاكثر فى الحال ان يكون مفردا
لحصول المقصود به وخفته وقد تكون جملة لدلالتها على الهيئة
خبرية تحتمل الصدق والكذب لدلالتها على ثبوت مضمونها وا
المقصود من الحال تقييد مضمون العامل فيمكن فى الخبرية
ولا يمكن فى الانشائية التى لا تدل على ثبوت مضمونها وفى
الرضى قد يقام الجملة الحالية مقام المفرد ويظهر اعراب الجملة
فى الجزء الاول ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال نحو بعته
يدا بيد واذا كانت جملة وهى لاستقلالها المقتضى ارتباطا لو
بغيرها فلا بد فيها اى الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها
وهو ان الرابط الضمير فقط اى فانه عن غيره فى المضارع المثبت
اى نحو جملة صدرها المضارع الغير المنفى الخالى عن السين وسوف
فانه لا يقع حالا اذا التصدر بشئ منهما المثبت بانه لاسم الفاعل
والرابط فيه الضمير لا غير نحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى
حال

حكاية عن موسى عليه السلام لم تؤذوننى وقد تعلمون انى
رسول الله مؤول بتقدير المبتدا اى وانا اصك وانتم تعلمون
او تجعل الواو للعطف وتوقيد المضارع بكونه حكاية عن قد كما فى كلام
بعضهم لم يحتج الى التاويل فى الثانى او الضمير مع الواو معطوف
وقال ... صاحبه ينبغى ان يكون الحكم
اكثر يا نحو جائنى زيد يركب بالحجة
بحسب المعنى على قوله فقط كانه قيل وهو الضمير بلا واو مع
واو لان الضمير للربط والواو لاحتياج الجملة الى زيادة ربط والواو
وحده اى منفردا عن الضمير لدلالته على الربط من اول الامر
او الضمير وحده اى منفردا من الواو لوجود اصل الربط فى غيره
اى غير المضارع المثبت وهو المضارع المنفى والماضى المثبت
او المنفى والجملة الاسمية المثبتة او المنفية فمنه خمسة انواع
فاذا ضربت فى الثلثة من الروابط وهو اجتماع الضمير مع الواو
والضمير وحده والواو صار خمسة عشر لكن الغالب فى الجملة
الاسمية الواقعة حالا مثبتة او منفية وكذا جملة ليس لعدم
دلالتها على الزمان على الاصح فكانت كالاسمية المنفية
الواو مع الضمير او وحده لقوة استقلالها لدلالتها على الثبوت
فناسب ان يكون الرابط قويا الا فى الحال المؤكدة فانها بالضمير
وحده نحو هو الحق لا شك فيه وانما زيد فى ربط الجملة الحالية
على الجملة التى وقعت خبرا او صلة او صفة لان الجملة الحالية فضلة
يتم الكلام بدونها فتطلب لاستقلالها فاحتاجت الى مزيد رابط
واشكلنها نحو جائنى زيد ما يركب او لا يركب او ولا يركب عمرا
ونحو جائنى زيد قد ركب او وقد ركب او قد ركب عمرو او نحو جائنى زيد

ما ركب او وما ركب عمرو او نحو جائني زيد هو راكب او عمرو راكب
او وهو راكب ونحو جائني زيد ما هو راكب او وما عمرو راكب او
وما غلامه راكب ويجوز تعدد الحال كالخبر فان اجتمعت على ذي
حال واحد تسمى مترادفة وان كان المتاخر حالا من المتقدم
يسمى متداخلة نحو جائني زيد راكبا ضاحكا وقد حذف عامله اي الحال
لقرينة مقالية نحو راشدا مهديا لمن قال كيف جئت اي جئت راكبا
او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر او لمن تهيأ له اي
سر راشدا مهديا الرشد السداد والهداية الدلالة على الطريق
والراشد قد يكون مهديا وقد لا والمهدي يكون راشدا وقد لا
ويحتمل ان يكونا مترادفين ومتداخلين ولم يتعرض للزوم
قد في الماضي المثبت اعتمادا على شهرته او ذهابا الى مذهب
الاخفش والكوفيون من عدم لزومه والمنصوب السابع
التمييز ويقال له المميز وهو في اللغة التبيين وفي الاصطلاح صح
اي اسم منصوب وسيجيء انه لا يكون الا نكرة يرفع الابهام
ولم يحتج الى ذكر المستقر لانه لاخراج صفة المشترك نحو
رايت عينا جارية والتوابع غير داخلة في الجنس من ذات خرج
به الحال لرفعه من صفة في صاحبها مذكورة تامة باحد
الانحاء المذكورة في بحث الاسم المبهم التام وقد سبق
بيانه فلا حاجة الى ذكر مثال له او عن ذات مقدرة تنويع
للتمييز في جملة والتمييز فيه اما عين او عرض والعين اما خاص
بالمنتصب عنه كالنفس او بمتعلقه كالدار او محتمل لهما كا

كالاب واما اضافي كالاب او غير اضافي كالنفس والدار والوطن
اما اضافي كالابوة او غير اضافي كالعلم نحو طاب زيد نفسا ودارا
وابا وابوة وعلما اي طاب نفس زيد والمنتصب عنه هو المنسوب
اليه سمي به لانه سبب لانتصاب التمييز عن العامل او في ما اي شيء
ضاهاها اي ذلك الشيء الجملة في كون النسبة ما فوقه فيه
وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ نسبته والتمييز
عين غير اضافي خاص بالمتعلق واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
مثل والصفة المشبهة نحو زيد طيب نفسا عين غير اضافي خاص ص
بالمنتصب عنه ولم يذكره اكتفاء بذكره في الجملة كما اكتفى فيها بما يذكر
هنا وهو ابا والتمييز عين اضافي محتمل لهما لانه ان رفع الابهام
عن شخص هو اب لزيد فهو للمتعلق وان رفعه عن زيد اي طيب
ابا لعمرو فهو للمنتصب عنه وابوة عرض اضافي خاص بالمتعلق ودارا
عين غير اضافي خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها عين غير اضافي
خاص بالمتعلق جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل
منهم وعلما عرض غير اضافي خاص بالمتعلق والاسم المستعار نحو
زيد اسد علما والمنسوب نحو زيد هاشمي ابا او في نسبة في اضافة
نحو اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ووجها وهذا التمييز اي
الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة فاعل في المعنى فطاب زيد
نفسا بمعنى طاب نفس زيد وهكذا غيره واستشكل بالحوض ممتلئ
ماء لان الماء ليس بممتلئ بل مالئ وبفجر الارض عيونا لان العيون
ليست بمفجرة بل منفجرة واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون

بلغ

ممتلئ ماء بجالي ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيونا لتفجر الارض عيونا
وانما الوجه بان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب اصله اهون
واعذب فلذا اي لاجل انه فاعل معنوي حقيقيا او مجازيا لا يتقدم
ذلك التمييز على عامله كالفاعل اللفظي خلافا للمازني والمبرد فا
نهما يجوزان التقديم في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل وللعدد
فانه لا يجوز فيها بالاتفاق وقد تقدم ان معمول اسم ان منصوب وهو
الممنوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه ولذا لم يتعرض له ههنا
والتمييز لا يكون الا نكرة بالاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج
الى التعريف والمنصوب الثاني المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ
المستثنى ولما كان تصوره بهذا القدر كافيا في تقسيمه قسمه اولا
وعرف كل قسم فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج اي الاسم
المعنى الذي اخرج عن حكم متعدد والاخراج والخروج يقتضيان
الدخول قال المعنى اي عن حكم متعدد معلوم دخوله فيه لكونه
جزئيا منه مثل جاءني القوم الا زيدا او جزءا منه نحو اشتريت العبد
الا نصفه وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون
بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوز جاء رجل الا زيدا
بالا واحدى اخواتها التي نذكرها انشاء الله والمبحث وكان من الا
الا اخواتها بعد ولما قال الفاضل العصام ليس هذا من تمام الحد بل المقصود
زيادة التوضيح قال بغير النقص وعدم التصريح ومنقطع وهو
المذكور بعدها اي الا واحدى اخواتها ليس على الاطلاق لانه
لا يقع الا بعد الا وغير وبيد وبيد تختص به ولا يقع بعدها الا ان

المفتوحة

المفتوحة حال كونه غير مخرج في المعنى لعدم دخوله في الواقع في المتعدد
المذكور سواء كان من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا اذا عرف
خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء بان يدل قرينة على ان المراد با
بالقوم ما عدا زيدا او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمار
لم يجئ والمستثنى المطلق وهو المذكور بعد الا او احدى اخواتها
من العامل قبلها نفيا او اثباتا فيعم القسمين والمراد هنا ما صدق
عليه هذا المفهوم العام من افراد القسمين لان المقام مقام بيان
الاحوال وهي للافراد منصوب وجوبا لمقابلته لقوله ويجوز فيه النصب
اذا كان بعد الا احترازا عما يكون بعد اخواتها فانه في بعضها مجرور
وفي بعضها غير مقيد بايجاب الكلام غير الصفة صفة الا او بدل منه
فيه تحقيق لان الصفة لا يكون بعدها المستثنى وقوله بعد الا متعلق
بخبر كان وهو قوله في كلام موجب او حال من ضميره على مذهب الاخفش
وابن البرهان قدم عليه ليشارك فيه المعطوفان على خبر كان لا
لان المعطوف على مقيد بقيد متقدم يشاركه فيه لا محالة والمراد
بالموجب ما لم يكن يشتملها نفيا ونهيا ونفيا صريحا او مؤولا مثل قلما
جاء رجل الا زيد وقوله تعالى فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوا
تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لو كان في غير الموجب اختير
فيه البدل ولو لم يذكر المستثنى منه لكان معمولا على حسب العامل ودونه
النصب فيه ثابت بالاستقراء ومعلوم بوجوه والعامل فيه ما هو عامل
في المستثنى منه عند البصريين بتوسط الا لتعلقه بالعامل معنى
وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وعند المبرد والزجاج

قوله [illegible] فان العامل [illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] النصب [illegible]
[illegible] المستثنى منه الا [illegible]
[illegible]

العامل الا القيام معنى الاستثناء به نحو جاءني القوم الا زيدا وكان
بعد الا متقدما على المستثنى منه ولو كان في غير الموجب فهو معطوف
على قوله في كلام موجب مقيد بقوله بعد الا كما عرفت وجه النصب فيه
ايضا الضرورة وقد تعذر فيه البدل بتقديمه نحو ما جاءني الا زيدا احد
واعلم انه لا يجوز تقديم المستثنى على العامل والمستثنى منه جميعا فاذا
تقدم على المستثنى منه يتأخر عن العامل نحو ما جاءني الا زيدا احد واذا
تقدم على العامل يتأخر عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا جاءني ولا
يجوز الا زيدا جاءني القوم كذا في الرضي او كان بعد الا منقطعا
والنصب فيه الا لكونها بمعنى لكن كما مر نحو جاءني القوم الا حمارا
اي لكن حمارا لم يجئ والحجازي في كثير اولها لا يأتي في نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي وجعله سيبويه منصوبا
بالعامل قبله كالمستثنى المتصل والحق مع الجمهور لان الاستدراك مثل
لكن فيعمل عمله كما مر في بحث العامل واذا كان بعد خلا او بعد عدا اعاد
كانع تنبيها من اول الامر على ان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها في
الاكثر ... الاكثر وهو استعمالها فعلا او بعد ما خلا او ما عدا او ليس
او لا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الافعال ليس على الاستثناء
بل بهذه الافعال لكن في خلا يشرع الى فرض لانه لازم نحو خلا
منه او بتضمين معنى جاوز وقد سبق ان الاستتار في هذه كلها
واجب والمستتر اما لاسم الفاعل من الفعل المتقدم او مصدره
او لبعض مضاف او مطلق الا انه في ليس ولا يكون لا يكون للمصدر
ومحل الجمل النصب على الحالية بتأويل المصدر باسم الفاعل في ما خلا

وماعدا

وماعدا او الظرفية فيهما بتقدير مضاف اي زمان خلو بعضهم او بلا تقدير ولا بعد ان يقدر الزمان في الجميع فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذ سافر فانه تقدير مذ زمان سافر فيستغني عن توجيه التزام حذف قد بانه لكونه في مقام الا لم يجلس اظهاره لانه لا يدخل الا على الا ويجوز فيه اي المستثنى الذي بعد الا وهو المبدل والحكم مخصوص به وبالنظر الى هذا كان ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او كان بعد خلا الا انه اراد ان يجمع صور وجوب النصب فافرده النصب على الاستثناء ويختار البدل اي كونه بدلا الخ مع انه مختار لان النصب مما نحن فيه وان مرجوحا كائنا في كلام غير موجب اذ في الموجب يجب النصب على ما عرفت وبعدم الموجب يعرف غير الموجب والمستثنى منه مذكور وما لم يذكر فيه يجيء نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد ويعرب اي المستثنى بعد الا على حسب العوامل اي على ما يقتضيه العامل بحسب عامليته لا بحسب توسط الا به اذا كان المستثنى منه غير مذكور ولما لم يختص هذا الحكم بغير الموجب لم يقيد به لانه كما يكون في غير الموجب نحو ما جاءني الا زيد يكون في الموجب وان كان قليلا نحو يدخل الجنة الا الكافر ويسمى هذا عند النحاة الاستثناء المفرغ بمعنى المفرغ له والمفرغ في الحقيقة هو العامل ويجري في جميع معمولات الفعل الا المفعول المؤكد والمفعول معه واول قوله تعالى ان نظن الا ظنا عظيما نحو ما ضرب الا انا وما ضربت الا زيدا وما ضربت الا زيد وما ضربت الا يوم الجمعة وما ضربت الا تأديبا وما كان نائما الا زيد وما كان زيد الا قائما وما طاب زيد الا نفسا وما جاء زيد الا راكبا

يتنزل المصدر منزلة الظرف تنبيه

كان البدل ... لنفسه المستثنى ... بيان ... فيه ... وقع الا ابدال

٤

ويجري في المبتداء والخبر ايضا نحو ما قائم الا زيد وما زيد الا قائم والمستثنى
مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه بعد غير وسوى بكسر السين في
الاشهر وجاز ضمها مع القصر وسواء بفتح السين في الاكثر وكسرها
مع المد وبعد حاشا والاولى بعد هذا النداء اي ان قوله في الاستعمال
الاكثر قيد به فقط وهو كلمة حرف جر وهو مذهب سيبويه ومن
تبعه وانكر فعليته الا على الشذوذ ونقل النصب به على انه فعل متعد
فاعله مضمر ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم حاشا زيدا اي نزهه الله تعالى عن ضرب عمرو وقال
الاخفش تارة فعل وتارة حرف جر ومجيء اللام بعدها دليل فعليتها وقال
ابن مالك دليل اسميتها كالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها وقال
الرضي فالاولى كونه مصدرا في جميع المواضع والجر للاضافة وسقوط
التنوين في حاشا لله لحمله على غالب الاستعمال وبعد عدا وخلا في
الاستعمال الاقل وهو استعمالهما حرفي جر فالاكثر النصب بعدهما اي تقدم
ولا اعراب للحروف واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية ابدا
لانهما بمعنى مكان في الاصل ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء
وقال الكوفيون يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا
ونصبا وجرا كما في قوله فلما صرح الشر واسى وهو عريان ولم
يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اي غير العدوان واصل
غير ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة وصفة معينة وهي
المغايرة وكثر استعماله صفة نحو جاءني رجل غير زيد ويحمل على
خلاف الاصل على الا فيحمله الى معناه لمناسبة بينهما لدلالتهما

على مغايرة

106

على مغايرة شيء لشيء مستعملا في الاستثناء ويعرب فيه كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيه من وجوب النصب وجواز
واختيار البدل والاعراب على حسب العامل لان اعرابه كان لما قوله
انتقل منه اليه للاسمية فلما كان اعرابه مدخولا وجب نصبه في كلام
موجب تام او مقدما او منقطعا وفي غير موجب تام يختار الابدال
في غير تام يعرب على حسب العامل نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني
غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني غير زيد واصل الا اي الحرف
الكثير فيه معنى الاستثناء ولذلك كثر لمعنى له فيه ويحمل على غير قليلا
مستعملا في الصفة للمناسبة المذكورة اذا تعذر الاستثناء المتصل
والمنقطع لعدم معلومية دخول المستثنى وعدم دخوله في المستثنى منه
ولا بد فيهما من المعلومية والا حرف لا يقبل الاعراب فيكون ما بعدها
صفة لفظا واعرابه صفة الا فالصفة في التحقيق الا مع مدخولها
فلذا لم يلزم المطابقة بينه وبين موصوفه لا مستثنى لتعذره
وهو كونه في الجمع المنكر الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي
في السماء والارض آلهة جمع اله منكر لا يدل على عدد محصور الا الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام اي غير الله فحل رفع ويكون في المعرف
ايضا مثل جاءني الرجال الا زيد حيث لا عهد ولا استغراق فلا يدل على
الدخول ولا على عدمه فيتعذر الاستثناء ويكون في غير الجمع نحو جاءني
رجلان الا زيد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل والمنصوب
ان سمع خبر باب كان اي الافعال الناقصة دلت على معنى
او لم تدل وامره اي خبر باب كان كامر خبر المبتداء في اقسامه

في

اول
صفوا من بني زهر و فتيان القوم اخوان [illegible]
[illegible]

واحكامه وشرائطه ويجوز تقديمه مونة اذا وجد الاعراب لفظا
في احد المعمولين لعدم الالتباس بخلاف خبر المبتدا لانه اذا
اعرابهما فلا بد فيه من قرينة نحو بنونا بنو ابنائنا بتقديم الخبر
لان المقصود الاخبار بمشتوح بني الابناء دون نحو زيد المنطلق
لا يجوز لعدمهما ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون خبره لعدمها
عند قيام قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير او ان
شرا فشر او يجوز في مثله وهو كون كان بعد ان معلوما فاعله
بظهور مرجعه او بذكره كان يقول ان علمهم خيرا وقد يقال
مجي ان بعدها يصح فيه تقدير ظرف والا فيتعين فيه النصب
نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكبا فانه يتعين فيه نصب الاول ان
كنت راكبا فانا راكب بعدها فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثاني كما ذكر وهو اقوى لقلة الحذف ان كان اي
عمله خيرا فجزاؤه خير وعكسه نحو ان كان في عمله او مع عمله خير
فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف الوجوه لفقد العلة المذكورة
ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وقد يزيد الوجوه على الاربعة اذا
رجع ضمير كان الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما
قتل به ان سيف فسيف بجرهما على الحذف وابقاء المجرور مجرورا
وهذا شاذ نادر ولذا لم يتعرضوا له في المتون ويجب الحذف
ان فسر كان نحو ان خيرا لكم فسهل او عوضا عنها ما الزائدة
نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسر الهمزة اي ان كنت ويجوز

فتحها

فتحها بتقدير لان كنت والمنصوب العاشر اسم باب ان اي الحروف
المشبهة بالفعل وقد احسن في الترتيب حيث بين منصوبات الا
الحذف واخرها لضعف عاملها وقدم منها معمول ما هو شبيه بالفعل الا
اللازم ثم معمول ما يشبه بالمشبهة به لانه فرعها فبينهما شرح اتصاله
ثم ذكر معمول ما هو شبيه بليس من الافعال الناقصة على ان لا
لنفي الجنس راجح على لا بمعنى ليس بل على ما لاختصاصه ببعض
اللغات ودونه وهو كالمبتدا لكن يصح ان يقع نكرة محضة ولو
مع تنوين الخبر ولا يجوز حذفه بخلاف المبتدا الا لضرورة الشعر ولا بد من
تلفظ خبر ان فانه يجوز حذفه اذا لم يليه فعل صرح ذكر في الامتحان
والمنصوب الحادي عشر اسم لا لنفي الجنس ولما بعدها ثلثة احوال
نصب وفتح ورفع فالمناسب ان يسمى بهذا العنوان ما يكون اعمل فيه
مع نفي الجنس وهو المنصوب والمفتوح واما ما هو مبتدا فلا وجه
لتسميته به نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقد مر ولا رجل في الدار
وسيجيء وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود
الاسم ولا يحذفان معا لئلا يلزم الاجحاف واما نحو لا في جواب
هل قائم زيد فليس حذفا بل قائم مقام الجواب وهو لم يقم نحو
لا عليك اي لا باس عليك والمنصوب الثاني عشر خبر ما ولا
المشبهتين بليس وهو مثل خبر المبتدا في كونه مفردا وجملة و
لزوم العائد في الجملة وغير ذلك الا ما خص به والمنصوب الثالث
عشر من ثلثة عشر المضارع الذي دخله احدى النواصب الاربعة
نحو لن يضرب ولن يضربا ولن يضربن واما المعمول المجرور

من النوع المعمول بالاصالة فاثنان من النوع النوع الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حرف الجر والنوع الثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة لانه كالجزء الاخير من المضاف لانه من حيث انه مضاف لا يتم الا بالمضاف اليه واقتضى اتصاله به شرط طافيه كما مر ولا تقديم معموله على المضاف لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابع وقد عرفت فيما تقدم ان الحال من المضاف اليه في الاضافة اللفظية يجوز تقديمه عند البعض الا انه ليس مما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعموله ثم ان عبارة المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف وظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرية لان الظاهر ان العطف على الضمير المجرور فيجب اعادة الجار فالمحفوظ الى النحل اما يحمل على مذهب الكوفيون من انه لا يلزم اعادة الجار او يحذف وابقاء المضاف اليه على الجر على الندور مثل يريد الاخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير بل على المضاف والمعطوف المضاف المقدر او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى تساءلون به والارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديره بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لان فيه معنى

النفي

النفي حتى يؤكد بلا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وما بعد لا يعمل فيما قبلها ومن ثمه لم يجز انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز التقديم على الغير في عامة كتب النحو لكن في معنى ما يدل على خصوصه بصورة جواز قيام لا مقام غير قال ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقديم لان لا لا تحل مكان والحق ما قاله الجمهور لا لان اختبار شئ مع شئ لا يلزم ان يكون في الوجوه كلها ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشئ في السعة بغير ما سمع من العرب فيجوز الفصل به ولا يقاس عليه اي على ما سمع اي لا يجري القياس عليه فيما لم يسمع والمسموع مفعول المضاف مصدرا او غيره وظرفه والجار والمجرور والقسم كقراءة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله تترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها وقوله عم وهل انتم تاركوا لي صاحبي ونحو هذا غلام والله زيد قال الرضي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في غير الشعر بعيد وبغيرهما في غير قليل ولا يجوز الفصل بينهما بشئ في الضرورة الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها لانه يتسع في الظرف وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة قالوا وما ثبت في القراءة يعد من الشواذ والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف والاصل ان يورد الكلام بجميع اجزائه حتى المضاف وقد يحذف المضاف بقرينة واحدا او اكثر فيقوم المضاف اليه الاخير مقامه نحو قوله

قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس
الرسول فيعطى للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اى اعطاء الاعراب
بعد الحذف القياس الغالب فى الاستعمال نحو قوله تعالى واسئل
القرية اى اهل القرية وقوله تعالى يريد الاخرة على قراءة النصب
وقد يبقى المضاف اليه بعد حذف المضاف مجرورا ابقاء على الندور
فى الاستعمال والشذوذ عن القياس نحو قوله تعالى يريد الاخرة
بجر الاخرة على قراءة اى ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف
اليه مع قرينة ايضا والاصل الاكثر ذكره ويبقى المضاف على
حاله وصفته حين كونه مضافا من التجرد عن التنوين ونائبه
ان عطف عليه اى على المضاف ما اى اسم من الظرف او غيره
اضيف الى مثل المضاف اليه المحذوف من الاول فيكون كانه
مذكور فابقى المضاف على حاله ولم يعد ما حذف لاجله الاضافة
ولم يبن نحو قولها من راى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد
اى ذراعى الاسد العارض السحاب اسر به اى اكون مسرورا
بالعارض فكان الاصل بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد فقيل
ذراعى الاسد كوكبان نيران ينزلها القمر وجبهة الاسد
اربعة انجم من منازل القمر نحو جئت قبل وبعد زيد او كرر
المضاف وقال كونه مضافا الى مثل المضاف اليه المحذوف نحو
يا تيم بالنصب مضاف الى عدى المقدر المدلول عليه بالمذكور
فى تيم عدى لانه لما دل عليه كان كانه لم يحذف فلم يبن ولم يعوض
عنه التنوين هذا مذهب المبرد وقال سيبويه ان تيم الاول

مضاف

109

مضاف الى عدى المذكور وان تيم الثانى تكرير الاول وجاز الفصل به
بين المضاف والمضاف اليه لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغيير صار كان الثانى هو الاول وتمام البيت يا تيم تيم
عدى لا ابا لكم ولا يلقينكم فى سوءة عمر والبيت لجرير لما
اراد عمر التيمى ان يهجوه قال اى لا ناصر لكم تحت الهجاء اولا
ابا لكم انتم اولاد الزنا مستحقون الهجاء لا تتركوه يهجونى
فيلقينكم فى مكروه من قبلى يعنى هجائى لهم والا اى وان لم
يعطف عليه ولا يكرر كذلك فينون المضاف عوضا عن اى المضاف ف
اليه لعدم ما يجعل المضاف اليه كالمذكور ان لم يكن المضاف
غاية وحسب ولا غير وليس كل ما لا يكون صفة يحذف منه
المضاف اليه وينون بل هو مخصوص بكل وبعض واذ واو
ان واى نحو قوله تعالى وكلا اتيناه ورفعنا بعضهم فوق بعض
ونحو حينئذ ويومئذ اى كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم
اذ كان كذا فاذا انقطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر
تعويض التنوين وامتنع دخول اللام فيهما وبعضهم
جوزه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كلا لكونه فى صورة
النكرة وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وان كان المضاف
غاية وهى الجهات الست وقد سبقت فى بحث حرف الجر وانما سميت
غاية لان تمامه كان بالمضاف اليه فلما حذف صارت غاية ينتهى
الكلام بها وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير وتعدد مشابهة
للغاية فى الابهام مبنيا فيها اى فى الاشياء المذكورة من الغاية

وانتم ضعفا ولو هجاكم احد لا يوجد لكم من
يأخذ بايديكم فتنبغون كلكم

وغيرها المضاف اليه بلا عوض ولو كان منسبا او بالمضاف
مع التنوين نحو رتبة بعد كان خبرا انه قبل وكذا العوض نحو فساغ
لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات اي قبل هذا
اليوم يبنى المضاف على الضم اما البناء فلشبهه بالحرف في الا
الاحتياج واما الضم فلجبر النقصان باقوى الحركات ويؤنث
المضاف بتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عن المضاف بنفسه
او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة
وقد يذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر ما يؤول الامر معين
على اجتناب التوالي ويضاف الشيء بادنى ملابسة نحو كوكب
الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليلة ليلة
واما المعمول المجزوم من اقسام المعمول بالاصالة ففعل مضارع
دخل احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في المضارع
فان كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا يقتضي شيئا من الشرط والجزاء
وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولا النهي فان كانت كلم
المجازاة اي كلمة تقتضي الجزاء وهو ان واخواتها وهو ما عداه
من احد عشر تقتضي شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية وجزاء
وهو الجملة الثانية منها والشرطية المجموع المركب منهما نسبت
الى الاول وقد مر وجه التسمية فانها تقتضيهما لانها للتعليق امر
بامر فتعمل فيهما لان العمل مبني على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف
لطول الكلام اعلم ان كلم المجازاة انما يكون شرطها الافعال والجزاء يكون
[illegible] مضارعين بالجزم ولم الانه لو كان

فالجزم

فالجزم بهما وهو الاصل في الباب لاتحاد اللفظ والمعنى او الاول
اي الشرط فقط عطفا على الف التثنية للتشريك في الجزاء بان كان
الاول مضارعا والثاني غيره ماضيا او غيره قال الفاضل العصام
كون الاول مضارعا والثاني ماضيا يستهجن لتاثير اداة
اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب
ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة
الشعر والمراد من البعض صاحب المغني وقال شارحه الدما
الدماميني هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر لمجيء
قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقال بدر الدين
في رسالته المسماة بشرف البدر بقضاء ليلة القدر الصحيح الى
الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في افصح الفصيح وكثرة صدوره في كلام
عن فحول الشعراء ولعل المص اختاره فاطلق كلامه بغير فاء
صفة لمضارعين باعتبار الثاني منهما اي كائنين للمضارع
الثاني من المضارعين بلا فاء لانها مانعة من انجزام المضارع
بل المجزوم حينئذ الجملة ولا يخفى ما في العبارة من الفصل بين الموصوف
والصفة باجنبي وايهام خلاف المراد في الجزم بالمعنى او تقديرا
او محلا في المضارع واجب لوجود الجازم وقابلية المحل وعدم المانع
نحو ان تخلص تنج وان تعمل فانت ناج ونحو ان تمد تمد ونحو ان
تنصرني تنصرن فان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا
وهذا الوجه بعد صورة الاولى كي اذا كان ماضيين جاز
الجازم وهو الاكثر لوجود المقتضي وصلاحية المحل والرفع

في الثاني لجملولة الماضي الغير المجزوم لفظا بل محلا نحو ان اتيتني
آتك او اتيتك وليس اكرمك في قولك اكرمك ان ضربتني جزاء
بل الجزاء محذوف يدل عليه اكرمك عند البصريين لان الجزاء
لا يتقدم على اداة الشرط لوجوب صدارتها فوجب الرفع
لعدم جزائيته وعند الكوفيين جزاء لفظا ومعنى لم يجزم
ولم يصدر بالفاء لتقدمه فاكرمك جواب معنى اتفاقا لتوقف
مضمونه على وجود الشرط ولذا لم يحكم بالاقرار في لك علي دراهم
ان دخلت الدار وكذا اذا توسط الشرط بين اجزاء الجزاء المعنوي
نحو اضرب ان ضربني زيد او ان كان الجزاء ماضيا والشرط
ماضيا ايضا او مضارعا او جملة مصدرة بماض متصرفا احترازا عن غير
المتصرف بمعنى المضارع صفة بعد صفة لماض اي ليس بمعنى نفسه
او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او لا او ما وسيجيء ذكرها
فلا يجوز دخول الفاء فيه اكتفاء بالربط المعنوي لتحويل اداة
الشرط معناه الى الاستقبال والجزم فيهما محلي اذ الاول
مبني والثاني بغير الاداة نحو ان ضربت ضربت او لم اضرب
او لما اضرب وان كان الجزاء جملة طلبية ثم المصدرة باداة
باداة الاستفهام وسيجيء الكلام عليها او جملة ماضية بالتشديد
كما في الامرية اي منسوبة بان يكون صدرها ماضيا او بالياء
بالتخفيف فوصف الجملة بالماضية وصف بحال جزئها الغير متصرفة
ووصف الجملة وصف بحال جزئها الاول اي غير متصرفة صدرها
او بمعنى والغاية معطوف على غير متصرفة والضمير راجع الى الجملة

اي الماضية

ماضية بتاويل المذكور فوصفها به وصف باعتبار صدرها اي جملة
ماضية صدرها بمعناه لا بمعنى المضارع ويجوز عطفه على ماضية
بتقدير او ماضيا بمعناه فيحتمل ان يكون في الاصل ماضيا فسقط
من قلم الاول ما سقط وبقي ما بقي او ما موصولة عبارة عن الماضي
فلا بد حينئذ اي حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه وجملة مصدرة
من قد ظاهرة او مقدرة لان التحقيق مضمون مدخولها فاذا
دخلت على الماضي تحقق معناه فيكون نصا على كون الماضي
بمعناه او مضارعا اي جملة صدرها مضارع لم مضارعية مثبتا
الفاء لمقولة مقرونا بالسين او سوف او لن او ما لان لا فرق
بين صفة المضارع لا الجملة او جملة فعلية انشائية كالجملة الا
اي المنسوبة الى الامر بان يكون صدرها امرا والنهيية بان
يكون فيها معنى الاستفهام قال الرضي واذا كان جواب الشرط ما صدر
بهمزة الاستفهام سواء كان الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان
الهمزة يجوز دخولها على ادوات الشرط متقدمة عليها نحو ان اكرمتك
اكرمتك كما قلت ائن اكرمتك تكرمني فقال علي كرم الله وجهه
فان فعل الله ذلك بكم اتحسنون ويجوز في هل وغيرها من
ادوات الاستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارأيتكم
ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون
وقوله تعالى ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم
من اله غير الله ويجوز الفاء فيها لعدم عراقتها قال تعالى ارأيتم ان كنت
على بينة من ربي واتاني رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته

على ان الموصوف مقدر وفي بعض النسخ او ما بمعناه صح

هذا كلامه وساعده فيه عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه على بيان
اقسام الانشائية لا بيان اقسام الانشاء التي يجب فيها الفاء
والدعائية اي المنسوبة الى الدعاء اي التي تستعمل في الدعاء وان
لم يكن انشاء في الاصل والتمنية والوعدية والتحضيضية يجب دخول
الفاء فيه اي في الجزاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه وهو قلب معناه
الى المستقبل لوجود الاستقبال قبل دخول الاداة وعدم وجوب بعض
فلم يوجد الربط المعنوي فاحتيج الى اللفظي وهو الفاء فيه سماعا
وقد يجيء مع الجملة الاسمية اذا موضع الفاء لدلالته على المبادرة كالفاء
وقد نسي ان الجزم في هذه المواضع هو الجملة نحو ان ضربت فانت
مضروب مثال الاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في
شيء مثال الغير المتصرف من الفعل الناقص فان كرهتموهن فعسى
ان تكرهوا شيئا مثال لتمام افعال المقاربة وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل وقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت مثال الماضي بمعناه ومن خصائص كان عدم تحويل
اداة الشرط معناه الى الاستقبال الا قليلا يحتاج الى قرينة وتقلب
غيره الا قليلا كذا في الرضي وان تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال
المقرون بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال
المقرون بلن ونحو ان ضربك زيد فما تضربه ونحو ان زيد ضاربه ضربك
او فلا تضربه او فهل تضربه وان اكرمتني فيرحمك الله ونحو ان جاءك
زيد فليته مكرم او فلا تكرمه او فهلا تكرمه وان كان الجزاء مضارعا
بغير معناه اي بلا تقدم الاحرف المذكورة مثبتا او منفيا بلا اي

لكن بالبناء التخييل الاتي تامل وجه التامل انه يمكن التمثيل منها على جواز دخول الفاء سماعيه

سواء

اي سواء كان مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء لضعف التاثير
في المثبت لانه يحتمل الاستقبال قبل دخول الاداة ولا لانه وان
كان للاستقبال لكنه قد يجرد عنه نحو جئتك بلا مال متروكا
مع الرفع رفع المضارع لان الفاء مانع من الجزم ويجوز حذفه
مقرونا مع الجزم نظرا الى وجود التاثير في الجملة لانها مختصة
للاستقبال نحو ان تضرب اضرب بالجزم او فاضرب بالرفع او ولا
اضرب او فلا اضرب مذهب سيبويه ان كل فعل قابل للجزم
فرفعه بتقدير المبتدأ مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي
فهو لا يخاف وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي والمص
اعلم انه لا يدخل شيء من النواسخ على كلمة الشرط ولا حرف النفي
الا كلمة لا فلا يقال ما ان ضربتني ولا ما من ضربني ضربته وانه لا
يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء الا لا ولم في
المضارع فلا تقول ان لن يضرب او سيضرب او قد فعل
وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وانه قد يدخل الواو على ان
ولو المتضمن معنى ان مع تقديم الدال على الجزاء اذا كان
نقيض الشرط اولى بجزائه منه نحو اكرمه ولو شتم فالشتم بعيد
عن الاكرام ونقيضه وهو المدح اولى بالاكرام ومثله اطلبوا
العلم ولو بالصين فقيل الواو اعتراضية وقيل عاطفة على
نقيض الشرط اي اكرمه وان لم يشتمني وان شتمني
وقيل للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمني فرضا وتقديرا
هذا آخر البحث في العوامل بالاصالة والان نشرع في المعمول

بالتبعية فنقول واما المعمول بالتبعية الذي عمل فيه بسبب تبعيته للمعمول بالاصالة ولا نهايه فذلك من عبارته لم يوفه خمسة اي فانواع خمسة بالاستقراء والمناسب للتعبير من المعمول بالاصالة بالاول ان يقول هكذا والثاني ولكن لبعد غير الاسلوب ولا يجوز تقديم شيء منها الا ان الخمسة على متبوعها في السعة وفي ضرورة الشعر يقدم المعطوف نحو عليك ورحمة الله السلام والتاكيد المعنوي نحو يتبتي بها قبل الحي ثن بليلة فكان كحالها ذلك الشهر وعاملها اي الخمسة عامل متبوعها هو مذهب سيبويه اما الصفة والتاكيد وعطف البيان فلانها انما جي بها للمعنى في متبوعها فكانت معها كشيء واحد فانسحب العامل لها واما البدل فلان المبدل منه في حكم المسكوت عنه فكان العامل دخل عليه واما المعطوف فلان كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب خلافا لمن خالف واعرابها اي الخمسة كاعرابه اي المتبوع ولو هو ماتي لست تاتي و؟ واصحب بالعطف على تاتي لتوهم الجر به لكثرته فيه بالباء النوع الاول من الانواع الخمسة الصفة وهي اكثر متابعة ولشمولها وادوره فائدة ولذا قدم وهي تابع يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على معنى كائن في مدلول متبوعه خرج به جميع التوابع والحال ليس داخلا في الجنس فلا يحتاج الى اشتراط قيد لاخراجه ويدخل الوصف بحال المتعلق نحو جاءني رجل حسن غلامه فانه يدل بهيئة تركيبه

وقيل انه معطوف على السكن في عليك جوزه ضرورة الشعر

ويحتمل ان يقدر السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا له ويحتمل ان يكون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام حسن چلبي

المحاق ثلثة ايام من اخر الشهر ومحاق القمر حلوه وبعده المواجهة مع الشمس وان كان عليه من الشمس بسبب دنوه في محل الانكشاف حسن چلبي

مع الموصوف على معنى فيه وهو كون حسن الغلام كونا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة الى موصوفه وبما عرفت ان الحال غير داخلة في التعريف فذكره لبيان ان مدلول الصفة بحيث يتميز من مدلول الحال ولولم يخرج مثل اعجبني زيد علمه او علمه وجاءني القوم كلهم لخرج بمطلق اذ ولالة على معنى في متبوعه مقيد بزمان النسبة لكن قبل يخرج من التعريف الوصف لكشف معنى الموصوف نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود منه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود منه تاكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويجوز تعددها لانه لا مانع من اجتماع اوصاف متعددة في موصوف واحد نحو جاء الرجل العالم الفاضل الحسيب النسيب المهيب ويجوز وصف النكرة الحقيقية او الحكمية كالمعرف بلام العهد الذهني او الاضافة للعهد الذهني قالوا يوصف ذلك المعرف بكل نكرة دلت على صفة وبكل جملة لكن خص الرضي الجملة بجملة صدرها مضارع مثبت مثل ولقد امر على اللئيم يسبني والنكرة بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو جاءني الرجل مثلك او خير منك بالجملة لكونها كالنكرة حتى تؤول بها نحو جاءني رجل ابوه عالم يؤول بعالم ابوه ولدلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية وهي التي يمكن ان يقال لقائلها صادق او كاذب لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فاذا قلت جاءني رجل فاكرمه فكانك قلت معقول

لانها نكرة لان المعرفة والنكرة لا يكون ان الا مفردين لانه ان دل على ذات معلومة فمعرفة والا فنكرة والدلالة على الذات لا يكون الا بالمفرد

وقيل يدل على الدلالة مطلقة ؟

في حقه اكرمه اي يستحق لان يؤمر باكرامه قال سعد الملة والدين
التفتازاني في شرح التلخيص وتبعه الفاضل العصام ان الصفة
اذا كانت جملة لا تكون الا خبرية والخبر يكون خبرية وانشائية
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليوف المخاطب الموصوف
ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل على من اتصافه بمضمون تلك الصفة
فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره
والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة انما يكون بتقدير
القول والخبر لان فيه نسبة غير معلومة للمخاطب حقيقة او تنزيلا
وهي كي تحصل بالخبرية تحصل بالانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع
الى الموصوف لان الجملة لما كانت مستقلة لم تقتض الارتباط
بما قبلها فاحتيج الى رابط يربطها بما قبلها لئلا تُرى اجنبية والتزم
فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها
نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس اي فيه وليوصف مرفوعه قوله بحال الموصوف
او ضمير مصدر اي بوقع الوصف حال الموصوف اي ما جعله المتكلم
حالا وصفة له لا يجوز الا ما هو حاله وصفته في نفس الامر فنحو
رجل حسن من حيث الفعل وان الحسن عضو امنه وكذلك حسن
الوجه بالنصب او الجر لا حسن وجهه وصائم نهاره بالرفع و
يوصف بحال متعلقه اي ما جعله المتكلم حال المتعلق وان كان
حال الموصوف في نفس الامر فنحو جاءني رجل حسن نحوه حسن

وجهه

وجهه وصائم نهاره ومن حيث الفعل لا حسن الوجه بالنصب والجر
لان فيه ضمير الموصوف بخلاف ما قبله ولما اختلف القسمان في بعض
الاحكام اراد تفصيلها وبيان احوالها فقال فالاول اي الوصف
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في سبعة اشياء يوجد
في كل تركيب ويبقى اربعة وقد سبق ان اغلب العمول بالتبعية
من ابواب المتبوع والاعراب ثلثة فالتبعية في عشرة في التعريف
والتنكير وقد سبق ان الجملة في حكم النكرة فاذا كان الموصوف
معرفة او نكرة فالصفة مثله وقس على هذا حكم الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكن التبعية في الجمعية والتانيث انما
هي ان يكون حقيقيا او حكميا فنحو رجال عالمة تابع لمؤنث تاويلا
اي جماعة رجل وما يستوي فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية
والجمع تابع للمذكر والمؤنث والمؤنث والمفرد في الافراد نحو رجل
جريح وامرأة جريح ورجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال
عدل بلفظ المصدر ورجال كفر نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة
صالحة ورجلان عالمان ورجال عالمون او عالمة ونساء مسلمات
او مسلمة والثاني اي الوصف بحال المتعلق يتبعه في الاولين من
السبعة المذكورة فقط التعريف والتنكير دون الخمسة الباقية
وقد علم حاله بالنسبة اليها في بحث الفاعل نحو جاءني رجال
راكب غلامهم وامرأة راكب غلامهم او رجل راكبة جاريته و
رجلان راكب غلامهما ورجال ركب او راكبة غلامهم ولما
لم يتوقف معرفة التبعية وعدم التبعية في الاشياء المذكورة

حتى انه يجب افراده بالاسناد الى الفاعل الظاهر ونحو كثير
وتثنيته بحسب ذلك او يجوز تثنيته

على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث
وسبق ما عدا المعرفة والنكرة اراد ان يبينهما فقال والمعرفة
قدمها لشرفها لكون مفهومها وجوديا ما اى اسم وضع وضعا
جزئيا او كليا لشئ ملتبس بعينه اى بذاته المعينة من حيث انها
معينة وهذه الحيثية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة فرجل
موضوع لمفهوم المعين بلا اعتبار تعينه والرجل موضوع لهذا
المفهوم المعين من حيث انه معين وبهذا يفرق بين النكرة و
المعرف الراجع اليها وبين اسامة واسد والنكرة ما اى اسم وضع
لشئ ملتبس لا بعينه اى غير معين على ما راه الرضى لان النكرة
عنده موضوعة لفرد غير معين من افراد الجنس وللجنس من غير اعتبار
تعينه ورجح السيد السند وهى على هذا موضوعة للماهية والتبادر
الفرد من خارج مثل التنوين فرجل موضوع للماهية الرجلية و
الافراد يدل عليه التنوين ثم اراد بيان انواع المعرفة
فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء واشعالها الاسم الظاهر
موضع المضمر لبعد المرجع النوع الاول المضمرات وهى ثلثة انواع
اما موضوع لشخص متكلم معين وهو ضمير المتكلم مطلقا ولشخص
مخاطب معين وهو ضمير المخاطب اولغائب معين بتقدم
ذكره ولو رتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما فى قوله تعالى
انا انزلناه اى القران بدلالة ان المنزل ليس الا القران
هذا على رأى المحققين من المتاخرين فالوا ان انواع الوضع
الموجودة فى الخارج ثلثة جزئى وهو الوضع لمشخص بملاحظة

ذلك

ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو اثنان وضع
لمشخص باعتبار ملاحظة امر كلى عام ولابد فى هذا القسم
من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انا مثلا بملا
حظة او لا مفهوم متكلم يحكى عن نفسه ثم يضع لكل مشخص
من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلى عام لكونه بملاحظة ذلك
العام والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك
المفهوم العام ووضع لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى كما
اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازائه الانسان
فالوضع والموضوع له كلى عام ووضع انواع المعرفة والحروف
من قبيل القسم الاول من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى
كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين وضع الانواع المذكورة
من القسم الثانى منه مثلا انا موضوع لمفهوم متكلم يحكى عن نفسه
بشرط استعماله فى جزئيات المشخصة وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل
الا مجازا وهو اربعة اقسام بالنظر الى ما قبلها اتصالا وانفصالا
والى اعرابها القسم الاول مرفوع متصل قدمه لانه لا يكون الا
عمدة والاتصال اصل ولذا لا يجوز الانفصال الا عند تعذره
وقد سبق فى بحث الفاعل والقسم الثانى مرفوع منفصل وهو
اى المرفوع المنفصل هو هى هما للتثنيين ولذا ذكر بعد المفردين
وقبل الجمعين وهم هن للغيب انت بفتح
التاء انت بكسرها انتما كما انتم انتن للخطاب انا نحن وابتدأ
بالغائب لرعاية الترقى ومن بدأ بالمتكلم نظر الى اصالته

فالاقسام بحسب الاعراب ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور وكل منها متصل ومنفصل ولم يوجد المجرور المنفصل ...

والنزال والقسم ان لك ضمير مشترك صوغ بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بعاملهما وان ما ضمير منصوب نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا واياه وايانا ايانا ايانه اياهن اياك اياك اياكما اياكم ايا كن اياي ايانا ويجوز انني وانا بلا نون الوقاية ويحذف نون ان وان جارا ومجرورا نحو له الى آخره تقول له لها لهما لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لي لنا وغلامه وغلامها غلامهما الخ وان محتملا لهما محتمل لهما ولذلك اختلف في نحو الضاربه وضاربه فسيبويه يجعله في الاول منصوبا كما لو وقع اسم ظاهر مقامه والدماميني والزمخشري والمبرد في احد قوليه مجرورا وفي الثاني مجرورا والا خفش يجعله منصوبا ولما اتحد لفظ المنصوب المتصل والمجرور المتصل جعل الاقسام اربعة ومن نظر الى اختلاف العامل جعلها خمسة جعل المشترك قسمين مستقلين منصوب متصل ومجرور متصل والقسم الرابع منصوب منفصل وهو ايا ايا اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا مذهب سيبويه ان الضمير ايا وما في آخره حروف على هيئة الضمائر المنصوبة قرائن على المراد لان ايا مشترك بين المعاني الكثيرة ومذهب الخليل والاخفش ان ايا مضاف الى ما اتصل به وهذا في غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال ابن المبر والزجاج الضمير هو اللواحق وايا مضاف اليها وقال بعض الكوفيين ان اياها والضمير اختاره الرضي فعلى المذهبين الاخيرين

لا وجه

لا وجه وللضمير المنفصل الآتي للرفع وقال الفاضل العصام والاظهر ما قيل ان جميع الالفاظ يكون لها ضمائر وان لم يوجد اسماء تختلف افرادها كالفاء والهاء والباء ولان كون الاسم الواحد موضوعا لمعان كثيرة ابعد والنوع الثاني من الانواع الستة العلم وهو ما لا يتناول الا على واحد معين حقيقي كما في العلم الشخصي او اعتباري كما في العلم الجنسي بوضع واحد وهو قسمان علم شخص وهو ما وضع لمتشخص واحد نحو وعلم جنس وهو ما وضع لامر كلي باعتبار تشخصه عن سائر المفهومات وقال ابن الحاجب والشيخ الرضي ان كونه مؤنثا اعتباري محض كعدل عمر نحو اسامة فيما اذا كان الجنس عينا وسبحان فيما اذا كان الجنس معنى والنوع الثالث اسماء الاشارة وقد عرفت ان وضعه كلي باعتبار امر عام والموضوع له كل جزئي متشخص مما يتناوله الامر العام مثل ذا وضعه الواضع لكل مذكر مشار اليه بالاشارة الحسية بملاحظة مفهوم اللفظ المشار اليه المفرد المذكر المحسوس وجعله آلة لوضعه له وهي مبتدا الخبر ذا مع ما عطف عليه او خبره محذوف اي ما سيذكر وذا مبتدا خبره للمذكر المفرد وعلى الاول خبر مبتداء محذوف اي هو للمذكر او هي مبتداء وذا مبتداء ثان والخبر منها ولمثناه خبر محذوف اي هو ذان لتقدمه رتبة او ذان في الرفع مبتداء ولمثناه خبر قدم عليه لكون الضمير اقرب الى المرجع او منها مقدر وذين في النصب والجر وللمؤنث تا بقلب الذال تا والتاء العارض في الفرق بين المذكر والمؤنث انيث الثاني ولذا جعل اصل البواقي من صيغ المؤنث وثنى

كما في مذهب سيبويه

ولكونها دالة على كثيرة وضعها متعددة كما في الاعلام

المشتركة لا يضر

هؤلاء بالقصر وذي بقلب الالف ياء للوقف المذكور اذ قد يوقف
بينهما بالياء نحو تقربين وقيل هو الاصل لبقاء بعض حروف
المذكر فيه وتي بقلب الالف ياء مبالغة في الوقف وته وذه بقلب الياء
هاء ساكنة في الوقف والوصل او مكسورة بلا ياء وكأنه اراد بهما
هاتين اللغتين واكتفى بالاعجام وتهي وذهي بالياء وذات
بالحاق التاء لم يذكرها لقلة استعمالها ولمثناه اي المؤنث تان
رفعا وتين نصبا وجرا وهذا من دلائل اصالة تا ولجمعهما اي المذكر
والمؤنث اولاء مدا وقصرا ويكتب الواو بعد الهمزة لئلا يلتبس
بالى حرف الجر وحمل عليه الممدود ويكتب المقصور بالياء لجهالة
اصله ويلحق اوائلها اي اسماء الاشارة حرف التنبيه اراد به
ها لاشتهار اختصاص ألا وأما بالجمل ويلحق للاشارة الى
القريب او المتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف نحو
هذاك دون اللام فلا يقال هذالك ويفصل بينها وبين
اسم الاشارة بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء
وها انتم هؤلاء وها الثانية تكرار للاولى نحو هذا ويتصل
باواخرها كاف الخطاب اي كاف تدل على الخطاب ليدل
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير وال
تأنيث وهو حرف لعدم امكان الاسمية لانه لو كان اسما لكان
معمولا ولا يمكن لعدم عامله فيقال في خطاب المذكر ذاك بالفتح
وفي المؤنث ذاكِ بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي جمع المذكر ذاكم
وفي المؤنث ذاكن والمشار اليه في الكل مفرد مذكر وكذا اي مثل

ما مثل ذا اي التصرف مع حرف الخطاب او مثل ما ذكر من ذا البواقي
من ذان واولاء وتا وتان وتقول في انك ذاكما ذاكم ذانكن
والمشار اليه مثنى مذكر واولئك الى آخره وتانك الى آخره
فيكون خمسة وعشرين ويجمع بينهما اي حرف التنبيه وحرف
الخطاب لعدم المانع عن اجتماعهما وافادة كل معنى لا يفيده
الآخر نحو هذاك كي يفرد احدهما من الآخر نحو هذا او ذاك ويقال
اي يقول الوسيط مكانا منهم تلك في تي الحق اللام به فحذف
الياء للساكنين بخلاف ذلك فان اللام فيه محركة بتحريك
بالفتح او بالكسر للمذكر او المؤنث ويجوز ايضا تحريك التاء
بها فيكون في تي وتا فيحصل اربعة واولالك قال الرضي
في اولى بالقصر وقال الفاضل العصام فيه انه لو كان كذلك
يكتب بالياء ووجهه انه كتب الالف لصيرورته في الوسط بانفصال
الكاف فالاوجه انه يجوز ان يكون مقصورا او ممدودا وحذف
همزته وذانك وتانك مشددتين اي مشددتي النون حال
كونها للبعيد اي للاشارة الى المشار اليه البعيد لان زيادة
الحرف تدل على زيادة المعنى واذا استعملت في القريب والمتوسط
يكون بضرب من التأويل واختلف في تشديد ذان وتان وبيانه
في المطولات من شروح الكافية وغيرها فائدة ان اسم الاشارة
باللام وحرف الخطاب في المفرد نحو ذلك او النون المشددة
في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف
نحو ذاك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون

استعمال واحد منها في موضع الآخر مستحسن لا في غير معناه كما ان
استعمال الكل في الامر العقلي في غير معناه بتنزيله منزلة الحسي لكمال
تعينه لكن قال الفاضل العصام في شرح التلخيص كثرة استعمال كل
كل موضع الآخر امارة الحقيقة فاذا استعمل هذا مثلا في القريب او البعيد
او المتوسط يكون استعمالا في معناه وعلى هذا فقس هذا والمذكورات
تستعمل في المكان وغيره من المحسوسات واما ثم بالفتح وهنا بالضم
والتخفيف وههنا وهنا بالفتح والتشديد وقد يكسر وقد
يجر هنا بمن والى وقد يتصل بهنا المشدد الكاف ولا
ثمه وثمت خطاء وهنالك فللمكان اي موضوعة للاشارة
الى المكان الحسي خاصة وتستعمل في غيره لتنزيله منزلته يقال
هنا للقريب وهنالك للمتوسط وما عداهما من المكانية
للبعيد والنوع الرابع من انواع المعرفة الاسم الموصول
اي ما اشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع
بالوضع العام للموضوع له الخاص مثل الذي موضوع لكل معين
متشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلوم ثبوته عند السامع
كما افاده بقوله ولا بد له اي للموصول من صلة بمعنى لا يستعمل
في الكلام الا مع صلة لا بمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزءا
منه بصلته بحيث يستحق الاعراب المجموع لانه ينافي الا
الاسمية لانه لا شيء من الاسم يستحق الاعراب بغيره جملة سماها
ولان وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مشترا نحو

الذي

نحو الذي يبق خلق الاشياء او في بعض الازمنة نحو الذي اكرمني
او يكرمني زيد خبرية لا محل لها من الاعراب لانها ليست محالة
الاعراب على ما عرفت معلومة للسامع اي يلزم كونها بحيث
يعلم السامع مضمونها ولو في اعتقاد المتكلم ولزوم الخبرية
معلوم من اعتبار معلومية للسامع لان الانشائية لا تدل
على ثبوت مدلولها حتى يكون معلوما للسامع ولو كان
الخبرية غير معلومة المضمون له لا تقع صلة وبهذا اظهر الفرق
بين الموصول والموصوف في مثل لقيت من ضربته لان الموصول
معلوم اتصافه بمضمون الصلة قبل التكلم به بخلاف الموصوف
فمعنى الموصول الانسان المعهود ومعنى الموصوف انسان
فيها ضمير عائد الى الموصول وتخصيص الضمير بالذكر اما لما
لما حكي عن سيبويه انه لا يكون العائد في الصلة الا الضمير واما
واما لانه الغالب لانه قد يوضع موضعه الاسم الظاهر كقوله
ابا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع
اي في رحمته والاصل ان يكون الضمير ضمير غائب لان الاسماء
الظاهرة غيب وقد يعدل عنه الى المتكلم والمخاطب اذا كان
الموصول او موصوفه خبرا عن واحد منهما نحو قول علي رضي الله عنه
انا الذي سمتني امي حيدرة ونحو انت الذي اكرمني وانا او
انت الرجل اكرمتك او اكرمتني وذلك لرعاية جانب المعنى
واما اذا كان المتكلم او المخاطب خبرا عن الموصول او الموصوف
فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال كذا انا او انت ويجوز

حذفه اى الضمير كثيرا فى المفعول نحو اهذا الذى بعث الله رسولا
اى بعثه وقليلا فى غيره مما يجوز حذفه نحو من يعن بالحمد لا ينطق
بما سفه اى بما هو سفه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى به و
فاقض ما انت قاض اى قاضيه وهو اى الموصول الذى وما
عطف عليه هو للواحد المذكر واللام حرف تعريف باتفاق بين
البصريين والكوفيين زيدت لئلا يلزم وصف المعرفة بالكوفى
المعرفة بالنكرة فى الصورة والذى كله موصول عند البصريين
وذا ئدة عند الكوفيون والموصول الذال الساكنة ثم كثرت
فاشبعت فصار الذى وقد يشدد ياءها وياء التى مكسورة
او مضمومة حتى توهم انه معرب كاى والقياس ان تكتبا
باللامين لكن لتنزيلهما منزلة جزء كلمة ادغما للزوم
لام التعريف وللمثناه اى الواحد اللذان رفعا واللذين
نصبا وجرا اللذان وكذا اللتان لغة غير الفصيح والاولى كو
كونهما معربين عند الاصل فيهما رفعا ونصبا وجرا كذا فى الرضى
وهو مختار المصنف صرح فى تثنية اسم الاشارة كما مر
والجمهور على انها مبنية والاختلاف ليس لكونها معربة
وكتب باللامين لئلا تلتبس الصورى بينه وبين الجمع
وحمل عليه اللذان والجمع المذكر وقيده فى التسهيل بالعاقل
الذين فى الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر على الاكثر
وجاء الذون فى الرفع فى لغة هذيل قال الزمخشرى اعراب
الجمع على لغة من شدد الياء فى الذى فكان اصله الذيون

فحذف

119

فحذف احدى اليائين ثم اعل اعلال قاضون وحكى عن بعضهم
الذيون فى الرفع والذين فى النصب والجر وقد يحذف النون تخفيفا
والتى كالذى فى جميع ما سمعت هى للواحدة المؤنثة وللمثناة اى
اى الواحدة اللواتى وهو قليل فى المذكر وجاء فيه اللواء بحذف التاء
والياء واللائى بالهمزة والياء وهو كثير فى جمع المؤنث والا و
كالعلى واللاى بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاء بالهمزة
فقط واللائين مطلقا او نصبا وجرا واللاءون رفعا واللاتى
بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللواتى بالهمزة
والياء قال فى شرح لب الالباب ان هذا واللواتى جمع الجمع الاول
جمع اللاتى والثانى جمع اللاتى وذا بعد ما الكائنة للاستفهام
هذا عند البصريين فانهم يخصون الحكم بذا ولا يجوزون فى سائره
من اسماء الاشارة مع شرط كونه بعد ما الاستفهامية ومع هذا
يحتمل ان يكون زائدة فمعنى ماذا صنعت يحتمل ان يكون
ما الذى صنعت فجوابه المناسب مرفوع وان يكون اى شىء فجوابه
الاولى منصوب ومن لذى العلم وقد يستعمل فى غيره وما لغيره فى
الغالب ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما المذكر
والمؤنث والافراد والتثنية والجمع واى للمذكر واية للمؤنث و
واللام قال التفتازانى والسيد الشريف فى شرح المفتاح هو
بجميع شهما لا اللام وحدها اى ما هو المشار فى حرف التعريف واليه يميل
كلام المصنف هنا لكنه مخالف لما سبق منه فى اسم الفاعل والمفعول
فاصله على ما سبق بمعنى الذى فى المذكر او التى فى المؤنث ويجىء بمعنى

اى الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا وجمعها

تثنيتها وجمعها واذا عنى بهما متعددا ومؤنث يجوز رعاية اللفظ
والمعنى فيقال الضارب للمؤنث والمثنى والمجموع كما يقال الضاربة و
الضاربان والضاربون لكن اذا تقدم مؤنث او مثنى او مجـ
ـموع مبتدأ او خبره يتعين المطابقة فلا يقال الزيدان الضارب
بل الضاربان وكذا غيره والنوع الخامس من الانواع الستة المعرف
باللام سواء كان للعهد الخارجي فانه المتبادر نحو جاءني رجل فاكرمت
الرجل المعروف بالاتصاف بالمجيء ونحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول ونحو جاءني رجال فاكرمت الرجال مشيرا
الى حصة معينة فردا او افرادا تعينت بذكرها سابقا وبقرينة
الحال فهو كضمير الغائب او للجنس سواء اشير بها الى مفهوم مدخولها
من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة ولام الماهية نحو الرجل
خير من جنس المرأة او من حيث وجوده في ضمن بعض الافراد بلا
تعيين في الخارج بل في الذهن ويسمى لام العهد الذهني نحو
ادخل السوق كلمة اللحم حيث لا عهد او في ضمن جميع الافراد
ويسمى لام الاستغراق نحو يدخل الجنة الناس الا الكافر اي
كل ناس وكل كافر ونحو جمع الامير الصاغة هذا وكلام المص ظاهر
في ان اللام على قسمين للعهد وللجنس والعهد الذهني والاستغراق
من فروع الجنس كما عرفت وهو الراجح عند عصام الدين وقال
بعضهم ان اللام موضوع للاشارة الى تعين مسمى اللفظ
الذي دخلت عليه ويسمى لام الجنس ثم ان الاشارة الى ذلك
التعين اما من حيث هو هو فهذا لام الحقيقة او من حيث وجوده

في ضمن

في ضمن بعض الافراد غير معين في الخارج فهو لام العهد الذهني او
في ضمن جميع الافراد فهو لام الاستغراق او في ضمن حصة معينة
فهو لام العهد والمعرف بحرف النداء اي الصالح لان يعرف به لتقييد
قوله او اقصد به اي بالنداء او بالمنادى شيء معين نحو يا رجل
وغير المعين نكرة نحو يا رجلا والنوع السادس من الستة الاسم
المضاف الى احدها اي الخمسة اضافة معنوية لا لفظية فانها لا تفيد
التعريف وقد عرفت ان غير ومثل لا يتعرف بالاضافة ثم ان الا
الاضافة الى احدها اعم من ان يكون بالواسطة نحو غلام زيد ونحو غلام
غلام زيد ثم ان مذهب سيبويه في ترتيب المعارف ان الاعرف
هو المضمر ثم العلم ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصول
والمضاف في مرتبة المضاف اليه والنوع الثاني من الانواع الخمسة
للمعمول بالتبعية العطف بالحرف اي المعطوف باحدها من
عطف سابقه ان كان مال اليه لان المتكلم يكر بالعطف الى طرف النسبة
او يميل اليه وحروف العطف تسع يتوسط اي يقع واحد منها
الحروفات المصدرة بالواو على تقدير تسليمه وان كبد المصدر
بالقادر ونم للتدريج بينه الى التابع وبين متبوعه لعد الردف
والم يكن في كلام المص محل يناسب ذكرها فيه غير هذا المحل ذكر
ها هنا فقال وهي اي الحروف العاطفة الواو وما عطف عليه
هو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم مطلقا بلا ترتيب
والفاء له مع الدلالة على تعقيب المعطوف وثم له مع المهلة وحتى
له معها لكنه فيه ذهنية لا خارجية ومعطوفها جزء قوي او

اي فلسليمه كونها صفات مع واو التصوف لا معطوفا منه
[illegible] خصوص متعلق بالميل منه
وقد [illegible] ومنها [illegible] الواو نحو قوله [illegible] اذا رتب
وقد [illegible] في معنى الواو
[illegible]

او ضعيف مما قبلها ليدل على قوته وضعفه ونحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان الذهن يثبت الموت
ويتدرج من الادنى الى الاعلى وكذا في قدوم الحجاج وان لم يكن
في الخارج كذلك بل الموت يقوم بالناس والانبياء مختلطين
وكذا القدوم واو واما وام لنسبة الحكم الى احد الامرين او الامور
مبهما غير معين عند المتكلم فالو وقد جاء او بمعنى الى او الا واقول
في نفسي هذا الظاهر ليس بحقيقي والتحقيق ان او بمعناها ثم
رايت الفاضل العصام يقول والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه
ما يؤل الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او تعطيني
حقي معناه ان احد الامرين واقع البتة واستفادة ان اللزوم
ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء
انتهى فوقع التوارد بحمد الله تعالى ويجيء او بمعنى بل وبحثه
بالحمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استئناف واو اعطف
بما لزم قبل المعطوف عليه اما واو اعطف بها ويجوز تركه
وانكر بعضهم كون اما حرف عطف لانه قبل المعطوف عليه
ليست للعطف قال الرضي والحق هذا والعاطفة الواو
الداخلة على الثانية وام متصلة لاحد الشيئين غير عاطفة
والازم قبل ام المتصلة همزة الاستفهام ويكون المعطوف
والمعطوف عليه في حكم لفظ واحد اذ قولك ازيد عندك
ام عمرو في قوة قولك ايهما عندك والمنقطعة غير مختصة
بالاستفهام تدل على انقطاع ما بعدها عما قبلها والاستيناف

كلام

لا تأكيد نزول الاعلى الى الادنى وسهولت ...

... [illegible] لم يوجد في كلامهم عطف حرف على حرف ...

ای للاضراب وقع الاول غلطا او
بل انتقل منه الى كلام مستانف

كلام بعدها بمعنى بل والهمزة غالبا اما للاستفهام مثل انها لابل ام
شاة بل اهي شاة وللانكار نحو ام يقولون افتراه وقد يكون بمعنى
بل فقط بان يضرب بها عن الاستفهام ويفصح بما بعدها الاخبار
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام هنا
او يذكر بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور
وكقوله تعالى ام من هذا الذي هو جند لكم ولا النفي ما ثبت للاول
نحو جاءني زيد لا عمرو فهو مختص بالمثبت لا يجيء نفي ولا نهي ولا يجوز
تعدد المعطوف به فلا يقال جاءني عمرو لا زيد لا بكر ويعطف
به على المنادى فيقال يا زيد لا عمرو وكذا في التسهيل والمثبت
اسم من اللفظي والمعنوي نحو ما زال زيد قائما لا قاعدا وبل تقع
بعد الاثبات والنفي باتفاق من البصريين والكوفيين في الاثبات
لاثبات الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
بان جعله كانه لم يذكر لان ذكره كان خطأ عمدا او سهوا وفي
النفي والنهي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا يجيء زيد بل عمرو
وكذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
لكن ما بعد بل اثبات لا نفي وعند المبرد بل في النفي مثله في الاثبات
فيفيد عدم مجيء عمرو وزيد كانه لم يذكر ونقل السيد السند في
شرح المفتاح عن بعضهم انه في النفي لاثبات الحكم للمعطوف
بعد نفيه عن المعطوف عليه ويبنى على هذا اعتراض اهل
البلاغة من اداة القصر واذا ذكر قبله لا فان كان الكلام
مثبتا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو لنفي الحكم عن المعطوف

عليه واذا كان منفيا فلتقرير النفي في المعطوف عليه نحو ما جائني زيد
لا بل عمرو وما بعد بل باق على الخلاف المذكور واذا عطف بها الجملة
على الجملة يفيد الانتقال من حكم الى اهم ولكن ليست عاطفة
اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة من المشددة وشرطها مغايرة
ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا ولو معنى نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
ونحو زيد غائب لكن عمرو وقد تجيء العاطفة للمفرد في الكلام الموجب
حملا له على بل نحو جائني زيد لكن عمرو وقال الرضي ليس لهم به شاهد
فقد تم العشرة وزاد بعضهم اي المفسرة والاصح ان ما بعدها عطف
بيان وزاد الكوفيون ليس والاخفش والفراء الا واذا عطف
اي اوقع العطف اي اذا اريد ايقاع العطف على الضمير لا الظاهر
المرفوع لا المنصوب وسيجيء حكم العطف على المجرور المتصل
لا المنفصل فان المنفصل لا شرط للعطف فيهما بارزا كان ذلك
المتصل او مستترا ضمير غائب او مخاطب او متكلم مفرد ومثنية او
جمعا يجب تاكيده اولا بمنفصل له ويقبح تركه عند البصريين في
السعة وعند الكوفيين يجوز بلا قبح مطلقا نحو ضربت انا وزيد
ونحو زيد ضرب هو وغلامه ونحو الزيدان ضربا هما وعمرو ونحو الزيدون
ضربوا هم وعمرو لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل لكون
الاتصال من الطرفين من الفعل لكونه محتاجا الى الفاعل و
من الضمير لكونه محتاجا اليه لعدم استقلاله في التلفظ فصار العطف
عليه كانه على بعض حروف الكلمة فاكد ليظهر انه منفصل
في الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على التاكيد لان المعطوف

في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون تاكيدا وذا لا يجوز في كل
وقت الا وقت ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
ولو كان بين العاطف والمعطوف نحو قوله تعالى ما اشركنا و
لا آباؤنا فيجوز تركه اي التاكيد بلا قبح عند الفريقين لطول
الكلام به واثباته نحو ضربت اليوم وزيد ونحو ضربت انا اليوم
وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان العطف على المظهر لا
يشترط فيه شيء اعيد الخافض اي الجار في المعطوف حرفا كان
او اسما مضافا لكمال الاتصال فيكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة ولم يكن له منفصل يؤكد به في الاستعارة مكانه
والمنفصل مكانه والفصل في المرفوع نائب عن التاكيد واذا لم
يمكن الاصل لم يمكن البدل وايضا اذا عطف الضمير المجرور على مثله
لا يعطف الا بالاعادة طردا وعند الكوفيين يجوز بلا اعادة نحو
مررت بك وبزيد والجار في المعطوف زائد اما في حكم العدم و
الجر بالاول بدليل لا مال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا
الى المتعدد واما كسائر الحروف الزائدة والجر به كما في كفى بالله
وبين مضاف الى المتعدد معنى لان الثاني زائد فكان الاول
مضافا اليهما اختاره الرضي والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى
الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص بسببه باحدهما فيختص من الوضعين
به ايضا نحو يا زيد والحارث ويا عمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد
فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام وهو لزوم اجتماع

اد اى التعريف لم يوجد فى المعطوف وسبب بناء عمرو اعنى كونه
منادى مفردا معرفة غير موجود فى عبد الله وسبب اعراب عبد
الله لم يثبت فى زيد واذا كان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه لم يجز نحو ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهب عمرو الا برفع
ذاهب على ان يكون خبرا مقدما اذ لو كان منصوبا عطفا
على قائما او مجرورا عطفا على بقائم يلزم ان يكون خبرا عن زيد فيلزم
ان يكون فيه ضمير له كما فى قائم ولم يوجد لان ضميره لعمرو فلم يجز
الا عطف الجملة على الجملة هذا هو المشهور وقال الفاضل
العصام يجوز عطف ذاهب على محل قائم او عطف عمرو
على زيد فيكون من قبيل عطف معمولى عامل على معمولى آخر وقال
ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف مفردين
على مفردين ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولى عامل
واحد بل اشياء على معمولات عامل واحد بالاتفاق لانه بانابة الى
العاطف مقامه والواحد يقوم مقام الواحد مختلفين فى
الاعراب نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او متفقين نحو ظننت
زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا وبكرا محمدا اكرم
كريما ولا يجوز عطفهما بحرف واحد على معمولى عاملين مختلفين
فى المعمول اتفقا فى العمل واختلفا لان حرف العطف كالعامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين كما فى ان زيدا
يضرب عمرو او خالد ابكرا وان زيدا ضرب غلامه وعمرا اخوه
وجوزه الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف

المجرور

127

المجرور بغير لا المؤكدة للنفى فلا يجوز دخل زيد على عمرو وبكر خالد
لوجود الفصل ويجوز زيد فى الدار والحجرة عمرو عنده لعدم الفصل
قوله الا عند تقدم الى آخره على رأى وجوزه الاكثر منهم الاعلم الشنتمرى
نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو ونحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا المراد
به تقدم المجرور على المرفوع او المنصوب فى جانب المعطوف والمعطوف
عليه وعدم الجار فى جانب المعطوف على ما قرر فى بحث العامل
لان مورد السماع هكذا لا تقدم الى آخره على المرفوع والمنصوب
لانه يلزم ان لا يجوز هذا المثال بل مثال النفى لان التقدم
على العامل المعنوى لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد لو
كون الى آخره متفرعا على ما روى عن الكسائى والفراء و
الزجاج والاخفش فحينئذ يجوز المثالان ونحو فى الدار
زيد وعمرو والحجرة ومنعه سيبويه مطلقا لما ذكرنا والفراء معه
على ما نقل ابن مالك عنه وهما يضمران الى آخره فى كل موضع
يتوهم العطف على معمولى عاملين نحو قوله ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وانما جوزه الاكثر بشرط
الضابطة المذكورة قياسا على مورد السماع كالمذكور وقول آخر
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اذ العطف
على معمولى عاملين خلاف الاصل فاطرد فى مورد سماعه لا فى غيره
كذا فى الرضى والثالث من الخمسة التأكيد قال فى الصحاح الافصح
التوكيد والتأكيد والتوكيد التقرير ولكن مخصوص بما
بما يطلق عليه لفظ التأكيد فى تعريفه بترك توكيد مع ان

ولذا جاز عنده ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وبكر
قاعد [illegible]

هذا باتفاق منهم فعنده لوجود الفاصل بين
العاطف والمعطوف المجرور وعند غيره لعدم
جوازه فى ذاته [illegible]

وهذا الاحتمال وان كان ظاهر النفى الا ان
الاحتمال الاول مشهور فى كلامهم بل هو المعهود
فيه بناء عليه قدم وان كان على خلاف ما هو الظاهر
[illegible] العصام

ان معناه اللغوى ينبئ عن تعريفه وشرع فى تقسيمه فقال
وهو قسمان لفظى سمى به لانه بتكرار اللفظ كى يتقرر المعنى والمعنوى
يتقرر المعنى فقط فسمى معنويا والاول لفظيا فرفعهما
وهو تكرير اللفظ الاول بعين تكرره اما بعينه او بموازنة مع
الثانى فى الآخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه كما
فى المضمر المتصل ولا يخفى ما فى عبارة المص من المسامحة لان
التكرير ليس التاكيد الاصطلاحى الذى هو التابع ولذا
فسرناه بالمكرر فاختير عطف المرادف لان الظاهر عطفه على
المضاف اليه وهو ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكد
بفتح الكاف الذى هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ
الاول فهو اما مرفوع معطوف على التكرير والضمير راجع
الى اللفظ الاول او مجرور معطوف على المضاف اليه
فيكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اى او ذكر مرادفه
او المضاف مقدر ويجرى اى التكرير مطلقا فيصح قوله
فى الالفاظ كلها على عمومها اسماء او افعالا او حروفا مفردات
او مركبات او يجرى التاكيد اللفظى من المعمول فيختص الالفاظ
بالاسماء اى فى الاسماء كلها لا بعض كالمعنوى ولكن لا انه
يساعده التمثيل نحو جاءنى زيد زيد او حسن بسن وضرب
انت وضرب ضرب زيد وضرب الثانى غير فاعل ونحو نعم نعم او لا
لا فى جواب هل عندك زيد قائم زيد قائم وضرب زيد ضرب
زيد وزيد فى الدار فى الدار او فى الدار غلامه فى الدار غلامه .

على ان يراد بالمصدر معناه المصدرى على المسامحة او المجاز منه

وزيد

وزيد ان تعطيه شكرك ان تعطيه شكرك وقد تدخل الفاء
وثم على التاكيد اللفظى والمعنوى مخصوص بالمعارف من الاسماء
اى لا يكون متبوعه الا المعرفة ولا يجرى كاللفظى فى الالفاظ كلها
اريد بها العموم والخصوص باتفاق البصريين وقال الفاضل
العصام والاظهر جواز صحة شهرا الكوفيين الى تاكيد بعض
المنكر كالمعرفة والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة بما عدا النفس
والعين اذا كانت معلومة القدر نحو درهم ودينار ويوم
وليلة بخلاف رجال ودراهم وهو اى التاكيد المعنوى نفسه
وعينه بمعنى ذاته وقد يزاد فيهما الباء فيقال جاءنى زيد نفسه
وبعينه فلا يكونان بهذا المعنى الا تاكيدا ويتصرف فيهما افرادا
وجمعا فلا فى التثنية وللجمع هو الاولى وفى الغير فيفرد للمفرد
ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول جاءنى زيد نفسه والزيدان
انفسهما على كما فى قوله تعالى فقد صغت قلوبكما لكراهتهم
اجتماع مثنيين متحدين معنى اما الاول جزء من الثانى مضاف
احدهما الى الآخر ونفساهما على ما حكاه ابن كيسان عن بعض
العرب والزيدون انفسهم وهند نفسها او نفسها و
الهندات انفسهن ويتصرف فى العين مثلها وكلاهما للمثنى
المذكر وكلتاهما للمؤنث ويؤكد بهما المثنى غالبا وقد يؤكد
متعدد غير مثنى اتحد عاملها معنى نحو انطلق زيد وذهب عمرو
كلاهما ولا تقول توقف زيد وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد
المذكر والمؤنث بكليهما وكله يؤكد به الواحد مذكرا او مؤنثا

المختار

تجب اضافتها الى ضمير المثنى منه

والجمع اذا صح افتراق اجزائها بالنسبة الى ما نسب اليها
باختلاف الصفر او ادا او جمعا وتذكيرا وتانيثا تقول قرأت الكتاب
كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن و
اجمع واكتع وابتع او ابصع بالصاد المهملة او المعجمة يؤكد بها
واحد وجمع يصح افتراق اجزائها باعتبار نسبة الكلام باختلاف
الصيغ تقول اخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء
وجائني القوم اجمعون وجائتني النساء جمع ويجوز اجراء الجمع
غير المذكر السالم مجرى المؤنث في كله واجمع واخواته فتقول
بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء
لتاويلها بالجماعة ومجرى جمع المؤنث الا في جمع المذكر المكسر العاقل
خلافا للاندلسي نحو بالزينبات او القصور او الدور كلهن جمع
ولا تقول بالرجال كلهن جمع بل كلهم اجمعين واكتع
وابتع وابصع مثل اجمع في جميع ما ذكر وجوز الكوفيون تثنيته
تثنية المذكر والمؤنث تقول اجمعان وجمعاوان وكذا اخواته
لكنه غير مسموع وصحح الثلثة اتباع جمع تبع كفرس وافراس
لا تابع فانه اختلف في ان فاعلا يجمع على افعال في القاموس تبع
محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لا جمع لان لها معنى يقرب
من معنى اجمع على ما قيل ان اكتع من حول كتع بمعنى تم وابصع
منه بصع العرق بمعنى سال وابضع من بضع بمعنى روي
وابتع من التبع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل
لا معنى لها فيكون مثل حسن بسن ولا تتقدم هذه

الثلثة

الثلثة عليه اي على اجمع لان اجمع صريح في الدلالة على معنى الجمعية
بخلافها كما سبق ولا تذكر هذه الثلثة بدونه لمثل ما ذكر في الصحيح
وقيل تذكر ولا خلاف في جواز ذكر اجمع بدون اخواته كما في قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وبدون كل وذكر كل بدون
النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون
الاخر قوله في الفصيح من الكلام لا يبعد ان يكون قيدا في كلتي
عدم التقدم وعدم الذكر وهاهنا ان الجنان تغيير لتبعيتها
لاجمع وفي الرضي ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع من احدى اخواته
والمشهور انه اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع
ثم يؤتى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولو
اريد الجمع بين الالفاظ التاكيد المعنوي يقدم النفس ثم
العين ثم الكل ثم اجمع ثم وثم واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل البارز او المستكن بالنفس او العين اي باحدهما
او كليهما اكد اولا بمنفصل ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء
ويبرز في صورة الاستقلال فلا يكون تاكيده بمنزلة
تاكيد جزء الكلمة وقيل لدفع الالتباس بالفاعل نحو زيد ضرب
هو نفسه او عينه وضربت انت نفسك او عينك وضربت
انا نفسي او عيني اعلم ان فائدة التاكيد اللفظي غالبا
دفع توهم السامع ان المتكلم غلط او تجوز كما اذا قلت جا
جائني زيد يجوز ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول
جائني عمرو فغلطت فقلت زيدا وان مرادك جائني خبر زيد

اوغلامه فتجوزت فدفعته بتكرير وكذا المعنوي في النفس
والعين دفع لتوهم التجوز وفيما عداهما من الفاظ المعنوي
دفع لتوهم السامع عدم شمول المؤكد للمراد من الاجزاء كما
ان الثاني يتوهم السامع انك قرأت بعضه فدفعه
بقولك كله او اجمع وقس على هذا قوله فسجد الملائكة
كلهم اجمعون كلاهما يفيد شمول السجود لافراد الملائكة
فاجمعون تأكيد على تأكيد هذا ما نص عليه الرضي وقال سعد الملة
والدين التفتازاني ان الاول يفيد الشمول والثاني الاجتماع
على السجود في زمان واحد لانه من الجمع كانه قيل بانهم كل
واحد منهم السجود وسجد مجتمعين والرابع من الخمسة
البدل وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والمناسبة
ظاهرة وفي الاصطلاح المقصود اي التابع الذي قصد
بالنسبة اليه نحو جائني زيد اخوك او نسبة الى الغير نحو ضربت
زيدا اخوك بالنسبة الكائنة في الكلام فخرج ما عدا العطف
بالحروف دونه اي المتبوع حال من الضمير المستكن في المقصود
اي متجاوزا ولك التابع المتبوع في كونه مقصودا بسبب
نسبة الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيدا
لذكر التابع فيلزم ان يكون مقصودا لاجل ذكر التابع
لمصلحة الاجمال والتفصيل لان في ذكر الشيء اولا مجملا
ثم تفصيله تقريرا في الذهن لانه وقوع بعد الطلب
فخرج العطف لان المتبوع ايضا فيه مقصود واورد

الرضي

قال الرضي اجمع النحاة على ان مثل سلكت انت
ومررت بك انت وبه هو تاكيد لا بدل وقال
وهم يجعلون نحو زيد ضربته اياه من البدل وهو
تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد

الرضي العطف ببل لان المتبوع فيه غير مقصود واجيب بانه
يقع قصدا ثم يعرض عنه ويقصد الى التابع فكانا مقصودين
على سبيل التعاقب بخلاف البدل وفيه ان بدل الغلط ثلثة
اقسام قسم يقصد فيه الى المبدل منه عمدا ثم يتوهم انه سبق
به لسانك وانك غالط فيه وتقصد الى البدل ويسمى هذا
بدل بداء ويشترط الترقي من الادنى الى الاعلى وكثيرا ما يستعمل
البلغاء نحو فلان بدر شمس وقسم تقصد الى المبدل منه
لسبق لسانك المقصود الذي هو البدل ثم تتدارك بالبدل
وقسم يتدارك سهو لسانك الى المبدل فالقسمان الاولان
كالعطف ببل في كون متبوعه مقصودا معه بالنسبة على سبيل
التعاقب واقسامه اي البدل اربعة باستقراء بدل الكل من
الكل وهو المبدل منه اي بدل هو كل المبدل منه ان صدقا
اي البدل والمبدل منه على شيء واحد بان ما صدق عليه احدهما
شيء صدق عليه الاخر نحو جائني زيد اخوك ونحو اعبد ربك
الاله العالمين وبدل البعض من الكل اي بدل هو بعض المبدل
منه فالاضافة في هذين بيانية ان كان مدلول البدل
جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه ونحو البعض
الناس من خشي الله تعالى منه وبدل الاشتمال اي بدل بسبب
اشتمال احدهما على الآخر غالبا فالاضافة لادنى ملابسة ان كان
بينهما اي بين البدل والمبدل منه تعلق واتصال معنوي
كائن بغيرهما اي كون البدل كل المبدل منه وكونه جزءه

حتى اذا اردت ان تقول حمار فسبق
على لسانك رجل

فيه ابداء الى ان اشتمال احدهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي
التعلق فيشمل نحو اعجبني زيد حماره كائن بحيث ينتظر النفس
النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو البدل منه
اي يكون ذلك الانتظار بسبب ذكر الاول لكونه واجب
على الاجمال لا لكون النسبة اليه غير تامة معنى وتتشوق
اي النفس الى ذكر الثاني وهو البدل فيكون اجمالا وتفصيل
مقصود ان من الابدال فخرج الثاني المذكور لان التعلق
بينهما ليس بهذه المثابة فهو من البدل الغلط نحو سلب
زيد ثوبه فانه من قبيل سلب زيد ينتظر السامع الى شيء يصح
اسناد السلب اليه من متعلقات زيد من الجلد والثوب وغيرهما
وكذا مثل احفظ الله تعالى حقه وتعجبت الوشيء عرفه و
بدل الغلط اي بدل بسبب غلط المتكلم ان كان ذكر المبدل
منه غلطا صريحا بسبق اللسان والغلط فيه حكمي اذ الله
النسيان نحو رايت رجلا حمارا او حماره وهو المتبادر
التابع عند اطلاقه ولذا خص الباب به وقال ولا يقع
اي بدل الغلط في كلام الفصحاء بل يوردونه ببل
لان الفصحاء يتداركون الغلط فيه بالعطف ببل بخلاف
غيرهم فانهم يبقون على البدل واما قسمه الذي يستحق
فيه الترقي المسمى ببدل بداء فانه يقع في كلامهم ولما كان
صدوره نادرا في الشمول لم يتعرض له ولا يذهب عليك
ان ما اشتهر من ان ذكر المبدل منه يقع توطئة لذكر

البدل

البدل اي صوته غير صحيح الغلط وانه يجري في الالفاظ كلها مثل
التأكيد اللفظي فيقال قام جاء زيد وزيد من في الدار ان
ذلك سبق اللسان لا يختص بقسم دون قسم قوله ويجب
وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة بدل على ان امعانه
بينهما نوع تفاوت تنكيرا وتعريفا لا انه شرط جاءني رجل غلام زيد بدل الكل
فلا منع من نحو مررت بزيد حمار واما بدل البعض وبدل الاشتمال
فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه فيختصان به لا محالة وانما وجب في بدل
الكل ليكون كالجزء لنقصان النكارة ولئلا يكون المقصود
انقص من غيره من كل وجه وقيل لا يجب بل يجوز عند ابي علي
اذا اشتمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعض
نحو لزيد الروح فهو اي او رجع الى الخلف قال الرضي والحق
مع ابي علي ولو تم الوصف اللفظي والمعنوي اتحد قول الجمهور
مع ابي علي نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل
الاسم الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من المضمر الغائب
لان ضمير المتكلم والمخاطب اوف المعارف فابدال الظاهر منهما يوهم
ابدال الانقص مع اتحاد مدلولي البدل والمبدل منه والبدل
لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص ووضع الجملة
وان اقتضت عدم جواز الابدال من المضمر مطلقا لان كل المعارف
الا انه تسومح في الغائب لعدم كونه شيئا نحو ضربته زيدا او سمع
الاخفش مررت بي المسكين وعليك الكريم ولذلك طرد الجواز
في الضمائر كلها واما بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز فيهما

واما افراده او تثنيته وجمعا فلا زم في بدل
الكل فقط صرح به الرضي منه

اقسام البدل اربعة والطرفان معرفتان
او نكرتان او مختلفان فيحصل ستة عشر قسما
منه

او لم يشتهر بعضية البدل من المبدل منه كما
سبق الاشارة اليه منه

وبعضها ايضا ستة عشر قسما
لان اقسام البدل اربعة وفي كل البدل
او البدل منه اما ظاهر او ضمير او مختلف
منه

الضمائر منه

ابدال الظاهر من المضمر اي مضمر كان لتغاير معناهما نحو اشتريتك نفسك واعجبتك وجهك وضربتك الحمار وضربتني اليد والنوع الخامس من انواع التوابع عطف البيان وهو تابع جنس بلا بغير حرف متبوعه ولا يلزم منه الا يكون التابع اوضح من المتبوع لامكان حصول الايضاح من اجتماعهما اي اذا كان شخصان مكنيا كل منهما بابي عمرو وكنى شخص كثيرة اسمهم زيد وواحد منهم كنيته ابو عمرو فقلت جاءني ابو عمرو زيد حصل الايضاح ولا بد في عطف البيان من حصول معنى حاصل فيه اي في متبوعه وزيد به المدح في الموضحة قال الفاضل العصام فلا يجعل ما يحتمل كونه صفة عطف بيان وجعل صاحب الكشاف فائدة عطف البيان في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام المدح نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر بيان له وتمامه ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وقصته معروفة فمجموع ما ذكرنا من المعمول ثلثون فذلكة ما ذكرنا من المعمول بالاصالة والمعمول بالتبعية ان احكمت الباب الثالث من الابواب الثلثة اللائي الرسالة مجموعها في الاعراب وهو في اللغة اما من اعراب بمعنى اوضح لانه اوضح المعاني بعضها من بعض او من عربت معدته اي فسدت والهمزة للازالة بمعنى ازالة الفساد لازالة فساد التباس بعضها ببعض وفي الاصطلاح شيء حركة او حرفا وحذفا جاء من قبل العامل والمحلي من العامل فانه في الحركة والحذف والحرف في الاسماء الستة

لان

لان الاخر ساكن قبل العامل فيتحرك بمجيئه وفي الحذف يتحرك او فيه نون قبله ثم يحذف بدخوله واما في الحرف في غير هما فغير ظاهر لانه موجود قبل العامل مثلا مسلمين ومسلمين ومسلمان ومسلمين صيغ موجودة قبل دخول العامل وبعد العامل لم يوجد الا ما يوجد قبله والذي يظهر ان حروف الاعراب لا تدل على معنى قبل العامل بل معنى الجمع والتثنية يفهم من صيغتهما على الاشهر من الاقوال او تدل على التعدد وعلى ما هو المختار عند المحقق وبعد دخوله تدل على المعاني المختلفة او عليها وعلى التعدد وباعتبار دلالتها على المعاني يعتبر حدوثها بالعامل لان حدوث المعاني بالعامل فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث انه اعراب لا يكون الا بعد العامل هكذا ذكره المحقق في الامتحان واطرد فيه جميع المثنى معربا كان معوضها او مبنيا لان التثنية لما كانت مطردة ارادوا ان يجعلوا الكل معربا على وتيرة واحدة من الاعراب نحو رجلان ورجلين وهذان وهذين واللذان واللذين تختلف به اي بسببه آخر المعرب والذي يقتضيه تعميم الاعراب للفعلي والتقديري والمحلي كما في التقسيم الرابع تعميم الاختلاف لها ولكن يأباه اضافة الآخر الى المعرب فلا بد تخصيص الاعراب للاولين وجعل البحث عن المحلي مستطردا ومن ان يراد بالمعرب ما فيه الاعراب معربا او مبنيا والمراد بالآخر ما كان آخرا عند الاضافة لو فرضت فيشمل الحقيقي كدال زيد و

لانها من حروف المباني منه

بناء على ان علامة التثنية والجمع من حروف المباني لا المعاني منه

والمحلي زي كتاب فائدة وبان يفرق وله اي للاعراب مطلقا تقو
تقسيمات اربعة باعتبارات مختلفة يدخل اقسام بعضها في بعضها
لانها متغايرة لا متباينة مثلا اقسام التقسيم الاول وجدت
الاعراب وهي توجد في التقسيمات التي بعدها كتقسيم الاسم
الى المعرب والمبني باعتبار وتقسيمه الى المعرفة والنكرة والى المفرد
والتثنية والجمع التقسيم الاول من التقسيمات الاربعة تقسيمه
بحسب الذات والحقيقة اي ذات الاعراب وحقيقته ما هو
ولكون ذات الشيء مقدما قدم فنقول هو اي الاعراب اما
حركة وهو الاصل لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا
قدم او حرف وهو تضعيف الحركة او مشابه له وليس باصل
او حذف ولا يكون حذف الحركة او الحرف ولذا افرد والحركة
ثلاثة بالاستقراء ضمة سميت بها لانضمام الشفتين بها و
فتحة لانفتاح الفم بها وكسرة لتسفل الحنك كانكسار نحو
جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف
وياء لانها الحركات ابعاضها نحو جاءني ابوه ورأيت اباه
ومررت بابيه ونون لانه شبه حرف اللين في اللين والخفة
نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلاثة حذف
الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون
نحو لم يضربا فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا
التقسيم عشرة وقد ظهرت والتقسيم الثاني منها تقسيمه
بحسب المحل اي محل الاعراب وما كان هو فيه اي تقسيم محله

فهو

فهو اي المحل اما معرب كائن بالحركات لا بالحروف المحضة اي
الخالصة لا يشوبها حذف او بالحروف المحضة لا يقارن الحذف
او معرب بالحركة مع الحذف اي مقارن للحذف او بالحروف المقارن
مع الحذف والاول وهو ما كان بالحركة المحضة اما تام الاعراب معرب
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث غير محمول بعضها على بعض صفة
كاشفة لتمام الاعراب او بدل منها او خبر مبتداء محذوف بالضمة
رفعا اي مرفوعا او في حالة الرفع او تقدير رفع رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا من قبيل في الدار زيد والحجرة عمرو وهذا النوع من الاعراب
اصل من وجهين من حيث انه بالحركة وقد عرفت ومن حيث انه
بالحركات الثلث في الاحوال الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل
فهو اي المحل الذي هو تام مما اعرابه بالحركة الاسم لا الفعل المفرد
لا المثنى والمجموع بقرينة المقابلة بهما والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا
نحو رجال اذا سمي به اما داخل في المفرد اعتبارا بعلميته او في
الجمع المكسر اعتبارا باصله وتعميم الجمع لا يكون في الاصل وفي الحال
وقد مر الجمع المكسر واحترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا المنصرف
صفة المفرد والجمع وهذان النوعان اصل في المعربية فيهما فلم يدخلهما
نقص في الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء الستة فانه يجيء
من تنوينه نحو جاءني رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت
برجل ورجال او ناقص الاعراب عطف على تام الاعراب كائن
بالحركتين وهو قسمان قسم جره محمول على نصبه لعلة تجيء في
بابه ان شاء الله تعالى واشار اليه بقوله اما معرب بالضمة رفعا

يحتمل رجوعه الى الاعراب في المحل لكن بابا
ظاهره قوله اما تام الاعراب تامل
وجه انه يحتمل ان يكون اضافة تام الاعراب
من قبيل جرد قطيفة وحينئذ يجوز رجوع الضمير
الى الاعراب منه

والفتحة نصبا وجرا فهو اي هذا القسم غير المنصرف وسيأتي
نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وقسم نصبه محمول
على جره وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا وهو جمع المؤنث السالم وقد مر نحو جاءني مسلمات ورأيت
مسلمات ومررت بمسلمات قال الفاضل العصام ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل في الاعراب بالحركة ان يكون
بالحركات الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل في
الاعراب على ما ارى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ
الكسرة التي من خواص الاسم فعلى هذا الوقدم هذا القسم
على الاول من قسم الناقص كما في الكافية لكان فيه اشارة الى
ما ذكره الفاضل لكن المص راعى خفة الفتحة فلذا قدم غير المنصرف
مع ان الكسرة مفقود فناسب ان يذكر في بيانه الموزون بقدر الامكان
وانما حمل فيه النصب حملا على جمع المذكر السالم لئلا يلزم مزية
الفرع على الاصل من كل وجه والثاني وهو ما بالحروف المحضة ارجحا
اي كما بالحركات المحضة اما تمام الاعراب وهو الاصل بعد الاعراب
بالحركة لان في الاشتراك التباس بعض ببعض كائن بالحروف
للتلثة في الاحوال الثلث بالواو رفعا لانه من جنس الضمة والالف
نصبا لانه يناسب الفتحة والياء جرا لانه متولد من الكسرة
فهو اي المحل المذكور الاسماء الستة المشهورة المضافة لانها
غير مضافة معربة بالحركات الثلث الى غير ياء المتكلم لانها اذا اضيفت
اليه يكون اعرابها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليه

واضافته الياء الى المتكلم مما لا حاجة اليه لان [illegible] [illegible] [illegible] اذ لا
ياء مضاف اليه سواه منه

الموزون

130

الموزونة لان للمثنى والجموع منها مثلهما من غيرها الكثيرة او المعتبرة
منها معرب بالحركة نحو جاءني ابيك ورأيت ابيك ومررت
بابيك نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه والاسماء الستة
ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال واصل هذه
الاسماء فعل بفتح الفاء والعين وناقص وادى الا فوه فانه فعل
بالسكون واجوف فان اصله فوه بدليل فوهت والجمع على افواه
ثم حذف اللامات فجعلت هي او العين اعرابا لما سبب ذكرت في
المطولات والاصل السماع ومن لغات هذه الاسماء اخ واب
وفم وهن منقوصات مطلقا واخ واب وهن كيد مطلقا قال
الالكي هو في هن افصح اللغات واخا وابا وحما كعصا مطلقا وفم مطلقا ومطلقا
وفم ودحم مثل خبث ودلو وكل هذه لمذكورة في الرضي وغيره
مع زيادة الا انه بدحم ولم اجد ذكره المص والمحل الذي
اعرابه بالحروف اما ناقص الاعراب بالحرفين ايا بالواو رفعا والواو
اصل في الرفع لانه كالضمة في الحركة والالف جعل رفعا للضرورة
وللنظر الى هذا قدم الجمع وملحقاته على المثنى ولواحقه والياء
نصبا وجرا فهو اي المعرب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم
وقد مر نحو سنون وارضون من الجمع الشاذة منه لعدم
تغيرها على ما عليه وقد جاء اعرابها بالحركة على نون في الاخر وكذا
نحو اربعين حيث يجوز ان يجعل نونه محل الاعراب ولعل الملحق
جمع المذكر السالم على اولى لانه لا مفرد له من لفظه انما هو جمع
وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق آخر مفردها ليدل على ان معه

بكسرة منه احتيج الى قوله واو لو كتب بالواو بعد الهمزة حملا على اولى
وفيه لئلا يلتبس بالى الجار والى الى قوله وعشرون واخواتها من
ثلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون ورأيت
مسلمين واولى مال وعشرين ومررت بمسلمين واولى مال وعشرين
او معرب بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو اي المعرب بهذين
الوجهين من ناقص الاعراب المثنى وقد مر واثنان وكذا اثنتان
وثنتان وكلا وكذا كلتا مضافا الى مضمر ولا بد له من الاضافة فا
فاذا اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال الثلث
لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل اعرابها
كاعراب المثنى لان الحرف فرع والمضمر خلف عن المظهر وفرع له
فرعي الجانبان فيه نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت
مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما
وانما جعل اعراب الجمع وملحقاته بالواو والياء والمثنى وملحقاته
بالالف والياء لان حروف الاعراب في الاسماء ثلثة فلو اعطى كلها
لكل منهما لزم اللبس فاعطى الواو للجمع لانه اعطى له في الفعل و
الالف للمثنى لانه اعطى له في الفعل ثم اعطى الياء لهما وكسر
ما قبلها في الجمع للمجانسة وفتح في التثنية للفرق ثم حمل فيهما
النصب على الجر والثالث وهو محل اعرابه بالحركة مع الحذف لا يكون
الا تام الاعراب وهو قسمان باعتبار المحذوف لان محذوفه اما حركة
اعرابية او حرف من حروف العلة فالقسم الاول وهو محل حذفه
حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير مرفوع ا

اتصل

131

اتصل به ضمير منصوب او لم يتصل نحو يحبك ويحب ويؤتى
الفعل صحيح وهو في عرف هذا الفن ما ليس بآخره حرف علة او
الآخر ويؤيده ما في القسم الثاني اي والحال ان الآخر حرف
صحيح فرفعه اي رفع ذلك المضارع كائن بالضمة ونصبه
بالفتحة وجزمه بحذف الحركة التي هي الاعراب فلا يرد ما حرك
لالتقاء الساكنين مثل لا تضرب الغلام نحو ينصر ولن ينصر
ولم ينصر والقسم الثاني وهو ما كان محذوفه حرف علة الفعل
المضارع المذكور الذي لم يتصل بآخره ضمير ان كان آخره
حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لحذفها
لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة لفظا في آخره واو او ياء
وتقديرا في الف وجزمه بحذف الآخر لان الجازم يحذف الحركة
فلما لم يجدها حذف الآخر لان حرف العلة مشابه للحركة وجاء
تقدير الفتحة في الضرورة كثيرا كقوله ابى ان اسمو بام ولا اب
ولا يحذف الآخر في الجزم في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق
الم يأتيك والانباء تنمي فيقدر انها متحركة فحذفت الحركة
للجزم نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن يرمي ولن يخشى
ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو معرب بالحرف مع الحذف
لا يكون الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل
بآخره ضمير مرفوع غير النون في جمع المؤنث لانه اذا اتصل
بآخره نون جمع المؤنث يكون مبنيا على الاشهر وقيل معرب
وكذا اذا اتصل به نونا التأكيد وغير النون الالف في

فاعرابه تقديري على ما سيأتي ان شاء الله تعالى

في التثنية والواو في الجمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة
ورفعه بالنون لان الضمائر فيه حرف لين لا يتحمل الحركة فجعل
بالنون لمشابهته حروف اللين ونصبه وجزمه بحذفها لان النون
لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب والجازم لانها لا بدل
لها كما كانت الفتحة بدلا عن الضمة في المفرد نحو يضربان وتضربان يضربون
وتضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين ويخشيان و
ويخشون وتخشين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولن
يرميا ولم يضربا ولم يرميا ولم يخشيا فالمجموع اي مجموع اقسام
الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة والمراد
محال الاعراب بالنظر الى الاعراب المتنوع عليها تسعة لانه اما با
بالحركات المحضة ثلثة قسم تام الاعراب وقسمان ناقصا الاعراب
او بالحروف المحضة كذلك او بالحركة مع الحذف قسمان تاما الا
الاعراب او بالحروف مع الحذف قسم واحد ناقص الاعراب ولما سبق
الاشارة الى انقسام الاسم الى المنصرف وغير المنصرف وكان
لكل احكام تخصه تحتاج الى معرفتها اراد ان يبينهما فقال
والمراد بالمنصرف من الصرف بكسر الصاد اي الخالص او من
الصرف بالفتح وهو التغير والتحويل سمي به لكونه خالصا في
الاسمية لا يشوبه شبهة الفعلية او لكثرة تغيره بدخال الكسر
او تحوله عن جانب الفعلية بعدم مشابهته له مثل الغير المنصرف
قدمه مع ان المقصود الاصلي بيان غير المنصرف لاصالته
ولكون مفهومه وجوديا وعدميا في اصطلاح هذا الفن ما

اما

اي الاسم معرب بالحركة نص عليه في ايضاح المفصل ودل عليه ايضا
ما في مقابله وقوله دخله الجر ولو اريد بالاسم مطلقا لصح التوجيه
ايضا لان التخصيص لئلا يرد المعرب بالحروف وهو خارج
بقوله دخله الجر اذ المراد به ما بالكسرة اذ ما من اسم الا وقد دخله
الجر فلا فائدة في ذكره الا بان يراد به الكسرة وما بالحروف لا يدخله
الكسرة والتنوين اي كان قابلا له لذاته فيصدق على المعرف
باللام والمضاف لقبولهما في ذاتهما وخرج غير المنصرف نحو زيد
وبغير المنصرف تسمى به لعدم ما ذكر فيه الاسم لا الفعل فانه لا يوصف
بالانصراف وعدمه معرب لا المبني فانه ايضا لا يوصف بهما
بالحركة لا بالحروف فان ما بالحروف لا يسمى بالمنصرف وغير المنصرف
لا يدخله الجر قيده به تنبيها على اصالته في الممنوعية لا كما زعم البعض
من انه تابع للتنوين ذكره الفاضل العصام والتنوين كما في
المنصرف لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه ما منع منه
وقال الاخفش والمبرد والزجاج مبنيه حالة الجر على الفتح لخفته
وقال الرضي مشابهة الاسم للفعل على ثلث مراتب اقواها
كونه بمعناه بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل والبناء
الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وشيء
من المعنى واثرها العمل وادناها المشابهة بوجه ولك وهو تحقق
الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او
واحدة تقوم مقامهما واثرها منع علامة الاعراب وهو التنوين
ويتبعه منع الكسر او كلاهما معا على اختلاف القولين

ثم الشابه في الوضعين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم
في الوجوه حيث لا يكون بدون مصدر غالبا وفي الافادة حيث
لا يفيد بدون الفاعل وكل اسم غير منصرف فيه فرعيتان وسيقرع
سمعك ان شاء الله تعالى ولما كان تنويعهم لا يفيد للمبتدي ترك
وبيّنه بما هو اقرب لفهمهم فقال وهو اي غير المنصرف على نوعين
النوع الاول سماعي اي منسوب الى السماع بان لا يكون لمنع
صرفه امر كلي بل يتوقف على سماع من العرب نحو احاد وموحد بمعنى
واحد واحد اتقول جاءني القوم احاد وموحد بمعنى واحدا
بعد واحد وكذا الجمع من ثناء ومثنى بمعنى اثنين اثنين وثلث
ومثلث بمعنى ثلثة ثلثة ورباع ومربع بمعنى اربعة اربعة وهن على
وزن فعال ومفعل قال الرضي هي اربعة سمعت اتفاقا
وقد جاء في الشعر فعال اعشار وفيما فوق عشرة الاربعة الى
التسعة جوزه المبرد والكوفيون قياسا ولم يسمع الاحاد الاقول بالاطلاق
باء النسبة نحو خماسي الى تساعي عدد وانما لم يحكم بالسبع في العشرة
مع وجوده في الشعر لانه لا يتبع في مفعل لا فعال في التسعة ثم انهم
قالوا الوصفية فيها من حيث انها معدول عن عدد مكرر كالتكرير اليه
التكرار في معناها والاصل كونه عند تكرار اللفظ لانه غالب ولذا
الجاهم على اعتبار رضيانه قاعدتهم ان منع الصرف لا بد له
علتين فلما وجدوها غير منصرف ولم يجدوا فيها الا الوصفية
احتاجوا الى اعتبار علة اخرى ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل
اعتبروه وهكذا في كل سماعي لكن العلة الموجودة في بعضها

وهو بيان انواعه ولا يمكن بيان افراده لعدم انضباطها في غير السماعي مرسه

اي بمعنى لمنع الصرف [illegible]

الوصفية

الوصفية وفي بعضها العلمية وسيظهر ان شاء الله تعالى واخر
جمع اخرى لانها لم تغير كما كذا اخرا اخران اخرون اواخر اخرى ا
اخريان اخريات واخر وتحقيق العدل فيه ان اسم التفضيل
يستعمل باحد وجوه ثلثة بمن واللام والاضافة فلما لم
يجد ولم يستعمل باحد منها حكموا بانه معدول من احدها بعضهم
مما بمن وبعضهم مما باللام وبعضهم مما بالاضافة ولكل وجهة
والذي يبعث على انه معدول مما بمن كون اللام والاضافة غير ملائمة
لمنع الصرف والباعث لمن جعله من اللام انه لو كان بمن وجب
افراده وفي الاضافة لم يوجد شرطه حذف المضاف والكل ليس
بشيء لانه من عدم الفرق بين تقدير الشيء والعدل عنه ولا
ينافي كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان آخر في الاصل
بمعنى اشد تأخرا ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال
جاءني رجل وحمار آخر قوله صفات لدلالة كل منها على معنى قائم
بالغير حال من الاسنية والسائل ما فهم من النحو من معنى التخيل ويجوز
ان يكون صفة وان لم يساعده قوله جموعا واعلاما فالعلة فيها
العدل والوصف لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف قيدها به لانها لو اخرجت من الوصفية بجعلها اعلاما
فان للمذكر فالاكثر انها منصرفة لان العدل فيها تابع لوصفيتها
وقد زالت والمعتبر العدل الموجود لا لاصلي التأنيث ومنهم من
اعتبره وذهب الى منعه وان للمؤنث منعت بلا نفاق للعدل

وقد جاء في نصارى جمع ... بمعنى الاخريات والاخرون
نحو جاءني فلان في اولاخر الرجال واخريات الناس مصحح

بل للتانيث والعلمية ونحو جمع وكتع وبتع وبصع جمعا وفيها العدل
ايضا لان جمع جمع جماء مؤنث اجمع وكذا كتع واخواته وتحقيق
العدل فيها ان فعلاء ان فرض صفة فجمعه فعل بضم فسكون مثل
حمراء وحمر وان اسما ففعالى كصحراء وصحارى فعلم انه معدول
من افعل والسبب الآخر الوصفية الاصلية وقيل شبهة العلمية
لانه لا يؤكد بها الا المعارف ولما اختلف في اعتبار الوصفية لم
يعد ها فيها ونحو عمر وزفر وقثم علم لحم وقزح اسم جبل في مزدلفة
حال كونها اعلاما وتحقيق العدل انها كانت في الاصل على فاعل كعامر
ثم عدل الى فعل كعمر والسبب الآخر العلمية حتى لو نكر صرف
والنوع الثاني قياسي منسوب الى القياس وهو القاعدة بان
بان يمكن فيه بيان قاعدة كلية ولا يتوقف على السماع كما سيظهر
ان شاء الله تعالى وهذه القاعدة مثل قوله وهو كل علم لانه لو نكر
انصرف على وزن اي صيغة مخصوصة لغة العرب بالفعل بان
لا يوجد فيها في الاسم الا منقولا عن الفعل كضرب علما منقولا
من الماضي المجهول لان وزن فعل لم يوجد في الاسم الا دئل و
دئل وقد تكلم فيهما وشمر فان فعل بتشديد العين على صيغة
المعلوم او المجهول من الاوزان المخصوصة بالفعل وانه علم لفرس
الحجاج منقول عن معنى التسمح في المشي ويونس اخبر كونه على
وزن الفعل لاختصاصه به فخبل وكشف وعضد جعفرا علاما
غير منصرف وعيسى بن عمرو منقولتيه عن الفعل فضرب معلوما

ومجهولا

ومجهولا غير منصرف لما ذكر من الامثلة واما بقم وشلم فاسمان
اعجميان فان سمي بهما منعا من الصرف للعجمة والعلمية وانقطع واجتمع
واستخرج معلوما ومجهولا وغير ذلك من ماضي غير الثلاثي والافعال
والمفاعلة والفعللة وملحقاته او كائن في محل اوله اي اول ذلك
احدى زوائد المضارع اي الحروف التي بها يكون المضارع مضارعا
وهي حروف اتين حال كون ذلك العلم غير قابل بل حال من المضاف
اليه في اوله لانه لا يصح ان يقال للزائد في اوله انه زائد فيه فهو
من قبيل فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا للتاء الاسمية وهي التي يوقف
عليها هاء لانها لاختصاصها بالاسم تقوى جانب الاسمية فيضعف
شبهه للفعل فاذا كان بالتاء يكون منعه بالتانيث والعلمية
لا بوزن والعلمية مثل يعلمة وارملة اذا سمي بهما نحو يزيد
ويشكر واحمد وتحذ فمنع صرفه لوزن الفعل والعلمية ومثل قوله
كل افعل التفضيل والصفة المشبهة اي ما كان على وزن افعل
اسم تفضيل او صفة ولو في الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيل
او صفة لا يقبل التاء ولذا لم يقيد بعدم قبول التاء وقبول
اسود حيث يقال في مؤنثه اسودة ليس من حيث انه صفة
بل من حيث انه غلب فيه الاسمية فلا يضر لمنع صرفه كأفضل افعل
التفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف ووزن الفعل لا
ان الوصف فرع الموصوف ووزن الفعل وزن الاسم لان
الاصل في كل نوع ان لا يدخله اجنبي فالداخل فرع فيه ومثل
قوله كل اسم اعجمي اي منسوب الى العجم بان وضعه العجم اولا

في اول نقله الى العرب اي في ابتداء نقله اليه علما بان لا يستعمله العرب بعد نقلهم الى لغتهم غير علم سواء كان علما في العجم او اسم جنس نقل علما ولقد احسن في تعبيره هذا حيث شمل الوجهين بلا تكلف وان لم يجعل علما في اول نقله بل بعده فذلك كان كسائر الاسماء العربية فان كان فيه مع العلمية سبب آخر كان غير منصرف والا فلا وانما اشترط العلمية وقتئذ لانه لو لم ينقل علما اما ينصرف فيه بتصرفهم كما وقال ((الالام)) وغيرهم فيضعف العجمية فلا تؤثر وهو اي والحال ان ذلك الاعجمي زائد حرفا على الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط لان الحركة بعض الحروف تبع فيه ابن الحاجب فاما سيبويه والاكثر ال النحاة فلم يعتبروا تحرك الاوسط وارتضاه الرضي قالوا الملك مثل عضد اسما لابي نوح ع م لم يسمع الا منصرفا والزمخشري جعله شرطا لوجوب المنع حتى جعل نوحا جائز المنع لا واجب الصرف قال الرضي وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام نحو قالون كان في لغة العجم بمعنى الجيد ثم نقل الى لغة العرب علما لاحد رواة نافع لجودة قرائته فهذا اسما كان غير علم في العجم وابراهيم يجيء لغاته ابراهيم وابراهام وابراهوم مثلثة الهاء وابرهم بفتح الهاء وبلا الف كذا في القاموس وشتر اسم حصن بديار بكر وفي القاموس شتر قلعة بارّان بين برذعة وكنجة وكذا اسم علم لطبقة من طبقات النار ولذا قالوا ان فيه تأنيثا معنويا واعتبار العجمة لتقوية التأنيث لانه سبب مستقل ثم انهم قالوا ان جميع اسماء الانبياء

لا ينون

لا ينصرف الا محمد او صالح وشعيبا وهود لو بنيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل ولا عرب قبيله هذا وفيه ان شعيبا وهذا منصرفان ذكره الفاضل العصام ومثل قوله كل مؤنث علما وغيره بالالف مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وسلمى وحمراء وكسماء والالف الممدودة الهمزة او اصله حرى بالقصر ثم زيدت الفا لمد الصوت فالتقى ساكنان فقلبت الثانية همزة فسميت ممدودة لكونها سببا لمد ما قبلها والتانيث بالالف سبب واحد قام مقام سببين للزومها للكلمة وبناء الكلمة عليه فلا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فان بناؤها على الوضع والتفق في بعض الاسماء لزومها كظلمة وقمحدوة كذا في الرضي ومثل قوله كل علم لا اسم جنس فيه تاء التانيث الموقوف عليها هاء فنحو اخت وبنت ليس مما فيه تاء التانيث لفظا اي حال كونه ملفوظا لا مقدرا على المذكر او مؤنث زائد على ثلثة او متحرك الاوسط اولا لم يحتج فيه الى ما يقوم مقام التاء لوجودها لفظا وشرط العلمية ليلزم التانيث لان العلم مصون عن التغيير نحو فاطمة اسم لمؤنث وحمزة وطلحة وسلمان لمذكر او تقديرا اي مقدرا وذلك ان تاء والالف لزومها لا تقدر ذكره الرضي وهو اي والحال ان العلم الذي فيه التاء المقدر زائد حرفا على الاحرف الثلثة فهو حال من ضمير فيه بعد تقييده بتقديرا على المؤنث او مذكر نحو زينب مسمى به مذكر او مؤنث او هو متحرك الاوسط حال كونه

على المؤنث نحو قدم سلهم امرأة وجه الاشتراط ان التقدير
فيضعف تأثيره فلا يبرز المعنوي وهو الزايد او الحركة الوسطية
لان الحرف الرابع كالتاء بدليل عقيرب بلا رد التاء والحركة بعض
الحروف فيجعلها للتقوية ويجب ان يقول ادعية كما في الكافية ولعله
سقط من قلم الناسخ لان ماه وجور علمين لمؤنثين من
بلاد العجم لا ينصرفان مع كونهما ثلاثيين ساكني الاوسط لتقوي
التأنيث بالعجمة ولو انفرد كل لا يجب منعه بل لا يجوز في نحو نوح
ولو سمي به انثى بالمتحرك الاوسط مذكر فرف وجوبا للضعف في
تأنيثه وكذا الكل مؤنث تأنيث بتأويل غير لازم كالفاظ الجمع
تأنيثها بتأويلها بالجماعة ولا يلزم لجواز تأويله بالجمع فاذا سمي به
مذكر ينصرف مثل رجال ولذا ما يغلب استعماله في المذكر كعناق
وزراع ولو كان علم المؤنث ثلاثيا لا زائدا على الثلثة ساكن
الاوسط لا متحركه يجوز صرفه نظرا الى ضعفه ومنعه بالنظر
الى وجود السببين والاجود المنع نحو هند وقال بعض ان كانت
المؤنث منقولا من علم المذكر يمنع صرفه اعلم ان اسماء
القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سوى العلمية فمنها ما سمع
عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران
ومنها ما لم يسمع فيه شيء فمنع لاجل رعاية اسم القبيلة او البقعة
او المكان والانصراف لاجل رعاية اسم الحي قال الرضي ما جعل
استعمالهم اياه يجوز فيه الامران وقال الفاضل العصام
نحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان

ع

ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ يبين الارجاع الى الاصل والى ما
بالاغلب ومثل قوله كلم علم لان المركب لو لم يكن علما لم يكن اسما
فلا يتصور انصرافه وعدم انصرافه مركب من اسمين في الاصل
لا من فعل واسم مثل يزيد مع ضمير المستكن وتأبط شرا علمين
فانهما باقيان على حكاية في عند النص لا يظهر عدم الانصراف ولا
من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم وبعرب
علمين منصرفان وضاربة علما غير منصرف للتانيث والعلمية
لا للتركيب ليس احدهما عاملا في الآخر في الاصل ان ليس مثل عبد الله
ومثل ضارب زيدا ولا مثل مضروب غلامه فان الجزئين منه على ما
كانا عليه ولا الثاني صوتا في الاصل فانه مبني وسيجيء ولا
متضمنا بمعنى الحرف حرف عطف او جر قبل العلمية كخمسة عشر وجار
بيت بيت لانه مبني في الاصل يحكى بناؤه ولو قيل ليس
بينهما نسبة لكان اشمل لان مثل الحيوان الناطق وزيدان
علمين منصرفان مع انه يصدق عليه انه ليس احدهما عاملا اه
نحو بعلبك علم بلد بان بم والبعل الزوج اسم صنم والبك
دق العنق وسمي مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة حضرموت
على الاصح كاسبابك ومثل قوله كل ما اي اسم فيه الف ونون
زائدتان ويقال زيدان ويقال مضارعتان لالفي التأنيث
قبل في اشباع التاء وقيل في كونهما زيدتين حال كون ذلك
الاسم علما او غيرا لكان المقدر ليمنع دخول التاء بالعلمية
ويتعذر المشابهة او وصفا لا يدخل التاء سواء كان له مؤنث

لانه علم التانيث فهو فعلى لانه لا يجتمع فعلى وفعلانة او لم يكن له
مؤنث نحو عمران مثال للعلم والسبب فيه الالف والنون والعلمية
وسكران مثال للوصف له مؤنث لانه ذلة ورحمن ولحيان مثال
لوصف ليس له مؤنث لاختصاص الاول به تعالى عند جميع اهل
اللسان ولعدم قيام معناه بالمؤنث كما في الثاني اختلف في هذا
القسم واختار المص عدم انصرافه والسبب الوصف قيل انهما
لا يستعملان في غير النداء الا مضافين او باللام فلا يرد ان معيارا
منتفيين فانصرافهما وعدمه مبني على القياس ودون الاستعمال جمع مثل
قوله كل جمع حالي او اصلي كضاجر كان مجمع الاصل ثم جعل
علما للصنع ومساجد على تحقيق او تقديري كسراويل على تقدير
عربيته لانه مذهب المبرد اعتبر جمع سروالة وان لم تستعمل
كائن على وزن فعالل او فعاليل اي على هيئته بان كان
اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن نحو مساجد ومصابيح ولو في الاصل مثل جوار فهو غير
منصرف على الاصح اذ اصله جواري بالتنوين لان الاعلال
مقدم على منع الصرف فلما اعلال قاض سقط تنوين
التمكن ثم عوض عن الياء المحذوفة تنوين آخر وقيل انه قبل
الاعلال ايضا غير منصرف فلما حذفت ضمة الياء لاستثقالها
عليها عوض عنها تنوين فحذفت الياء لذلك كما في وقيل انه
منصرف بعد الاعلال لفوات صيغة منتهى الجموع وقيل حرف
مع نحو قياس بعض العرب والمعتبر في هذين الوزنين و

خصوص

خصوص الحركات والسكون وترتيبهما واصالة الحروف وزيادة ثما
غير معتبرة يقال له في علم التعريف وزن تصغيري فيعال وزن
احيمر فعيعل لا افيعل والوزن في ذلك العلم اثنان احدهما
هذا والاخر وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق ان يعتبر خصوص
الحركات والسكون وترتيبهما واصول الحروف وزوائدها فيعبر عن
الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزوائد بلفظها فيقال وزن
اكرم افعل لا افعلل ودكارم فاعل وليس وزن فعالل وفعاليل وزنا
عروضيا لانه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل نحوها فيقال وزن
طويل فعولن ويجوز صرفه اي لا يمنع جعل غير المنصرف منصرفا
بادخال الكسر والتنوين للضرورة في الشعر بان يختل عدمه بالوزن
كقوله صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا وسلا
سلا كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
او للتناسب اي لتحصيل تناسب بين المنصرف وغير المنصرف سواء
وقع في الفواصل والاسجاع اولا نحو قوله تعالى سلاسلا على قراءة
نافع والكسائي لتناسب اغلالا وقواريرا لتناسب قواريرا بعدها و
كل ما اي اسم لا ينصرف اذا اضيف الى شيء او دخله لام التعريف
انصرف وجد فيه السببان او لم يوجد لضعف الشبه بوجود
خاصة الاسم او عدم الوجود نحو مررت بالاحمر واحمرنا وقد وجد
السببان فيهما ومررت بعمركم لم يوجد السببان لان العلم اذا اريد
اضافته نكر اولا ومررت بعثماننا وجد فيه سبب واحد هو الالف و
النون وقيل لا ينصرف مطلقا وقيل ان وجد السببان لا ينصرف

والا ينصرف والتقسيم الثالث من التقسيمات الاربعة تقسيمه
بحسب النوع اى نوع الاعراب فهو اى الاعراب بحسب النوع او
نوع الاعراب اربعة بالاستقراء رفع سمى به لان الشفتين
ترفعان عند ادائه ونصب لنصبهما بعد الفتح معا فتحة كان بين
الاسم والفعل غير مختصين بواحد منهما لان كلا منهما يكون مرفوعا ومنصوبا
بحسب عامله وجر لانجرار الشفة السفلى فى ادائه كسقوط الجسم
المنكر وذكر وجوها تطلب من المطولات وهو مختص بالاسم لانه
علامة كون الشئ مضافا اليه وهو مختص بالاسم فكذا علامته وجزم
لقطعه الحركة او الحرف مختص بالفعل لانه اثر الجازم وهو من
خصائص الفعل وعلامة الرفع اى علامة هى الرفع فالاضافة بيانية
لان الاعراب عند المص ما به الاختلاف من الحركة والحرف لا الاختلاف
نفسه كما عند عبد القاهر ومن تبعه اربعة بالاستقراء ضمة فى
الاسم والفعل وواو فى الاسماء الستة وجمع المذكر السالم و
ملحقاته والف فى التثنية وملحقاته فى الاسم ونون فى المضارع
المتصل به الضمير المرفوع غير النون وعلامة النصب خمس بالاستقراء
فتحة فى الاسم والفعل وكسرة فى الاسم والف فى الاسماء الستة
وياء فيما هو معرب بالحروف غير الاسماء الستة وحذف النون
فى الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة فى المنصرف وفتحة فى غير
المنصرف وياء فيما بالحروف وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة
فى المضارع صحيح الآخر وحذف الآخر فى المعتل الآخر وحذف النون
فى المتصل بآخره ضمير والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة تقسيمه
بحسب

بحسب الصفة فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظى اى منسوب الى
لفظ المعرب يظهر فى اللفظ اى لفظ المعرب صفة كاشفة للفظى
او جملة مستأنفة مسوقة لبيانه وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور
وتقديرى اى منسوب الى التقدير اى يقدر فى الآخر ولا يظهر
فى اللفظ ومحلى اى منسوب الى المحل لو وقع فيه المعرب يظهر
الاعراب واذا انحصر الاعراب بحسب صفته فى ثلثة ويظهر اللفظى
من بيان قسيميه فلنذكر الاخيرين اى التقديرى والمحلى حتى
ان يعلم ما عداهما اللفظى لان بيانهما وبيان محالهما يدل على
ان ما عداهما لفظى ومحال التقديرى محالها لا تعذر الاعراب فى جمع
الثلثة وما سكن آخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة فى
قراءة ابى عمرو وللادغام نحو الرحيم مالك يوم الدين فلندرته
لا يقدح فى ان ما عداهما لفظى لان الكلام مبنى على ما اشتهر من
الاستعمال وهو معتبر بما سكن للوقف وما اشتغل آخره بحركة
مجانسة الحركة اخرى نحو للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة على
قراءة ابى جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة حسن البصرى وجحر
ضب بكسر باء ضرب للجوار من قبيل ما اشتغل آخره بحركة غير اعرابية ضرب
فيكون من التقديرى المذكور فى الكتاب ادنا در لا يعبؤ
لكن بقى المضارع المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يمد بجر الدال
فان جزمه تقديرى والحجازيون لا يدغمونه والقرآن نزل
بها نحو ولا تمنن وليملل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا
يضركم كيدهم شيئا بادغام لا يضر مع انه مجزوم فالاعراب

التقديري ما اى اعراب لا يظهر فى اللفظ اى لفظ المعرب بل يقدر
فى اخره اى يعتبر فيه لمانع كائن فيه اى فى الآخر لا فى اللفظ اى
شئ يمنع ظهوره فيه لتعذره او استعاله غير الاعراب الحقيقى صفة
بعد صفة لمانع اذ لو كان المانع الاعراب الحقيقى لكان الاعراب
محليا لا تقديريا عند المص كما سيأتى ان شاء الله تعالى نحو مررت بزيد
ولا يكون الاعراب التقديري الا فى المعرب لانه لو ارتفع المانع لكان
لفظيا مثل غلامى لو ارتفع الاضافة ظهر الاعراب لان المانع فيه
اشتغال الآخر كالاعراب اللفظى اى كما ان الاعراب اللفظى لا يكون
الا فى المعرب وهو ظاهر وذلك اى الاعراب التقديري على ما ذكره
فى سبعة مواضع نقص مما ذكره اباذراج بعضها فى بعض وزاد
عليه فحصل سبعة الاول مفرد لا مثنى ولا مجموع معرب بالحركة اسما
او فعلا لا معرب بالحرف كما فى الاسماء الستة آخره الف وان حذف
لالتقاء الساكنين فيكون منويا كالملفوظ فان كان ذلك
المفرد اسما لا فعلا فاعرابه فى الاحوال الثلث اى حال الرفع و
النصب والجر تقديري لتعذر ظهوره على الالف نحو العصا و
والموفى معنى وان كان ذلك المفرد فعلا فرفعه ونصبه تقديري
لوجود الالف فيهما ولو منويا وجزمه لفظى لانه بحذف الالف وهو
لفظى نحو يخشى ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الله ولم يخش
والموضع الثانى ما اى اسم مفرد او غيره معرب بالحركة او بالحرف
اضيف الى ياء المتكلم وان حذفت او قلبت الفا حال كونه غير التثنية
فانها اذا اضيفت الى ياء المتكلم يكون اعرابها لفظيا لوجوده فى

اللفظ

كما فى اللب حيث جعله ثمانية وجعلها المص حيث ... وفى ... وزاد عليها اثنين فصار سبعة نظرا ... فى كلامه وكلام صاحب اللب صحيح

٢٢

فى اللفظ نحو مسلماى فى الرفع ومسلمى بتشديد الياء فى النصب
والجر فان كان الاسم المذكور جمع المذكر السالم فرفعه تقديري
فقط لانه يجتمع فيه واو وياء والاولى ساكنة فيقلب الواو ياء
فصار الاعراب تقديريا لان رفعه بالواو ولم يوجد ونصبه وجره
لفظى لانهما بالياء وقد وجدت مدغمة واشار اليه بقوله فقط اما
فالاولى تقديمه على قوله تقديري نحو جاءنى مسلمى اصله مسلموى قلبت
وادغمت وان كان المضاف الى ياء المتكلم هو غير التثنية غيره
ان غير المذكر السالم مفردا من الاسماء الستة او غيرها او جمعا مكسرا
منصرفا او غير منصرف او جمع مؤنث سالما فالكل اعرابه فى الرفع و
والجر تقديري لان آخره مشتغل بالكسرة المناسبة للياء والفتحة فامتنع
جمعها بحركة اخرى موافقة او مخالفة وجعل بعضهم الجر لفظيا
بوجود الكسر وهذا الحكم لان الكسر موجود فى كل حال وقبل العامل
وذهب الجمهور الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبنى لاكتسابه
البناء من المضاف اليه وضعه ابن الحاجب واجاب الرضى بان الا
الاضافة الى الضمير لا توجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وشبهها
المص نحو غلامى ودلوى ورجالى وربائى ومساجدى ومسلماتى ويا
ويا ابن عم ويا ابن ام والموضع الثالث ما اى اسم معرب بالحركة
او بالحرف مفرد او مركب فى آخره اعراب حركة او حرف محكى لا حقيقى
جاء من عامل فى تركيبه فانه محلى عند المص وسيجئ الكلام فيه وتسميته
اعرابا لكونه اعرابا قبل الحكاية انما جعل تقديريا لاشتغال آخره بـا
بالمحكى لما عمله فى الاصل حال من ضمير آخره ولانه يقال فيه اعراب الخ

منقولة الى العلمية اى جعلت علما او استعملت هكذا نحو تأبط شرا
فانه معرب باعراب تقديري فى الاحوال الثلث وذهب غير
واحد الى انها مبنية واعرابها محلي كما كان قبل العلمية والوفق عند
المص انها قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد العلمية
من حيث انها اسم مفرد او فعل كونه مفردا غير مركب لا جملة فى قول
العرب الحجازى وقول بنى تميم ان الحكاية مختصة بالجملة واليه
ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا بنصب زيد او
مفعولا لمن قال ضربت زيدا فحكى زيد بنصبه فى الاعراب بالحركة
ونحو دعنى عن تمرتان فى الاعراب بالحروف واعرابه باء مقدر جعلها
لمن قال الك تمرتان وكان كذا اى كالمذكور من موجب آخره
اعراب محكي فى كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالمحكي كل
علم مركب جزؤه الثانية معمول قبل العلمية لما لا اثر له وضعا
والجزء الثاني مشغول باعرابه المحكي نحو ان زيدا عامله حرف لا يكون
معمولا اصلا كما سبق وهل زيد عامله عامل معنوي ومن زيد
عامله حرف جر واما من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل تأبط
شرا تقول جائني ان زيدا ورأيت ان زيدا ومررت بان زيدا وكذا
غيره بخلاف عبد الله فان المضاف اليه معمول لما له اعراب وهو
المضاف ونحو مضروب غلامه فى الاصل نائب الفاعل وكذا كل
علم مركب جزؤه الثانى معمول لما له الاعراب نحو ضارب زيدا
فان اعراب الجزء الاول منهما اى من الجزئين اى من عبد الله
ومضروب غلامه اى من الاعراب الذى يظهر فى الجزء الاول فان
الاعراب للجميع لفظي ان كان لفظيا قبل العلمية وان تقديريا

فتقديري نحو المغزى غلامه ومرمى غلامه لغا بلبته وظهوره فيه
بحسب العامل اى بحسب اقتضاء العامل نحو جائني عبد الله ورأيت
عبد الله ومررت بعبد الله والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية
اى باعراب محكي فاضافة الاعراب الى الحكاية كاضافة الى تم
الى الجود فى حاتم الجود او ما فى آخره بناء محكي نحو خمسة عشر علما
ومثله سيبويه لان الكلام فيه فقبل العلمية كان الجزآن مبنيين
لتضمنهما الحرف فاذا كان علما يكون تقديريا لكونه اسما مفردا
ولاشتغال آخره على الكسر وقيل مبني اعرابه محلي كما قبل العلمية
والموضع الرابع ما اى معرب اسم او فعل كان فى محل آخره
وهو منتهى فى التعبير حيث ترك فى فيما قبله واتى به فيه ياء
مكسور ما قبلها اصلية او منقلبة عن واو وان حذف لالتقاء الساكنين
فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري لان الياء
المضموم او المكسور المتحرك ما قبلها يجب اسكانها لاستثقالها
عليها واما نصبه فلفظي لان الياء المفتوحة المكسور ما قبلها
لا يستثقل الفتحة عليها نحو جائني القاضي بالياء وقاض بحذفها ورأيت
القاضي وقاضيا ومررت بالقاضي وقاض وان كان ما فى آخره
ياء مكسور ما قبلها فعلا فرفعه فقط لا نصبه وجزمه لانهما لفظيان
لوجود الفتحة لكسر ما قبلها وخفتها عليها ووجود الحذف فى
اللفظ تقديري لحذف الضمة للاستثقال ان لم يلحق باخره
ضمير مرفوع فانه ان كان لحق فان كان النون يكون اعرابه
محليا وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرمين ويرميان ويرمون

ولن يرميا ولن يرموا فعلى هذا فالانسب تقييد الاسم بما اذا
يلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والاخصر
الاوضح تخصيصه بالمفرد الذي لم يتصل به شيء لئلا يرد ح ونترك قوله
ان لم يلحق الخ نحو يرمي ويرمي ونرمي وارمي ويغزي والموضع الخامس
منها فعل اذا لم يوجد اسم آخره واو مضموم ما قبلها فرفعه تقديرا لا
نصبه وجزمه فهما لفظيان لخفة الفتحة على الواو المضموم ما قبلها
ووجود الحذف لفظا ايضا كفعل آخره ياء تقديري لحذف الضمة
لاستثقالها على الواو وان لم يلحق باخره ضمير مرفوع نحو يغزو
وتغزو واغزو ونغزو والموضع السادس منها اسم معرب اعرابه
بالحروف الواو والياء والالف وليس فعل اعرابه بالنون ملاقي
لساكن بعده اي كلمة في محل اولها همزة وصل تحذف عند الوصل
فيجتمع ساكنان اولهما حرف مد فيحذف لفظا فيكون الاعراب
تقديريا فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المضاف
الى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة فاعرابه اي ذلك الاسم في الاحوال
الثلث تقديري لعدم وجوده في اللفظ نحو جاني ابو القاسم
ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان ذلك الاسم
المعرب بالحروف الملاقي للساكن جمع المذكر السالم فينظر ان
كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين
فتحرك الواو دفعا للساكنين لان الساكنين اذا لم يكن اولهما
حرف مد يحرك الاول بالضمة للمجانسة والباء بالكسرة
لمثل ما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لوجوده
في اللفظ

حرف مد يحرك الاول بالضمة للمجانسة والباء بالكسرة لمثل ما ذكر
فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لوجوده في اللفظ نحو
جاني مصطفو القوم بالواو المضمومة ورايت مصطفي القوم
ومررت بمصطفي القوم بالباء المكسورة فيهما وان لم يكن
ما قبل حرف الاعراب مفتوحا ولا يكون الا مضموما في الواو و
مكسورا في الباء يحذفان اي الواو والباء لوجود شرط الحذف
وهو كونهما مدتين عند التقاء الساكنين فيكون اعرابه تقديريا
في الاحوال الثلث نحو جاني ضاربو القوم ورايت ضاربي
القوم ومررت بضاربي القوم وان كان ذلك الاسم
تثنية فرفعه تقديري لحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره تحرك
الياء دفعا للساكنين بالكسرة للمجانسة فيكون اعرابه فيهما
لفظيا نحو جاني غلاما ابنك بحذف الالف من اللفظ ورايت
غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع
السابع من المواضع السبعة الموقوف الذي وقف عليه نائب
الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لان ما اعرابه
بالحروف يكون اعرابه في الوقف لفظيا كضاربون ويضربون
فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن وتنوين
العوض في كل منه كان بتنوين المقابلة اولا او كان في آخره تاء
التانيث الموقوف عليها هاء فاحوال الثلث اي اعرابه فيها
تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو جاني احمد ورايت احمد ومررت
باحمد ورايت الرجل وكذا نحو ضاربة مما آخره تاء التانيث وكذلك

نحو ضاربات مما هو منون بغير تنوين التمكن وان كان الموقوف
عليه منونا بتنوين التمكن حال كون كائنا بغيرها اى بلادنا التا
فرفعه وجره تقديري لسقوط الحركة بالوقف دون نصبه فانه
يوقف عليه بالالف المقلوب عن التنوين فيه فى اللغات المشهورة
فيكون لفظيا وفى بعضها يوقف عليه بالاسكان فيكون فيه تقديريا
ايضا نحو جاءني زيد ومررت بزيد ورأيت زيدا بالالف او زيد
ايضا بالاسكان وقد يوقف عليه فى الرفع بقلبه واوا وفى الجر بقلبه
ياء نحو جاءني زيدو ومررت بزيدي فيكون لفظيا فيهما ايضا واما
الاعراب المحلي فهو ما لا يظهر فى اللفظ ولا يقدر فى الاخر بل يعتبر
فى المحل لمانع فى نفسه وهو البناء ولمانع فى الاخر غير ما ذكر فى التقديري
وهو الاعراب الحكمي على ما ذكره المص ففى موضعين احدهما وجه
المقابلة بان يقول الاول الاسم لم يظهر وجه التخصيص بالاسم لانه كما
يكون الاشتغال المذكور فى الاسم يكون فى الفعل ايضا نحو ان لم
تضربني فانه مجزوم لفظا بلم ومحلا بان المعرب المبني فانه لا يظهر
فيه المشتغل اخره باعراب غير محكي بل باعراب حقيقي جاء من عامله
لان المشتغل به اعرابه تقديري كما فى نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل
زيد بالنصب على المفعولية اى على انه مفعول غير صريح فيه تنبيه على
ان النصب للمجرور لا للجار كما يجري على السنة المعربين وكذا
اعجبني ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية فى المثال
الاول ان كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز ان يكون الرفع
على النائبة وان يكون منصوب المحل على المفعولية ان كان الا

فانه

والنائبة فى المثال الثاني هذا وقد سوى الفاضل العصام بين معرب
فى اخره اعراب محكي وبين معرب فى اخره اعراب حقيقي فى ان
اعرابهما تقديري وصرح بان المجرور فى الامثلة المذكورة منصوب
او مرفوع تقديرا فان قلت لا نقول هو معرب محلا لا تقديرا لانا نقول
ليس بمبني حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور فى محل النصب
او محل الرفع فمن قبيل استعمال المحل فى محل التقدير ومنه قول المصنف
المعرب ما اختلف اخره لفظا او محلا ويؤيده ما قالوا المانع من الظهور
فى الاعراب التقديري شيء فى الآخر وفى المحلي نفس اللفظ بمعنى انه لا
قابلية له لظهور الاعراب والمصنف حقق مرامه فيما علقه على الامتحان
والموضع الثاني من الموضعين الذين فيهما الاعراب المحلي المبني الذي
فيه موجب الاعراب من المعاني المختلفة ولما كان هذا يتوقف معرفته
احواله على معرفته اراد ان يبينه فقال بالفاء التفصيلية فهو اى المبني الذي
نحن بصدده وهو المبني العارض الذي يكون معها بوجود الموجب
ما اى لفظ او كلمة فتذكيره كان حركته آخره وسكونه باعتبار اللفظ
ولبحث النحوي عن الاحوال كان المراد بالحركة والسكون حركة الاخر و
سكونه لا بعامل دخل عليه لا بسببه فلا يلزم دخول الاسماء المعدودة
فيه وان الراجح عند مذهب الزمخشري وهو كونها معربة لانه اعتبر
قابلية الاعراب عند التركيب لا قابليته بالفعل وهي بالتركيب ملتبس
بخلاف المعرب من اعرابه اوضحه اوازال فساده لانه ادفع فيه الاعراب
اوازيل فيه فساد التباس بعض الاعراب ببعض او دفع فيه الا
الاعراب المعاني اوازال فيه فساد التباس بعضها ببعض فهو

محل الابضاح او الازالة فهو في الاصطلاح الفا والتفصيل المجمل او وجوبه
ماكان حركته محضة اولا نحو جاني زيد ويضرب او فرضه نحو جاني ابوك
ويضربان وسكونه نحو لم يضرب اى حركة اخره وسكونه بعامل دخل عليه
او بسبب دخوله عليه ولما كان المبنى للعرب الا ان بالحركة والسكون
الاصل والاشهر قصر التعريف عليها ولم يجعل شاملا بالحروف وفي مقام
التفصيل اعطى كل نوع حقه ثم لا يخفى ان هذين التعريفين تعريف
الى صنة لا بالماهية تسهيلا للمبتديين وتنبيها لهم ولما اراد
اتمام الفائدة ببيان مطلق المبنى اطرد فقال والمبنى المطلق على نوعين
بالاستقراء مبنى الاصل اى مبنى هو الاصل في البناء بتفرع بناء
النوع الثاني عليه ومبنى العارض اى الاصل فيه الاعراب وعرض له
البناء بسبب يقتضيه لا زما ولعله لازم والنوع الاول هو مبنى الاصل اربعة
بالاستقراء الحرف فهو الاصل في هذا النوع لانه لا يقع معمولا اصلا و
لذا قدمه والماضي لعدم موجب الاعراب فيه والامر بغير اللام اى امر
الحاضر المعروف لانتفائه ايضا هذا عند البصريين وعند الكوفيين
معرب كما سبق وللاختلاف فيه اخره والجملة لا تتصف باعراب
ولا بناء ولان المتصف بهما كلمة والمص نظر الى انه ليس فيها موجب
الاعراب من المعاني المختلفة ولشبهه الثلاثة فعدها ثانية وقد نقل
الفاضل العصام عن حواشي المتوسط للشريف ان البعض عدّ
منه فاضطرب كلام الرضي في مواضع من كتابه في تعريف المبنى المطلق
ما لا يكون فيه موجب الاعراب او ما يناسبه مناسبة تؤثر في منع
الاعراب والنوع الثاني على نوعين كالمبنى مبنى لازم بناؤه لا ينفك
عنه

قوله فيه بحث فيه تحقيق لان منه عمر هو هذا لانه ما لم معانى مفتاح بجزوم مسلسه

عنه ونحو لازم ينفك عنه واللازم منها ما اى لفظ لا ينفك عن البناء
اى لا يستعمل معربا اصلا وهو المبنى اللازم المضمرات بجميع افراد نوع
انواعها وجه بنائها شبهها للحروف في الاحتياج الى الحرف ليتعلق
المتعلق وهذا الى الحضور في التكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
وقبل الحرف الخطاب والعضل في الصورة واسماء الاشارة بجميع افرادها
الا التثنية وكذا ما ثنى من الموصول عند المص لان الثاني كلها على
نيره واحدة وجه بنائها المشابهة للحرف في الاحتياج الى ما يعين المراد
من الاشارة والوصف والموصولات وبنا وعلة بنائها الحرف لانها
تحتاج الى الصلة ولان وضع بعضها كوضع الحرف غير اى واية فانها
معربان لرجحان جانب الاسمية بلزوم اضافتها الى المفرد الا اذا حذف
صدر صلتها فانه يجوز بناؤه سعى لتاكيد شبهها بالحرف في الاحتياج
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
اى ايهم هو اشد ويبنى على الضم لشبهها الغايات من حيث ان
الصدر منوى وفي مثل كم رجل وخمسة عشر لم يلزم الاضافة و
في اذ واذا الاضافة الى الجملة وكذا حيث في الاغلب واسماء الافعال
نكلا فسميها لانه قائم مقام الامر او الماضي وقد سبقت المذكورات
من حيث البيان وما ان لفظ كان وزن على فعال حال كونه مصدرا
لم يعل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام افعال المذكورة
هنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى تانيثه اذ لم يقم دليل
عليه سوى تانيث الرسل فيه ولم ينكر عليهم دعوى كونه معرفة
لجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة ينبغي ان يصفها بالمؤنثة لا

لانها لا تكون الا مؤنثة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا
خبيثة وهو مختص بالنداء ولا يكون الا صفة حرفه ومنها ما يكون
صفة غير مختصة بالنداء كقطاط بمعنى قاطعة اي كافية ولزام اي
لازمة او علما للمؤنث نحو حذام اسم امراة وكذلك كل ما كان عند اهل الحجاز
مبنيا للاخير قال في الصحاح في باب الميم والاشعار جاءت لغتهم
كقوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام بكسر
الميم في الموضعين قيل لكونها على زنة فعال بمعنى الامر وفيه وان
المناسبة الموجبة للبناء المذكورة وضبط صاحب المفصل النوع ح
المناسبة الموجبة للبناء بانها اما تضمن الاسم مبني الاصل كاين او
شبهه له كالمبنيات المشابهة للحرف في الاحتياج او وقوعه موقعه كنزال
او مشاكلة لما وقع كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى فانه واقع موقع
كاف ادعوك المشابه لكاف ذلك او اضافته الى كالمضاف الى الجملة والاصوات والمراد
والمشهور ان الاصوات ليست قسما من اقسام الكلمة لانه لا وضع فيها وانما
بحث عنها في الكلم المبنية لمشاكلتها بالمبني وذكر الصوت في تعريف النحو في
كل لفظ لم يقل اسم لانه ليس منه كما عرفت حكي به صوت او صوت انسان
صادر عنه بمقتضى الطبع او صوت غيره ولم يقل لان ما يصدر من
الحيوانات العجم او الجمادات لم يتركب من الحروف لانه ليس له مخارج فلا يكون
لفظا وذلك اللفظ اما بان يصدر انسان من نفسه ذلك الصوت
كغاق اذا تلفظ به قاصد الاصدار ما يشابه صوت الغراب فلا يكون
معمولا لعدم التركيب او يحكي بها يصدر من مثل ما قال زيد غاق او وي
او قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب فحينئذ يكون معمولا للتركيب

ومعرب غير منصرف عند بني تميم الا ما في آخره راء نحو حضار فان اكثرهم يوافقون الحجازيين

للتركيب مبنيا على الكسر فيما سكن ما قبل الآخر لتعذر التقاء الساكنين
وقال المصـ او ابه لتقدير او صوت به للبهائم اي لاجل البهائم لحثه
او زجره وليس البهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما
يترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لتكرر ذلك في سمعها وتمكنه في
خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت للمقصود وكنخ مفتوحة النون
ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحتها وقد تخفف ساكنة لاناخة البعير
وكذا اخ اخ بكسر اولهما وسكون الباء ويجوز الكسر والسكون فان البعير
اذا سمعت ولصدا من فجاج اناخت لتكرر سمعها به قيل انما اسم
فعل وارتضاه الرضي وقال المصـ واري ان الحق لدخوله في ضابط
قسم آخر وهو لفظ موضوع صادر من الانسان دال على معنى
بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للتندم وآه للتوجع واخ للسعال
وحكم اخره على ما يقتضيه الطبع ذكره في الامتحان وتمام البحث هنا انه
ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة الى باب المصادر
وازمنت المصدرية ولم تصر اسم فعل مثل واها للتعجب وحكمها حكم المصادر
او لم تلزم وصارت اسم فعل مثل صه ومه فحكمها حكمه واما غير منقولة
بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا سازجة وهي اقسام
منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كالنداء والتعجب والوجع و
السرور كوي واخ واخ فدلالتها على معانيها طبعية فليست بكلمة
ومنها ما يجري على لفظ الانسان كي اذا قال غاق قاصدا الاصدار ما
يشابه صوت الغراب وهو ليس بكلمة وكي اذا قال قال زيد او الغراب
غاق او غاق صوت الغراب او قال عند التعجب او التندم وي او عند

او عند اناخة البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكن من حيث انها
اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به للبهائم وقد
سبق ايضا ولم يكن جميع المركبات من المبنيات على ما يظهر من الفحوى قال
وبعض المركبات وهو اى البعض الذى من المبنيات كل كلمتين فعليين او اسمين
او حرفين او مختلفين حقيقتين او حكميتين ليشمل نحو سيبويه ولو
قيل كل لفظين لكان ابعد من التكلف ليس احدهما عاملة فى الآخر
قبل العلمية مثل تأبط شرا او غلام زيد وزيد اضرب ولو قيل ليس
بينهما نسبة لخرج مثل زيد قائم ورجل فاضل من المركب الاسنادى و
التوصيفى ونحو النجم والصعق كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فلا
يرد نحو كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بان جعلتا علما فان كان
الجزء الثانى مما جعل علما صوتا سواء كان الاول اسما نحو سيبويه
او فعلا نحو جاءويه او حرفا نحو انويه بنيا اى الجزءان الاول
لكونه جزء الاسم وكون آخره فى الوسط والثانى لكونه مبنيا قبل
التركيب وقد سبق منه ان ما فى آخره بناء يحكى موجب باجراء
تقديرى وما ذكر هنا سلوك الى مسلك الغير وكسر الثانى
لان اصله السكون فحرك للساكن والاصل فى تحريك الساكن
الكسر وفتح الاول للخفة نحو سيبويه اسم امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازى وقد يسكن من ويه وان لم يكن الجزء الثانى
صوتا بنى الاول على الفتح لمثل ما ذكر ان كان آخره حرفا صحيحا جاريا
بنى للتركيب نحو بعلبك وحضرموت اسم بلد وبلدة او مبنيا
ابقى على بنائه نحو ابن وريه وبنى الجزء الاول على السكون ان كان
اخره

اخره اى اخر الجزء الاول حرف علة لثقل الحركة عليه نحو معدى كرب واعرب
الجزء الثانى فى حال كونه غير منصرف للتركيب والعلمية والاعراب وعدم
الانصراف صفة مجموع الجزئين لكونهما كالحروف المركبة منها الكلمة لكنهما
لما ظهر فى الجزء الاخر حكم عليه بهما على اللغة الفصيحة اى بناء الاول واعراب
الثانى مع منع الصرف على اللغة الفصيحة وفيه لغتان اخريان اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واعرابهما
معا واضافة الاول وصرف الثانى تقول هذا بعلبك ورايت
بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث
فى بعل وفتح الكاف فى بك على الاول وكسرها مع التنوين فى الثانى
كل ما ذكر فى مركب جعل اسما ولو اراد استيفاء احكام المبنى من
المركب زاد قوله وان لم يجعلا اى الكلمتان اسما واحدا بان يراد
بكل جزء معناه كخمسة عشر حيث يراد بخمسة معناه وبعشرة
معناه ولكن تضمن الثانى حرفا عاطفا او جارا بان تضمن خمسة
عشر معنى خمسة وعشرة فان لم تكن الكلمة الاولى لفظ اثنى
اى لفظ هو اثنين بنيا اى اللفظان والجزءان ليس ما ذكره
هنا ما ذهب اليه فى الامتحان قال فيه التضمين للجزئين فلذا
بنيا وتبع فى هذا الكتاب الجمهور وقالوا بنى الاول لكون اخره
كالوسط لشدة الامتزاج والثانى لتضمنه الحرف على الفتح لو
لعروض البناء وخفة الفتحة وثقل التركيب ان كان اخرهما حرفا
صحيحا بنيا على السكون ان كان اخرهما حرف علة لما ذكر نحو بادى
بدى الاول اسم فاعل من بدأ الشئ والثانى فعيل بمعنى مفعول منه

[illegible]

معناه اليه للاول وانتصابه محلي لكل فصح بادي بدي مبتدا وخبره
ان كان مضافا ومضافا اليه فكان ينبغي ان يكونا معربين الا انهما
شبيه بخمسة عشر لافادتهما معنى المؤد فهو متضمن لمعنى الحرف حكما وبني
الاول فقط على السكون ان كان فقط حرف علة مثل كون آخر
الجزئين حرفا صحيحا نحو احد عشر واحدى عشرة اذا اول الجزء حرف علة
ساكن وثلثة عشر وثلث عشرة وحادي عشر وحادية عشر وما
زاد عليهما منهيا الى تسع عشرة وتاسع عشرة وتضمن الحرف
ظاهر في ثلثة عشر واخواته لان المعنى ثلثة وعشرة وغير ظاهر في
حادي عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشر فالوجه
انه كان في الاصل احد عشر فارادوا ان ياخذوا من الجزئين اسم فاعل
ليدل على واحد في مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعل لا يبنى
جميع حروفهما وفي اخذ بعضهما من كل مظنة الالتباس فاخذوا من الا
الاول ليدل على المقصود من اول الامر فكان متضمنا معنى حادي
عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة فاعتبر هكذا في اخواته
وكذا هو اي زيد مثلا جاري بالاضافة بيت بيت اي ملاصقا
بيته الى بيتي او مثل صفا بيته وبيتي اي مجتمعين وملتزقين
اي هو لي بالملاصق والحال بين بين اي بين هذا وبين ذلك و
ان كان الاول من الكلمتين لفظا اثنين بنى اللفظ الثاني للتضمن
المذكور واعرب الاول وحذف نونه وهو لفظ اثنين هذا مذهب
جمهور النحاة لوجود الاختلاف فيه كما في الزيدان ولان نون المثنى
والمجموع لم يعهد حذفهما في غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف

والتركيب

[illegible]

146

والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وقال درستويه هو مبني لكونه
من الصدور لامتزاجه بهما واختلافه كاختلاف هذا وهذين على
مذهب بنائه نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني
عشر رجلا بعض الكنايات لان كلها ليس من المبنيات والكناية في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين لفظا او معنى بلفظ غير صريح
الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين نحو جاءني فلان
اي زيد وكان كيت وكيت وشناعة المعبر عنه مثل هن للفرج او الفعل
القبيح والاختصار كما في ضمير الغائب واظهار الفصاحة كزيد طويل
النجاد والمراد هنا ما يكنى به بل بعض المعين يتعذر تعريفه الا بما
التصريح به فلذا قال وهو اي البعض كم موضوعة عند البصريين ومركبة من
الكاف وما الاستفهامية عند الكوفية وحذف الفها لكونها مع حرف
الجر فيابسا وسكن ميمه للتخفيف فكانه اسم جرد واحمن معنى الاستفهام
في الخبرية يكون كم للاستفهام عن العدد فيكون مبهما فيقتضي ما يقدح على
التمييز ويكون مفرد الجملة على تمييز الوسط وهو احد عشر وما فوقه
الى تسعة وتسعين نحو كم رجلا ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربة ضربتا
وكم يوما سرت وكم يوما سرت فيه وكم سفرك ولم زمانا زمان ههنو
وبكم درهما اشتريت وكم غلاما كان غلامك ويكون للخبرية اي للخبر
عن العدد والظاهر المناسب لقوله للاستفهام وللخبر كما في بعض النسخ
سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر فرقا
بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعدها عند الجمهور وعند الفراء بجر د
بتقدير من والخلاف يظهر عند فصل التمييز فيوجب الجمهور نصبه حملا

حملا على تمييز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يسوغ الجر
المقدر ويجوز في تمييزها الافراد والجمع نحو كم رجل ورجال لان تمييز العدد
المضاف اما مفرد او مجموع فروعيا فيها دفعا للتحكم ويجوز دخول
من في تمييزها عند الزمخشري حيث جوز ان يكون كم خبرية ومن آية
في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وانكره
الرضي وقال لم يعثر عليه في الاستعمال ولا في كتاب من كتب النحو ولكم
استفهامية وخبرية صدر الكلام ولو ابا اعراب تمييزها لو لم يكن تمييزا
في كلام المستعمل فيه مع كم لاشتراها اليه بالامثلة وبناؤهما لكونه
وضعها وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى حرف الاستفهام
وحمل الخبرية عليها او لكونها بمعنى رب وكذا عطف على كم يكون للعدد و
كناية عنه ويجيء كناية عن غيره نحو جئت يوم كذا اي يوم الجمعة مثلا
واعرابه مثل اعراب كم ولا صدر له وبناؤه لكونه اذا فدخل عليه الكاف
وصار كلمة مثل كم ينصب ما بعده على التمييز للعلة المذكورة في كم نحو عندي
كذا درهما ومن هذا القبيل كأين واصله اي دخل عليه الكاف وصار
اسما مبنيا على السكون او نون ولذا يكتب بالنون واعرابه مثل
اعراب ما ذكر وله صدر الكلام ويكون للتكثير غالبا نحو قوله تعالى وكأين
من نبي قاتل معه ربيون كثير وكذا استفهاما نادرا ولا وجه لعدم ذكره
هنا وكيت وذيت بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر لا يستعملان
الا مكررين بالعطف يكونان للحديث اي للقصة وكناية عنها يقال
قال فلان كيت كيت وكان من الامر ذيت وذيت بنيا لانهما بمعنى
الجملة والكلمات المتضمنة بمعنى مثل اسماء الشرط او الاستفهام كي

ومن

كائن ومن وكيف وجه البناء ظاهر غير اي وايه فانهما معربان كما سبق
وبعض الظروف الزمانية او المكانية وانما قال بعض لان كلها ليس من المبنيات
نحو امس ليوم تقدم على يومك وبناؤه عند الحجازية وعند بني تميم معرب
غير منصرف بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول
جئت امس الدابر وبني على الكسر لان الاصل في البناء السكون فلما كان
العين ساكنا حرك اللام بالكسر دفعا لالتقاء الساكنين وقط اذا كان
نفي دفع لاستغراق الزمان الماضي ما رأيته قط اي في جميع ازمنة الماضي وقد
يستعمل للنافية المثبت نحو كنت اراه قط اي دائما في الزمان الماضي
وفيه خمس لغات احدها هذا وهي فتح القاف وضم الطاء المشددة
وهي اشهرها وتخفيف الطاء مع ضمه وضم القاف مع ضم الطاء المشددة
والمخففة والخامسة ان يسكن الطاء مع فتح القاف بناؤها لكونها
وضع بعضها وضع الحرف وحمل باقيها عليها وعوض للاستغراق نفي دفع
امر في الزمان المستقبل تقول لا اراه عوض اي ابدا والاشهر البناء على
وجاء الفتح والكسر وقيل هو معرب اذا اضيف يقال لا افعله عوض
العائضين بالنصب اي دهر الداهرين فعلة بنائها قطع الاضافة
ومذ ومنذ لمعنى اول المدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى
ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الجمعة سابقا اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف
الى الجملة السابقة التي حذفت للعلم بما قبله في مفرد معين للمراد كالمثال
المذكور ومثل مذ يوم لقيتني فيه او الجميع للمدة المعينة بالجملة على ما وقت
قبله المقصود به العدد مثل ما رأيته مذ يومان او ثلثة ايام وقد يقع مصدرا
وفعلا او ان او ان فيقدر زمان مضاف ظاهر احدهما مفرد في المعنى الاول

وما يدل على العدد في الثاني فبنيا وهي لقطع اضافتهما او لكونهما صورتهما
على صورة حرفين قالوا ان اصل مذ منذ حقق فصار مذ بدليل تصغيره
بعد التسمية على منيذ وجمعه على امناذ وقال صاحب المغني ان قولهم
غير منقول عن العرب فلم يوثق به مع ان مذ لغة عامة العرب ومنذ
مخصوص بالحجازيين وقال الفاضل العصام يؤيد ما قالوا ان مذ اذا
سمي به لاثبت واخره والالف ما الموضوعة على حرفين اذا سمي بها
يشدد واخرها مثلا اذا سمي بقد يقال قد بتشديد الاخر واذا هو
موضوع للاستقبال صح جعل الماضي مستقبلا ويستعمل في الماضي
وكثر استعماله في الشرط للقطع وقوعه بخلاف ان فانها تستعمل
في المحتمل الوقوع وعامله الشرط عند المحققين فعل مع اضافته اليه ونظيره
كلم المجازاة وقيل ما بعدها والجزاء عند الاكثر ويجيء للظرفية وللمفاجاة
فيختار بعده المبتدا وبناؤه للزوم اضافته الى الجملة وقال الفاضل العصام
بناء كل ما في اخره الف مقصور بالمقايسة الى غيره مما ذكر في علة البناء
والا فلا يميز فيه المبني من المعرب في اللفظ واذ بناؤه لما مر للماضي ويجوز
ان يقع بعده الفعلية والاسمية نحو قوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد
ونحو اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقد يجيء للتعليل وللمفاجاة وما قيل
اذ بمعنى حين وقيل بمعنى او لانه يستعمل في الماضي مثله واستحسنه ابن
هشام والمعنى يحتمل ان يميل اليه بما قرنته به وقال ابن اخرون انه حرف
لوجوده لوجود غيره وحمل عليه كلام سيبويه وانما يكون مثل لو فشبهها
بلو ولو [illegible] وانه يجيء ما كمسلم وغيره لانه لو كان للظرفية لزم انه
[illegible] وقت [illegible] واجيب بانه محمول على المبالغة وسبب بنائه
كون

١٤٩

كون مصدرية ليست مصدرية حرفا ويلزم ان يكون شرطها ماضيا وجوابها ايضا يكون
ماضيا بالاتفاق نحو قوله تعالى فلما نجيكم الى البر اعرضتم ويجوز ان يكون جملة
اسمية مع اذا المفاجاة او الفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى فلما نجاهم
الى البر اذا هم يشركون وقوله تعالى فلما نجيهم الى البر فمنهم مقتصد وعند
ابن عصفور يجوز ان يكون مضارعا ومتى للاستفهام والشرط للزمان
واني واين فهما للمكان ويكون اني بمعنى كيف وبمعنى متى ومن اين وبناؤهما
لتضمنهما معنى حرفيهما وايان في الاستفهام يستعمل في التفخيم من الزمان
مثل ايان يوم القيمة فلا يقال ايان يوم الجمعة وكيف فيه للحال والصفة و
الظرفية فيه اعتبارية واذا كان بعده اسم فهو خبر مقدم وان فعلا
غير ناقص فالغالب انه حال نحو كيف جئت وقد يكون مفعولا مطلقا
نحو قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك ذكره الرضي وان ناقصا فهو خبر و
حيث للمكان ويضاف الى الجملة غالبا وهذا وجه بنائه وقد يضاف الى
المفرد نحو حيث سهيل وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر
اي حيث سهيل موجود ذكره الرضي وعدم اضافته لفظا الى المفرد الا في
الشعر وقيل واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء وقد يجر بمن في
الظرفية نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لانه مفعول يعلم المقدر ولدى
بالالف المقصورة وانكر الرضي بناءه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق وقال
الرضي بناؤه لكونه بمعنى وهو معرب بالاتفاق وقال يثبت الفه مع الظاهر
وينقلب ياء مع المضمر تقول كنت لدى زيد ولديك كالف على والى وحكى
سيبويه لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى المضمر مفصول لاجل التغير
سوى [illegible] الثلثة ولدن بفتح فضم وسكون مثل عند هو اصل لغات

وقد جاء لدن بفتح فسكون او ضم فسكون فكسر النون وقعا لالتقاء
الساكنين ولدن بفتحتين فسكون او بفتح فكسر فسكون وجاء حذف
النون نحو لد بفتح فسكون ولد بضم فسكون ولد بفتح فضم ففي له ثمان
لغات ولدى بمعنى عند الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك
وعند يستعمل في بعيد هو في حرزك ايضا ولدن لا يكون الا مع
من لفظا كثيرا او تقديرا نادرا ويكون جميع لغاته على حاله واحدة ولا
يضاف بحذف النون من لغاته الى الضمير قيل وجه بنائه وضع بعضها
وضع الحروف وحمل ما بقي عليه والكاف عطف على بعض الظروف اي على مدعوا
نحو كما لا يخفى اي المبني اللازم ما ذكر والكاف الذي هو بمعنى المثل نحو فيضحكن عن
كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب بياضها ولطافتها وفي
الحديث ليأتين على امتي كما اتى على بني اسرائيل اي مثل ما اتى وعلى بمعنى
فوق نحو من عليه اي من فوقه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني وتارة من
اماي كالسمين اي اللاتي ينبت على الاسم لكونها اسماء والدليل على اسميتها
وقوعها فيما يختص بالاسم كالفاعل والمجرور وغيره اللازم من نوعي المبني العارض
منه ما اي اسم من الظروف او من غيرها قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
بلا تعويض تنوين ولو اعوض تنوين اعرب لان التنوين لما اقيمت مقام
المضاف اليه كان كانه لم يقطع عن الاضافة وذلك في غير الظرف كثير
نحو كل الينا راجعون وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو فساغ لي
الشراب وكنت اكاد اغص بالماء الفرات قال الرضي فعلى هذا الا ان في
بعض ما اعرب من ظروف الغايات المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقيل المحذوف
منوي في المبني نسيا في المعرب منويا فيها بالمضاف اليه ولو كان نسيا

يعرب

يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان من قبل ولم يسمع المبني في غير الظرف
نحو قبل وبعد وتحت وقدام وخلف ووراء واعلم ان المسموع من الظروف المقطعة
المذكورات وفوق وامام ودون واول ومن عل ومن علو ولا يعاكسه عليها ما بمعناها
نحو يمين وشمال واخر وسميت هذه الظروف غايات كما سبق ووجه بنائها
الاحتياج كالحرف وقد عرفت انه لم يبن نحو كل ولكن كان فيه الاحتياج لنيابة
التنوين مناب المضاف اليه نحو لا غير وليس غير ثم ان المضاف اليه المحذوف
هو المستثنى في ليس غير عند الرضي ففي قولك جاءني زيد ليس غير كان ذلك
جاءني زيد ليس الجائي الا كذا او عند الفاضل العصام ان الخبر في ليس غير ولا غير
على نحو ولعن وليس في ليس غير والتقدير ليس غيره جائيا كالتقدير لا غير
لا غيره جاءنا النفي الجنس وعند البعض حرف عطف فمعنى جاءني زيد لا غير
جاءني زيد لا غيره وحسب تقطعه عن الاضافة لكنه يستعمل مثله
بعض في عدم التعرف بالاضافة وبني على الضم لشبهه به ومنه الان فهو حلف
على ما لوقت حضر جميعه او بعضه ولزم اللام وظرفيته لازمة ولذا اخره عن ملك
هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان انسب لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة
ظرفا اخيرا قال الفاضل العصام لم يذكر لعله بنائه وجه يقرب
الى القبول وقيل هو معرب لثبوت من الان بالكسرة ومنه المنادى وهو ما دخل عليه
احد حروف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ويوسف اعرض عن هذا المفرد
الذي ليس بمضاف ولا مشبه به نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فانها معربة
المعرفة بعد النداء فان النكرة بعده معرب وسيأتي نحو يا رجلا فانه اي
المذكور مبني لوقوعه موقع كاف ادعوك المشبه بكاف ذلك على ما اي الشيء
الذي المرفوع به ذلك المنادى لو كان من المعمول المرفوع به اي بذلك الشيء

ولا يحذف المضاف من غير الا بعد ليس لكثرة استعمالها معه

في اعداد الاوان الحين والجمع او سنه كرمان وازمنه

لفظا او تقديرا او محلا وهو الضمة في مثل يا زيد ويا رجل والالف والواو في نحو

يا مسلمان ويا مسلمون وانما بني عليه للفرق بين حركتي ولكونه من المناديات

وحروفها كذا في الرضي لكن هذا ليس بمطلق ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة

او الندبة اي الالف الملحوقة وقت الاستغاثة او الندبة وظاهر ان هذا الشرط

للمبني على الضم خاصة لا المطلق المبني على ما يرفع به نحو يا زيداه او المبني على

الالف والواو يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيدناه ويا زيدوناه و

يدل على هذا قوله وان لم يلحق باخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح

انما يتصور في المبني على الضم واما باداة الاستغاثة او تعجبي او تهديدي

فانه حينئذ يعرب على ما يأتي نحو يا زيد مثال للمنادى المبني على الضم المعرفة قبل

النداء وبعد النداء او يا مسلمان مثال للمبني على الالف المعرفة بعد النداء

ويا مسلمون مثال للمبني على الواو ويا زيدان ويا زيدون كما في تثنية العلم

وجمعه بلا تعريف باللام في تثنية العلم وجمعه في غير صورة النداء وفيها لا يجوز

لئلا يجتمع علامتا التعريف ويا قاضي ويا فتى ويا هذا او يا سيبويه ويا حضرموت كما

لا او بالمفرد ما يقابل المضاف وشبهه اراد ان يبين حكمهما فقال وان

كان اي المنادى مضافا الى شيء علما او غيره او شبيها به وهو كل اسم يجيء

بعده شيء من تمامه وهو اما معموله مثل يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه

او وجهها ويا خيرا من زيد او معطوف عليه بحيث يكون معه كشيء واحد نحو يا

ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لمعنى معين كقولك يا زيدا وعمرا او نعت

هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل او يا رجلا من تميم فكل ما ذكرنا

لا معرفة سواء جعلته علما او لم تجعل واذا لم تجعله علما جاز ان ينعت

بالمعرفة كما في يا رجلا او لا ينعت كما في يا رجلا فتقول ان المعرفة يا حسنا

والبدل عطف ... لا يجوز ان يكون المنادى ... مضاف ... كره الرضي مسلم

ويختص ... المنادى ... ينصب المنادى المعطوف ... [illegible]

وجهه الطريف وفي النكرة يا حسنا وجهه طريفا وكذا ما عداه واراد الاشارة

الى حكم ما يقابل المعرفة وهو النكرة فقال او كان نكرة ينصب على انه مفعول

اي لا يبنى على ما يرفع به اما المضاف فلشبهه فلان الاضافة من خواص الاسم فيضعف

البناء ولما النكرة فلعدم مناسبتها الكاف ادعوك بعدم توقفها بفعل مقدر

وجوبا النائب حرف النداء منابه مفاد مذهب سيبويه واتباعه نحو يا عبد الله

ويا خيرا من زيد فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا الاصل في يا زيدا ادعوا زيدا او

ادعو النائب حرف النداء منابه وقال المبرد نصب المنادى بحرف النداء لسده مسد

الفعل ونقل عن ابي علي انه اسم فعل ونحو يا رجلا مثال النكرة بان يراد غير

معين واراد ان يبين حكم ما لحق آخره الف فقال وان لحق آخره الف فقال

وان لحق بآخره اي المنادى المبني على الضم الف ذكرت بني على الفتح لان الالف

يقتضي فتح ما قبلها نحو يا زيداه واراد ان يبين حكم ما لحقه اللام فقال وان اتصل

باوله لام مذكورة يجب جره لانها حرف جر مختص بالاسم فيضعف البناء

نحو يا لزيد وقت الاستغاثة ويا للماء للتعجب ويا للدواهي للتهديد ويجوز

ان يكون يا لزيد مثال للثلاثة وهذه اللام مفتوحة لان المنادى قائم مقام

ضمير الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو لك فكذا ما هذا ولئلا يلتبس

بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا لزيد اي يا قوم لزيد واذا عطف

على المستغاث بدون يا كسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما

كان البحث عن المنادى ولم يكن كل تابع للمنادى مثله بل بعضها اراد ان يبينه

فقال والبدل اي بدل المنادى والمعطوف عليه الخالي عن اللام اي لام التعريف اذ

المحلى باللام حكمه حكم المنادى بل يجوز فيه الرفع والنصب على المضموم حكمه اي

حكم كل منهما حكم المنادى المستقل اي الذي دخل عليه حرف النداء اي اذا

اي اذا كان تابعا للمبني يكون مبنيا اذا كان سبب البناء موجودا لان
كلا منهما مقصود بالذكر فيكون كانه باشره الحرف نحو يا رجل زيد في المبني
المبني ونحو يا زيد وعمرو وفيه ايضا اذا سبب البناء مفقود يكون حكمه
حكم مستقل بسبب بنائه مفقود على ما عرفت نحو يا رجل طالعا جبلا او
يا رجل وطالعا جبلا وفي الكنز من التوابع التاكيد اللفظي مع البدل نحو يا زيد
زيد ويا رجلا رجلا وفي الرضي عطف البيان معه لانه نوع البدل والبدل
هو نحو عالم زيد وغير ما ذكر من التوابع ترفع على لفظ المبني على ما يرفع به
وتنصب على محله وفي غير المبني يتبع لفظا وعند المص الرفع في المرفوع كالحركة
الجواري ولما لم يكن للمص بحث مستقل للحروف وكان معرفة المنادى موقوفة
على معرفة حروف النداء اراد ان يبينها فقال وحروف النداء خمسة على
ما ذكره المص حيث عد المندوب من المنادى ووا من حروفه وعلى ما ذكره بعضهم
ثمانية بعد اخراج وا منها احدها يا انها للاستعمال ومعنى اما معنى فانه للقريب
والبعيد واما استعمالا فانه يكون محذوفا ومذكورا ولا يحذف منها الا هو وينادى
اسم الله والاسم المستغاث وايها وايتها لا بغيره وينوب وبولا
بغيرهما كذا في القاموس وعند الزمخشري للبعيد ويستعمل في القريب
لتنزيله منزلة البعيد واستبعده الرضي لاستواء استعماله في القريب و
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بالمد وآ كلاهما بين بينهما الف ومعنى
الثلاثة للبعيد واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط وقيل للبعيد ذكره
في المغني وثامنها الهمزة للقريب ووا مختص بالندبة لا يستعمل
في غيرها ومنها لا التي لنفي الجنس اذا كان اي الاسم مفردا غير مضاف
ولا شبيه به اذ المضاف والشبيه منصوب اذ الاضافة ترجح جانب

الاسم

الاسمية نكرة متصلة بها اذ بالتنوين والانفصال لا يكون مبنيا بل
يجب الرفع والتكرار غير مكررة وسيجي بيان المكررة نحو لا رجل في الدار بناؤه
بناؤه على الفتح ولا اشتباه بالكسر ولا رجلين بالياء المفتوحة ما قبلها
ولا مسلمين بالياء والمكسور ما قبلها بناؤها لتضمنه معنى من الاستغراقية
لانه جواب هل من رجل وبناؤه على ما ينصب به ليكون بناؤه على ما يليه
قبل البناء كذا في الرضي ومنها المضارع المتصل به نون جمع المؤنث بني
لكون اخره باتصال الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة الحاء والاواسط في
الاخر في السكون الحاقه على الماضي او نون التاكيد ثقيلة او خفيفة لمثل ما ذكر
وعلى الضم في جمع المذكر حذف واوه لكن اذا كان ما قبلها مضموما او لم يحذفها
لكن اذا كان ما قبلها مفتوحا لاجراء ما قبل نون التاكيد في جميع انواع المذكر
مجرى واحد وعلى الكسر في المخاطبة حذف الياء او لم يحذف وعلى الفتح فيما عداه
من متحرك الاخر لثقل اللفظ باتصالها وخفة الفتحة وفي التثنية و
جمع المؤنث الف ولا يحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد في التثنية
ولئلا يبطل الغرض في الجمع هذا مذهب سيبويه ومن تبعه وقيل المضارع
المتصل به ما ذكر من النونات معرب اعرابه تقديري نحو يضربن للجمع المـ
والفرق بين جمع المؤنث المخاطب وبين يضربن مفرد والباء مفتوح او جمع
والباء مضمومة وهل تضربن مفرد اخره مفتوح او جمع اخره مضموم او
مخاطبة والاخر مكسور وهذه الالفاظ التي اخذت من خبر اللازم يجب بناؤها
من حيث انها بالحالة المذكورة ويحتمل ان يراد بالالفاظ الالفاظ
المبنية مطلقا من اللازم وغير اللازم لا يجب بناؤها مطلقا في اللازم و
بالحالة المذكورة في غير اللازم ويمنع اعرابها وانما جاز البناء الذي

قوله الا في بني على السكون لانه بني ... ومن قبيل البناء مع اتصاله بنا ...

لا يجب ولا يمتنع قوله فالظروف المضافة الى الجملة ليس على اطلاقه بل في غير
لازم الاضافة وفي واجب الاضافة يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد
ويوما يقدم فيه زيد ففي صورة الاضافة يمتنع العود الى المضاف في الجملة
المضاف اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانه يلزم فيها للربط وقد جاء
ش وان في المضاف اليها والى اذ المضافة اليها فانها اي الظروف المذكورة
يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه لما وسطه او بناؤها على الفتح
لخفته ويجوز اعرابها بالاتفاق لعدم لزوم اضافتها فعلة البناء فيها عارضة
بخلاف ما تقدم من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة ولو باعتبار الغالب
كما في حيث نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم قرئ بالفتح
والضم في اليوم والفتح علامة البناء والضم اعراب ونحو حينئذ ويومئذ وعامئذ
وساعتئذ ووقتئذ يجوز ايضا بناؤها واعرابها اتفاقا قرئ نحو قوله تعالى
ومن خزي يومئذ بفتح يوم وجره ثم اعلم ان ظاهر اضافة هذه الظروف
الى اذ من قبيل اضافة المسمى فتمحلوا فيها قال الرضي ان هذه الظروف
ليست في الحقيقة مضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذف الجملة جيء باذ بعد
هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كالنائب
في الظروف المبدل منها لان بدل الكل في المعنى المبدل منه وقال غيره انها
من اضافة العام الى الخاص لان اذا كان خاصا باضافة الى الجملة وكذلك
اي مثل الظرف المذكور في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع دخولها على
وان المصدرية وان المشددة يجوز فيها البناء لاضافتها الى ما
صدره المبني الاصل والاعراب لعدم لزوم الاضافة هذا لخصوص بمفردها
ولا يجوز في التثنية والجمع الا الاعراب تقول في مثلها قام زيد او غيره ما قام

ما قام ومثل ان قام ومثل ان زيدا قائم واسم لا النكرة وقد عرفت اسم
غير المكرر المتصل بها اي بلا المفرد غير المضاف والمشبه به النكرة لا المعرفة
والمنفصل معرب مرفوع وكذا المعرفة والمضاف والمشبه به معرب منصوب اذا
اذا لم يفصلا وقد سبق نحو لا حول عن معصية الله تعالى ولا قوة على طاعة الله
تعالى الا بعون الله تعالى وتوفيقه فانه يجوز بناؤهما اي الاسمين على الفتح
على ان يكون لا فيهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد ولا بد
بتقدير خبر واحد مع تعدد لا لان توارد عاملين متماثلين على معمول واحد
يجوز اتفاقا اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله اما على مذهب سيبويه
ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فعلى ان الاسمين مبتدأ والخبر خبر
المبتدأ فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ فيكون واحدة مثل زيد وعمرو قائمان
واما على مذهب غيره فلان لا المذكورة عاملة في الاسم والخبر فيعطف لا الثانية
مع اسمها على الاولى والخبر لهما فيكون مثل ان زيدا وان عمرا قائمان و
بتقدير خبر واحد لهما لانه في قوة شيء من الامرين فلما كاسم واحد للمال
اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى بقرينة الثانية ورفعهما على الغاء لا
فيهما وجعلهما مبتدأ لوجود شرط جواز الالغاء وهو التكرار ولانه كانه جواب
أبغير الله حول وقوة فرفعا فيه ليطابق السؤال ويجوز فيه عطف مفرد على
مفرد وعطف جملة على جملة وفتح الاول على ان يكون لا لنفي الجنس مع نصب
الثاني معطوفا على لفظ الاول لان حركته كحركة الاعراب لعروضها بسبب عارض
او محله القريب لان تابع المبني تابع لمحله ولا زائدة فيه ويجوز في عطفه
الاعتباران المذكوران ومع رفع عطفا على محله البعيد ولا زائدة ويجوز ان

وان لا وان لا بعض نصب وفتح الاسم والرفع

يكون المشبه بليس ولا يجوز على هذا الا عطف الجملة وعلى الوجه الاول
يجوز فيه عطف عطف المفرد وعلى مذهب سيبويه لان عنده لا يعمل لا نفي
الجنس في الخبر اذا كان اسمها مبنيا كما عرفت فيكون مع اسمها مبتدا والخبر بعده
خبر المبتدا واما على مذهب غيره فيتعين عطف الجملة لانه لو كان عطف مفرد
لاجتمع حاملا منشابه لا والابتدا على معمول واحد ورفع الاول على الغاء الا النفي
نفي الجنس لوجود شرط الذي هو التكرار ولو اعتبر كون لا المشبه بليس
لا يكون عاملا لانتقاض نفيه بالا مع فتح الثاني لكون لا لنفي الجنس فيجوز
ان يكون عطفه عطف الجملة وعطف المفرد فتدبر وهذه الوجوه خمسة اوجه
يجوز في امثاله اي امثال لا حول ولا قوة الا بالله في كون لا مكررة بعدها
نكرة منفصلة مفردة نحو لا بيع ولا شراء في المسجد وصفة اسم لا نفي
الجنس اي الذي يشبه لا كما هو المتبادر عطف على الظرف لو كان اسم لا المبني مجرد
صفة لاسم اي المعرب فان صفته معرب رفعا او نصبا مثل لا غلام رجل ظريفا
وظريف خرج باضافة الصفة الى الاسم نحو لا ماء ماء باردا على ان يكون باردا
صفة المؤكد فان التاكيد اللفظي يجوز بناؤه حملا على المتبوع الا انه لا يقال
الاسم لا بالمعنى المذكور ولا يجوز في صفة البناء المفردة اي غير المضافة ولا
المشبهة بها فانهما معربان نحو لا رجل حسن الوجه حسنا وجها المتصلة
اي باسم المبني فخرج المنفصلة عنه نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل فيها
كريما فانه اي الصفة المذكورة بناؤه بالوصف والنعت يجوز بناؤها
اي الصفة المذكورة على الفتح لحمله على لفظ المتبوع لاتحادهما وعدم
الفصل بينهما نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد و
نصبا حملا على محله القريب او على لفظه لشبهه بالحركة الاعرابية نحو لا

نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب والنكرة المعطوفة على
ذلك المبني بلا تكرير لا ترفع وتنصب ولا يجوز بناؤه لعدم الوجود الفاصل
وهو حرف العطف مثل لا اب وابنا او وابن وسائر التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم التوابع المنادى على
ما عرفت ذكره الا انه لم يسمى ٥ هذا اخر ما اوردناه جمعا من الفوائد
ونظما من الفرائد ٥ مع توزع البال وتشتت الحال ٥ اللهم كما
انعمت علينا به ٥ واتممت نعمتك باتمامه ٥ ووفقنا بشكر
يكون به ٥ حفظ لعتيد فضلك وتليدك ٥ واجعله
موجبا لجزيل الثواب وحسن المآب ٥ ودافعا للعتاب
والعقاب ٥ اللهم انا رفعنا اليك يد السؤال
لغفران ذنوبنا في الاقوال والافعال ٥ ولصلاح اعمالنا
في الحال والاستقبال ٥ وحسن ذكر اسمائنا عليه تجرف
النوال ٥ يوم لا ينفع بنون ولا مال ٥ فلا ترده
صفرا مع ملال ٥ قد استريح عن كد الانتهاض ٥
لنقل السواد الى البياض ٥ ضحوة يوم الجمعة اليوم
الخامس عشر من شوال سنة احدى واربعين و
مائة والف ٥ من هجرة من انتهى بغاية العز

وبهاية الشرف

قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة بعون الملك الحليم على يد عبد
الضعيف عفا الله له و احسن اليه وامه وابيه الى الله يسر له
الاختتام والصلاة والسلام على خير الانام وعلى اله واصحابه الكرام

الى يوم الحشر والقيام ١٢٢٠

١٧

